د. محمود جاد

الطبقة العليا في إحدى مدن الصعيد



دار الفكر الحديث

إهـداء

الى من تسبق إنسانيته أستاذيته

إلى أستاذى.. الأستاذ الدكتور

السيد الحسينى...،

المؤلف

الطبقة العليا

فى إحدى مدن الصعيد

دكتور محمود محمد جاد

الطبعة الأولي فبراير ١٩٩٥

الناشر: دار الفكر الحديث

١٥ شارع شريف باشا - القاهرة

ت: ٣٩٢٧١٢٧

مقدمة

إلي عهد قريب جداً، كانت لحظة وصول المسافر بالقطار من الصعيد إلي الجيزة والقاهرة أشبه ما تكون بلحظة الانتقال من قارة إلي أخري. هكذا وصف أحد كبار مفكرينا هذه اللحظة، وهو في ذلك لم يكن مغالياً. فبسبب البعد الجغرافي للصعيد عن قبضة الحكومة المركزية، وتفضيل هذه الأخيرة الاستقرار الدائم في الشمال، وإستمرار آلة القبلية في عصر الآلاف من العصاميين والثائرين ولفظهم للخارج، كاد أهل الصعيد أن يتحولوا في يوم من الأيام إلي أهل كهف جدد. ومن لا يصدق هذا الكلام فلينزل بنفسه إلي القري الواقعة علي الأجناب حتي يتأكد بنفسه من بقايا القرائن والشواهد التي تدلل علي ذلك.

علي أن مجتمع الصعيد كان قد تلقي في العصر الحديث ثلاث ضربات – إن صح التعبير – تكفلت بفك طبيعته المغلقة وحالت بين أهله وبين تحولهم إلي الصورة المذكورة، ووضعهم علي بداية طريق الحياة العصرية. وكانت هذه الضربات – علي التوالي – قضاء محمد علي وابنه ابراهيم علي الأسس القبلية التي كان هذا المجتمع ينهض عليها في مستهل القرن التاسع عشر، والتغييرات الهيكلية التي أحدثتها فيه ثورة يوليو ١٩٥٢، وذلك فيما يتعلق بحركة الاصلاح الزراعي وبناء السد العالي وانشاء المدارس والمستشفيات، ثم أخيراً سياسة الانفتاح بتداعياتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافيةوالسياسية.

وعلي الرغم من أن هذه الضربات الثلاث كانت قد تكلفت بالقضاء علي المجتمع القديم في صعيد مصر، وعملت علي بلورة مجتمع جديد من قلب هذا المجتمع، فإن هذا المجتمع الجديد مايزال يحمل الكثير من تركة المجتمع القديم، ويعاني الكثير من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والديموجرافية. وهو لذلك أصبح بحاجة الي الدراسة والفهم.

ودون أن نتحدث هنا كثيراً عن الطبقات الاجتماعية – حيث تحدثنا عنها هكذا

في أعمال سابقة – نقول أن هذه الدراسة ليست سوي محاولة للإطلال علي حركة التطور الطبقي النوعي لمجتمع وسط الصعيد – من خلال التركيز علي الطبقة العليا في مدينة سوهاج – في إطار حركة التطور الطبقي النوعي الشامل للمجتمع المصري بوجه عام، وكذلك للاطلال علي الكيفية التي يتشكل بها هذا المجتمع طبقياً في إطار الكيفية التي يتشكل بها المجتمع المصري كله طبقياً في العصر الحديث.

وهذا الكتاب ببساطة ينقسم إلي ثلاثة فصول عدا المقدمة والخاتمة. الفصل الأول يناقش مسار تطور الطبقة العليا في مدينة سوهاج منذ أواخر القرن الثامن عشر حتي عام ١٩٥٢ تقريباً، وذلك من ناحية الأصول الاجتماعية لهذه الطبقة وروافدها وأنشطتها الاقتصادية. والفصل الثاني يلقي الضوء علي طبيعة الدراسة الميدانية من ناحية أدواتها واجراءاتها. والفصل الثالث يتناول هذه الطبقة في تلك المدينة تناولاً ميدانياً من ناحية الجوانب المذكورة. أما الخاتمة فقد جاءت مشتملة علي أهم النتائج التي تم التوصل اليها.

وقبل أن أختتم هذه المقدمة الموجزة لا أملك إلا أن أتوجه بالشكر للكثير من المعارف والزملاء والأصدقاء والمسئولين الحكوميين الذين ساعدوني في انجاز الشق الميداني للدراسة التي يضمها هذا الكتاب.

وفي ذلك أتقدم بخالص الشكر والتقدير لبعض كبار المهنيين والمسئولين الحكوميين العاملين والمقيمين بمدينة سوهاج، والذين كانت لمناقشاتهم المثمرة معي دور كبير في القاء الضوء علي مختلف جوانب التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي لتطور تلك المدينة في العصر الحديث. وأخص منهم بالذكر الدكتور/ زغلول مسعود مدير مستشفي الأمراض الباطنية بتلك المدينة، والأستاذ/ محمد الأمين أبو كريشه نقيب المحامين بالمدينة، والأستاذ/ حلمي الشريف أحد كبار المحامين بها والعضو الحالي بمجلس الشورى.

كما أتقدم بخالص الشكر للأستاذ/ إبراهيم أحمد غانم رئيس مكتب الضرائب العقارية بمدينة سوهاج للتسهيلات الكثيرة التي قدمها ليّ عن طيب خاطر عند فحص كشوف وسجلات الملكية الزراعية والعقارية المتعلقة بتلك المدينة. وكذلك للأستاذ/ كمال اسماعيل الموظف بالمكتب نفسه لما قدمه ليّ من تعاون مخلص في هذا الشأن. كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر للمهندس/ نشأت عدلي بالمجلس المحلي لمدينة سوهاج علي معاونته إياي في الاطلاع علي الكشوف الخاصة بأسماء أصحاب المؤسسات الصناعية وغير الصناعية في المدينة، وكذلك للأستاذ/ حسن البنا الموظف المختص بمكتب «العقود» بمديرية الإسكان بسوهاج لما قدمه ليّ من بيانات مفيدة حول تطور فئة المقاولين بالمدينة نفسها.

كما لا يفوتني أن أتوجه بالشكر للزميل العزيز الدكتور/ مرتضي همام المدرس بقسم التاريخ بكلية الآداب بسوهاج والأستاذ/ جمال لوقا مدرس التاريخ بالثانوية العسكرية بمدينة سوهاج لما بذلاه معي من جهد وافر في تذليل العقبات التي كانت تحول بيني وبين اجراء الاستبار مع أفراد العينة التي تم اختيارها. كما لا أنسي أخيراً أن أتوجه بالشكر للأستاذ/ مصطفي سعيد مدير مكتب الدراسات العليا بكلية الآداب بسوهاج والأستاذ/ سيد حسانين مدير مكتبة كلية التجارة بسوهاج لما بذلاه معي من جهد كبير ومخلص في هذا الشأن.

وأخيراً أرجو أن يكون هذا الكتاب بمثابة بداية لسلسلة من الدراسات والأبحاث الجادة والمتواصلة عن مجتمع الصعيد الذي عاني الكثير من الاهمال والحرمان حتي ينهض ويصبح وجهاً مشرقاً لمصر،

والله ولي التوفيق،،

محمود جاد

القاهرة في ديسمبر ١٩٩٤

الفصل الأول

التطور التاريخى

١٨٠٠ - ١٩٥١

في هذا الفصل نحاول إلقاء الضوء علي طبيعة التطور التاريخي للتركيب الطبقي ينة سوهاج منذ أن تحولت من قرية إلي مدينة في عشرينيات القرن التاسع عشر ني عام ١٩٥٢ بوجه عام، والقاء الضوء علي طبيعة التطور التاريخي لتكوين بقتها العليا منذ ذلك الوقت حتي هذا العام الأخير بوجه خاص. ويأتي هذا تمهيد ضروري يجب إنجازه أولاً قبل البدء في التناول الموسعّ لهذه الطبقة في لفترة من ١٩٥٢ - ١٩٨٥.

وتوطئة لذلك يمكن القول أنه ليس ثمة شك في أن أية تشكيلة اجتماعية طبقية تضم تركيباً طبقياً حضرياً يعبر في قسماته وخصائصه العامة عن القسمات والخصائص العامة للتركيب الطبقي لمناطقها الحضرية، وأن معظم أفراد الطبقة العليا في هذا التركيب يتركزون في المدن الرئيسية لهذه التشكيلة، وأن بقيتهم يتشتتون في بقية مدنها الإقليمية.

معني هذا أن محاولة تعميم الخصائص العامة للتركيب الطبقي الحضري في أية تشكيلة اجتماعية علي كل مدنها بالتساوي محاولة تنطوي علي خطأ كبير. وذلك لأنه لم توجد في أية تشكيلة اجتماعية مدينتان قد تمتعا فيها بالتساوي - وعلي طول الخط - بنفس مجموعة العوامل المؤثرة في مجري تطورها التاريخي علي المستويين القومي والإقليمي، تماماً مثلما أنه لا يوجد فيها مدينتان تحظيان - وبالتساوي أيضاً - بنفس مجموعة العوامل المؤثرة في مجري تطورها المعاصر وعلي نفس المستويين المذكورين[١].

وقياساً علي ذلك يمكن القول أن التشكيلة الاجتماعية المصرية المعاصرة تضم

طبقة حضرية عليا يتركز معظم أفرادها في المدن الرئيسية لهذه التشكيلة، وأن بقيتهم يتشتتون في بقية مدنها الإقليمية. وأنه إذا كان التركيب الطبقي الحضري لهذه التشكيلة يختلف فيها نسبياً من مدينة لأخري – وذلك وفقاً لاختلاف كل مدينة منها من ناحية التكوين الاقتصادي والاجتماعي والثقافي – فإنه من المتوقع أن يختلف هذا التركيب في مدينة سوهاج نسبياً عن نظيره في بقية المدن المصرية الأخري عموماً، وعن نظيره في بقية المدن المصرية الأخري الواقعة منها في الوجه البحري خصوصاً[٢].

ولقد تم تخصيص الفصل الحالي لتحقيق الهدف السابق علي النحو المذكور بدافع من محددين منهجيين أساسيين: الأول، هو أننا قد دللنا في دراسة سابقة(*) علي أن ملامح التركيب الطبقي للمدن المصرية في عام ١٩٥٢ – بما في ذلك بالطبع ملامح التركيب الطبقي لمدينة سوهاج – كانت قد تبلورت واستقرت مبكراً منذ أواخر القرن التاسع عشر، وعلي أن هذه الملامح كانت قد ظلت علي حالها منذ ذلك الوقت حتي العام المذكور. كما أنه قد تم التدليل في الدراسة نفسها أيضاً علي أن الكثير من عناصر الطبقة العليا في هذا التركيب قد ظلت تحتل نفس مواقعها الطبقية منذ ذلك الوقت وحتي العام المذكور أيضاً. والثاني هو أن سوهاج لم تتحول من قرية[٣] إلي «بندر» إلا في أواخر العشرينيات من القرن التاسع عشر – أي إلا بعد عقدين تقريباً من انتقال المجتمع المصري من عصر الإلتزام إلي عصر إحتكار الدولة الانتقالي – مما يتحتم معه ضرورة البدء بهذا التاريخ عند محاولة دراسة وفهم نشأة تطورها الطبقي في العصر الحديث. واتساقاً مع ذلك؛ فإن هذا الفصل ينقسم بدوره إلي الأقسام الأربعة التالية:

أولاً- أواخر عصر الالتزام

استظلالاً بطبيعة الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي سادت المجتمع المصري في أواخر عصر الالتزام سوف يعرض في هذا القسم لطبيعة

الظروف نفسها التي سادت مجتمع وسط الصعيد في أواخر ذلك العصر تمهيداً لعرض طبيعة التركيب الطبقي الذي ساد قرية سوهاج في أواخره. وقبل عرض ومناقشة هذه الظروف يجب الإشارة أولاً إلي الأصول التاريخية والإدارية لهذه القرية أو (المدينة) ذاتها.

وفي ذلك يمكن القول إن الكتابات التاريخية تجمع علي أن سوهاج ترجع إلي التاريخ القديم. فقد أشار «أميلينو» في موسوعته الجغرافية عن مصر إلي قرية تحمل إسم «بومباي»، ذكر أن اسمها هذا ورد بلوحة جنائزية منقولة من سوهاج. ونسب باحث آخر هو «ريفللو» بومباي تلك إلي سوهاج. ولقد ورد ذكر هذه الأخيرة في كتاب «السلوك» للمقريزي تحت اسم «شوهاي» كتصحيف لإسم سوهاي. ولقد ورد ذكرها تحت إسم «سوهاي» في كتاب «قوانين الدواوين» «لأبي مماتي» الذي نشر في العصر الأيوبي [٤]. كما قد ورد ذكرها في كتاب «تحفة الإرشاد» محرفاً بإسم «سوماي». وذكر «الحموي» في معجمه أن «سوهاج» تلك كانت: «قرية بمصر من قري أخميم»[٥]. ولقد ظل اسمها سارياً بـ «سوهاي» في دفاتر «الروزنامة» حتي عام ١٢٣١هـ / ١٨١٥م. ولما أنشيء قسم «سهاج» عام ١٨٢٩م واتخذت «سوهاج» قاعدة له استقر اسمها علي هذا النحو الأخير منذ ذلك الوقت وحتي الآن[٦].

تلك كانت نبذة عن الأصول التاريخية والإدارية لسوهاج منذ نشأتها حتي إعلانها قسماً ثانياً لمديرية جرجا في أواخر العشرينيات من القرن التاسع عشر. أما فيما يتعلق بالظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي سادت المجتمع المصري – ومن ثم مجتمع وسط الصعيد[٧] – في أواخر عصر الإلتزام فإنها تتمثل، إقتصادياً، في سيادة أسلوب الالتزام علي التشكيلة الاجتماعية المصرية وسيطرة العناصر المملوكية والتركية والعربية علي الأراضي الخاضعة لهذا الأسلوب. وسياسياً، في سيطرة العناصر نفسها علي البناء السياسي لتلك التشكيلة مع احتفاظ كل عنصر منها بمنطقة نفوذ مستقلة نسبياً واحتفاظه أيضاً، بالنقاء السلالي وربما الثقافي إلي حد ما.

وربما كان من أهم ما يميز مجتمع وسط الصعيد عن بقية المجتمع المصري في

عصر الالتزام هو أنه كان خاضعاً لسيطرة القبائل العربية التي هاجرت إليه واستقرت فيه مبكراً، أكثر مما كان خاضعاً لسيطرة القوي السياسية علي المستوي القومي كالأتراك والمماليك. حيث ظل هذا المجتمع طوال القرن الثامن عشر خاضعاً لسيطرة القبائل العربية وغير العربية التي استقرت فيه مبكراً. وكانت هذه السيطرة قد أتخذت شكلاً هرمياً يبدأ بقبيلة الهوارة[8] ثم المماليك فالعرب. وفي حين تركزت سيطرة الأولين في الأقصر وأسوان، فإن سيطرة الأخيرين قد تركزت في أسيوط وطما وأخميم وجرجا[9].

ولعل مما يدلل علي ذلك استعراض نوعية الانتماءات القبلية والسلالية للملتزمين الذين كانوا يسيطرون آنذاك علي كل أراضي محافظة سوهاج (مديرية جرجا سابقا). ففي عام ١٧٠٨ كان هناك اثنان من المماليك يسيطران علي أراضي طهطا وهما «عمر تابع حسن مستحفظان» ١٢ قيراط (ط)[10] «وحسين عبد الله مستحفظان» ٤ ط، بينما أنه لم يكن يوجد من العرب سوي ملتزم واحد هو «أمير أحمد كمال أخميمي» ٨ط. أما أراضي «شندويل» وتوابعها فقد كان الهوارة والعرب والمماليك يتقاسمونها. وكان من بين الهوارة «عنبر تابع شيخ أحمد يوسف» ½ ٤ط، ومن بين العرب كان كل من «شيخ عمر محمد» و «أمين حسن أخميمي» ٦ ط. أما المماليك فلم يكن من بينهم سوي ملتزم واحد هو «علي عبد الله مستحفظان» ٦ط.

أما أراضي طما وتوابعها فقد كان المماليك والعرب يتقاسمونها. وكان من بين الأولين علي عبد الله مستحفظان ٣ ط و حسن عبد الله مستحفظان ٣ ط أيضاً وعلي عبد الله تابع حسن جاويش ٦ ط. وكان من بين الأخيرين شيخ عمران ابراهيم ½ ٢ ط، وشيخ علي محمد ½ ٢ ط، شيخ صالح قنديل، ٢ ط وشيخ أحمد مكي ٥ ط. أما أراضي شرق أخميم وتوابعها فقد كان العرب يسيطرون عليها تماماً. وكان من بينهم محمد تابع شيخ حسن ١٢ ط وأمير حسن أخميمي ١٢ ط. أما أراضي منشأة أخميم فقد كان المماليك يسيطرون عليها. وكان من بينهم سليمان تابع شيخ حسن ٤ ط «عمر تابع شيخ حسن ٤ ط، وأحمد عبد الله كوكلويات ٤ ط، وعثمان عبد الله ٢ ط

ومحمد بك مير اللواء حاكم ولاية جرجا ٦ ط. وباستثناء ١٢ ط من أراضي ناحيتي برديس والبلينا كان إثنان من المماليك يسيطران عليها، فإن بقية الأراضي الواقعة في محافظة سوهاج الآن – فضلاً عن الأراضي الواقعة في محافظة قنا – كانت تحت سيطرة الهوارة[11].

غير أنه وفي ظل الصراع السياسي والعسكري الذي كان دائراً بين المماليك والهوارة والعرب طوال القرن الثامن عشر للسيطرة علي مجتمع وسط الصعيد إستطاع شيخ العرب «همام بن يوسف» زعيم قبيلة الهوارة أن يستولي – في الفترة من ثلاثينات القرن المذكور حتي عام ١٧٦٩ – علي أراضي كل الملتزمين المماليك والعرب في المنطقة الممتدة حالياً من المنيا حتي أسوان، وأن يحول تلك الأراضي باسمه أو اسم أقاربه[12]، وأن يكوّن له فيها ما يشبه الدولة المستقلة وأن يتخذ من فرشوط عاصمة لها[13].

ولقد استطاع هذا الشيخ أن يحتكر لنفسه ولأفراد قبيلته وضع الطبقة العليا في مجتمع الصعيد طوال الفترة التي حكمه فيها[14]. ولعل الأسلوب الذي أدار به هذا الشيخ حكم الصعيد، وعلاقته بالحكومة المركزية في القاهرة، ومستوي الحياة التي كان يحياها، يحتاج إلي بعض التوضيح. ذلك أن هذا الأسلوب في الحكم، وذلك المستوي في الحياة، لم يكونا يعبران فيما يبدو عن الوضع الطبقي لهذا الشيخ وافراد قبيلته فقط، وإنما كان يعبر أيضاً – وإن كان ذلك بمقياس أكبر – عن الوضع الطبقي لمجمل أفراد الطبقة العليا في وسط صعيد مصر علي اختلاف انتماءاتهم القبلية.

فلقد كانت علاقة هذا الشيخ بالفلاحين من أفراد قبيلته تحكمها الأعراف القبلية، وكانت علاقته بالفلاحين الآخرين من غير أفراد قبيلته تحكمها قواعد الالتزام ونظمه[15]. وتكاد المصادر التاريخية المعنية تجمع علي أن الصعيد في عهد هذا الشيخ قد تمتع بالعدل والأمان، وعلي أنه جعل من بيته مضيفة كبيرة للقاصي والداني والمحتاج. ولقد عبر «الجبرتي» عن ذلك حينما قال عنه أنه: «تنزل بحرم سعادته قوافل الأسفار، وتلقي عنده عصي التسيار، وأخباره غنية عن البيان مسطرة

في صحف الإمكان. منها أنه نزل بساحته الوفود والضيفان تلقاهم الخدم وأنزلوهم في أماكن معدة لأمثالهم، وأحضروا لهم الاحتياجات واللوازم من السكر وشمع العسل والأواني وغير ذلك، ثم مرتب الأطعمة في الغذاء والعشاء والفطور في الصباح والمربيات والحلوي مدة إقامتهم لمن يعرف ومن لا يعرف، فإن أقاموا علي ذلك شهوراً لا يختل نظامهم ولا ينتقص راتبهم، وإلا قضوا أشغالهم علي أتم مرادهم وزادهم إكراماً وانصرفوا شاكرين. وإن كان الوافد ممن يرتجي البر والإحسان أكرمه وأعطاه وبلغه أضعاف ما يترجاه. ومن الناس من كان يذهب في كل سنة ويرجع بكفاية عامة. وهذا شأنه في كل من كان من الناس»[١٦].

وأما فيما يتعلق بعلاقة هذا الشيخ بالحكومة المركزية في القاهرة، فإنه كان قد اتفق معها علي أن يرسل لها ضريبة سنوية مقدارها ١٥٠ر٠٠٠ أردب من الحبوب[١٧]. كما أنه كان قد استطاع أن يقيم علاقات طيبة مع بعض علماء الأزهر في القاهرة بغية كسب تأييدهم له في إضفاء الصفة الشرعية علي حكمه. ولقد أشار «الجبرتي» إلي ذلك عندما أضاف قائلاً: «... وكان له صلات وإغداقات وغلال يرسلها للعلماء وأرباب المظاهر بمصر في كل سنة»[١٨].

وفيما يتعلق بمستوي الحياة التي كان هذا الشيخ يحياها فإنها كانت هي الأخري تلقي الضوء، وكما أسلفنا، لا علي طبيعة الوضع الطبقي الذي يشغله هذا الشيخ هو وأفراد قبيلته فقط في مجتمع وسط الصعيد، وإنما كانت أيضاً تلقي الضوء علي طبيعة الوضع الطبقي الذي كان أفراد الطبقة العليا في هذا المجتمع يشغلونه علي اختلاف انتماءاتهم القبلية. ولقد صور «الجبرتي» ذلك عندما قال عنه: «... وعنده الجواري والسراري والمماليك والعبيد شيء كثير. ويطلب في كل سنة دفتر الأرقاء ويسأل عن مقدار من مات منهم، فإن وجده خمسمائة أو أربعمائة استبشر وانشرح، وإن وجده ثلاثمائة أو أقل، أو نحو ذلك، اغتم وانقبض خاطره... وكان له برسم زراعة قصب السكر فقط إثنتا عشر ألف ثور، وهذا بخلاف المعد للحرث ودراس الغلال والسواقي والطواحين والجواميس والأبقار الحلابة وغير ذلك. وأماشون الغلال وحواصل السكر والتمر بأنواعه والعجوة شيء لا

يعد ولا يحد»[١٩].

غير أنه وعقب هزيمة هذا الشيخ امام جيوش «علي بك الكبير» في معركة بالقرب من أسيوط عام ١٧٦٩ عادت الأوضاع في الصعيد إلي سابق عهدها، واستولي علي بك الكبير - بالشراكة مع قائد جيوشه محمد بك أبو الذهب - علي كل أراضي طهطا وشندويل وشرق بويط ومنشأة أخميم وشرق أخميم وبرديس وقنا، وقام بتوزيع باقي الأراضي في هذه البلاد علي بعض الأمراء المماليك المقربين له من أمثال إسماعيل بك أمير الحج ومصطفي بك حاكم جرجا وأيوب بك وقيطاس بك ومراد بك وإبراهيم بك وغيرهم[٢٠].

وفي ظل هذه الظروف كانت سوهاج كاشفية[٢١] تتبع ولاية جرجا. وكان حاكم هذه الأخيرة أحد البكوات المماليك برتبة «صنجق». وكان لهذا الحاكم في ولايته - مالأي حاكم في لايته - حق الإشراف علي الكشاف الذين يديرون كاشفياته. وكان كاشف[٢٢] سوهاج يتبع صنجق جرجا في معظم الأحيان[٢٣].

الطبقات الاجتماعية:

استناداً إلي الطرح السابق يمكن القول أن قرية سوهاج في أواخر عصر الالتزام كانت تشهد تركيباً طبقياً يتألف من الطبقات الاجتماعية التالية:

طبقة الملتزمين وممثليهم المحليين:

كانت هذه الطبقة في كاشفية سوهاج تتألف من الملتزمين المماليك وممثليهم المحليين من الكشاف ورجال الإدارة المحلية في تلك القرية. وكان هؤلاء الملتزمون يقيمون إما في هذه الكاشفية ذاتها وإما في «أخميم» التي لا تبعد عنها تجاه الشرق من النيل إلا بحوالي خمسة كيلو مترات فقط، وإما في مدينة القاهرة، وينوبون عنهم كُشاف محليون مقيمون. علي أن مما يرجح من إقامة هؤلاء الكشاف في سوهاج ذاتها هو ما أشار اليه «علي مبارك» في سياق حديثه عن جامع العارف بالله

بسوهاج من أنه يوجد حول هذا الجامع بعض المدافن الخاصة بالصناجق والأمراء المماليك[٢٤] .

وكان الملتزمون المماليك أو وكلائهم من الكشاف هم الذين يقومون باختيار أعضاء الجهاز الإداري لتلك الكاشفية. وكان هؤلاء الملتزمون أو وكلاؤهم يقومون باختيار أعضاء هذا الجهاز من بين أقوي العائلات فيها. وكان أعضاء هذا الجهاز يستمدون نفوذهم ومكانتهم من نفوذ ومكانة الملتزمين الذين كانوا يمثلونهم ويشكلون في الوقت نفسه شريحة طبقية عازلة بين طبقة الملتزمين من ناحية وطبقة الفلاحين من ناحية أخري. وكان أعضاء هذا الجهاز يتألفون من أصحاب الوظائف التالية:

★ الوكيل أو القائمقام: كان الوكلاء أو القائمقامات في كاشفية سوهاج يتم تعيينهم من قبل ملتزمي تلك الكاشفية. وكان هؤلاء الوكلاء أو القائمقامات يتم اختيارهم في العادة من بين المماليك. وكانت مهام هؤلاء الوكلاء تنحصر في الإشراف علي أراضي الوسية – أو علي الأراضي التي تزرع خصيصاً للملتزم – فضلاً عن القيام بكل ما تحتاج إليه إدارة هذه الكاشفية من نشاط مثل حضور عمليات مسح الأراضي الزراعية التي تجري سنوياً عقب كل فيضان، واستلام الأموال المستحقة علي الفلاحين من شيخ الكاشفيــة، وتسجيل كمية الغلال المودعة لديهم بشهادة هؤلاء الأخيرين، فضلاً عن الحفاظ علي الأدوات الزراعية الخاصة بالوسية مثل النوارج والمحاريث والسواقي والمواشي وغيرها.

وكان هؤلاء الوكلاء يتقاضون أجورهم من الملتزمين ويقيمون في بيوت الوسية. كما أنهم كانوا يقومون بفرض عادة سنوية لهم علي الفلاحين في تلك الكاشفية ويجبرونهم علي تقديم الطعام لهم في بعض الأحيان[٢٥] .

★ شيـخ القريـة (الكاشفيـة): كـان ملتزمو قريـة أو كاشفيـة سوهاج يقومـون – بالتـعاون مع وكلائهم – بتعيين شيخ واحد أو أكثر لتلك الكاشفية[٢٦] . وكان هؤلاء المشايخ يتم اختيارهم في العادة من بين أقوي العائلات فيها. ويبدو أن منصب شيخ البلد في سوهاج كان منصباً شبه وراثي[٢٧] .

وكانت المهام الملقاة علي عاتق هذا الشيخ متعددة. حيث كان مسئولاً عن إتمام جرف الجسور السلطانية والبلدية وتحصيل الأموال المقررة علي الفلاحين وحفظ الأمن وتنظيم الري وتنفيذ أحكام قاضي الشرع والإشراف علي عمليات مسح الأراضي الزراعية التي تجري سنوياً والمشاركة في تقرير الضرائب علي الفلاحين ومساعدة الصراف في جمعها منهم... الخ[٢٨] .

وكان دخل شيخ البلد في سوهاج يأتي له من قطعة أرض يزرعها لحسابه الخاص يعطيها له الملتزم ولا يأخذ منه عنها ضرائب. كما أنه كان يحصل له علي دخل آخر من خلال زيادته المغارم علي الفلاحين وجمعها منهم[٢٩] ، فضلاً عن تسخير هؤلاء الفلاحين للعمل في أراضيه دون مقابل.

★ الشاهد: كان الشاهد في كاشفية سوهاج يتم تعيينه بعد اختيار الأهالي له وموافقة الملتزم أو وكيله علي هذا الاختيار. وكان الشرط الأساسي الواجب توفره في هذا الشخص كي يشغل هذه الوظيفة هو أن يكون ملماً بالقراءة والكتابة والعمليات الحسابية لأن طبيعة عمله كانت تقتضي منه ضرورة القيام بعمليات التسجيل والكتابة والحساب[٣٠] .

وكانت المهام الملقاة علي عاتق الشاهد كثيرة، منها أنه كان مسئولاً عن تسجيل أحواض الناحية في دفتر لديه يسمي بـ "سجل الشاهد"، وتدوين أسماء الفلاحين الذين يقومون بزراعة أراضي الكاشفية، وبيان حصة كل منهم والأموال المقررة عليه، فضلاً عن تسجيل المصارف والجسور الواقعة في زمام الكاشفية وبيان نوع جرفها وربط جميع تلك الأمور علي الصراف. وكان عمل الشاهد يمثل الأساس الذي ينهض عليه عمل هذا الأخير[٣١] . وكان من بين اختصاصات الشاهد القيام بدور بارز في فض المنازعات التي قد تنشأ فيما بين الأهالي وبين بعضهم البعض، وكذلك في فض المنازعات التي قد تنشأ فيما بين الملتزمين وبين بعضهم البعض حول حدود الحيازات لأنه كان هو الشخص الوحيد الملم بمساحة مختلف الحيازات في الكاشفية. وعلاوة علي ذلك كان الشاهد يقوم بكتابة الأوراق الخاصة بالإيجارات وغيرها من

الأوراق الأخري التي تتطلبها منه معاملة الفلاحين مع بعضهم البعض[٣٢].

وكان دخل الشاهد يأتي له من مبلغ معلوم يتقاضاه من الملتزم سنوياً ومن العادة السنوية التي درج علي أخذها من الفلاحين والتي تقدرها بعض المصادر المعاصرة - في بعض القري - بما يساوي ٦٦٦ بارة[٣٣].

★ الصراف: كان ملتزم كاشفية سوهاج أو وكيله يقوم بتعيين عدد من الصيارفة في حصة التزامه. وكان غالباً ما يتم تعيين هؤلاء الصيارفة من النصاري. وكان الملتزم أو وكيله يقوم بتبادل المكاتبات مع هؤلاء الصرافين بهدف تنظيم سير العمل وجمع الأموال المقررة في مناطق اختصاصاتهم. وكان من أهم اختصاصات هؤلاء الصرافين جباية الأموال المقررة علي الفلاحين وفقاً لما هو مدون بسجل الشاهد ودفع النفقات الإدارية التي تتطلبها مصلحة الالتزام وحضور عمليات المسح التي تتم في ناحية اختصاصه[٣٤].

وعلي الرغم من أن الصرافين كانوا يتقاضون أجورهم من الملتزمين، فإنهم غالباً ما كانوا يستغلون نفوذهم أسوأ استغلال ويفرضون سطوتهم علي الفلاحين. ولقد عبر الشيخ «الشربيني» عن قسوة هؤلاء الصرافين في الريف المصري بوجه عام عندما قال عنهم: «إن بعض الملتزمين يولي النصراني (الصراف) أمر القرية، فيحكم فيها بالضرب والحبس وغير ذلك، فلا يأتيه الفلاح إلا وهو يرتعد من شدة الخوف»[٣٥]. كما أنه عبر عن ذلك عندما قال عنهم معبراً عن تذلل الفلاحون لهم: «إن النصراني (الصراف) إذا نزل قرية يقبض مالها يحضر إليه الفلاحين ويكرمونه ويرسلون له الوجبه ويتذللون بين يديه ويطيعون أمره ونهيه، بل يكون غالبهم في خدمته..»[٣٦]. ونظراً لقسوة الصرافين علي الفلاحين فإنهم كانوا يخشونهم أكثر من خشيتهم الملتزم ذاته.

وإلي جانب الأموال التي كان الصرافون يتقاضونها من الملتزم فإنهم كانوا يتقاضون أيضاً الرشاوي من الفلاحين ويتقاسمونها غالباً مع المشايخ. كما أنهم كانوا يحصلون علي فائض كبير من الغلال من خلال استعمالهم لنوعين من المكاييل مع

الفلاحين الذين يدفعون ضرائبهم علي هيئة حبوب. النوع الأول - وهو الأكبر - وكانوا يتسلمون به الغلال من الفلاحين والثانيْ - وهو الأصغر - وكانوا يسلمون به تلك الغلال للشون الأميرية ويحتجزون الفرق بين الميكالين لأنفسهم[٣٧].

★ الخولي: الأصل في عمل الخولي هو الاشراف علي أراضي الوسية. وكان شيخ البلد في سوهاج هو الذي يقوم بتعيين الخولي. وكان هذا الأخير مكلفاً بمعرفة حدود البلد أو القرية وحدود كل تكليف أو أثر، والتحكيم فيما قد ينشأ حول ذلك من منازعات، والإشراف علي جرف الجسور السلطانية والبلدية، والقيام بالتداول مع مشايخ القرية حول عملية توزيع الأرض علي الفلاحين كل سنة، والنظر في مطالبهم واحتياجاتهم وصيانة نظام الري. وكان الخولي يصرف أجره من ديوان الوسية[٣٨].

★ المشد: كان المشد في كاشفية سوهاج مجرد موظف تابع لشيخ البلد. وكان هذا الأخير هو الذي يقوم بتعيين الأول. وكان شيخ البلد يقوم في العادة باختيار هذا الشخص من بين أقاربه أو من بين إحدي العائلات القوية الأخري في تلك الكاشفية. وكان يتعين علي المشد - كي يقوم بواجباته علي الوجه الأكمل - أن يكون مدركاً لمكان إقامة كل فرد من أفراد الكاشفية حتي يأتي به عند الحاجة.

وكان العمل الأساسي للمشد يتمثل في إبلاغ أوامر وتعليمات الملتزم أو وكيله وشيخ البلد للأهالي وتنفيذها بالقوة إن لزم الأمر. ولقد ذكر «الجبرتي» في ذلك أن المشد كان يسحب الفلاح الذي يتأخر عن المعونة من شنبه ويشبعه سباً وشتماً وضرباً[٣٩].

★ الخفير: كان شيخ أو مشايخ البلد في سوهاج هم الذين يقومون بتعيين الخفراء. وكان هؤلاء المشايخ يقومون في العادة باختيار هؤلاء الخفراء إما من عائلاتهم وإما من العائلات الأخري القوية في البلد. وكانت وظيفة الخفراء في ذلك الوقت تشبه، وإلي حد كبير، وظيفة رجال الشرطة في وقتنا الحالي. حيث كانوا يقومون بحراسة بيت الكاشف أو وكيل الملتزم وبيت شيخ البلد وحراسة سكان البلد ومراقبة الجسور للحيلولة دون العبث بها في غير المواسم. وكان الخفراء يقومون بتنفيذ أوامر المشد

ويبلغون أهل البلد بأوامر شيخها. وكان هؤلاء الخفراء يؤدون دورهم في البلد على اعتبار أنهم جزء من جهازها الإداري الذي يسعي إلي استغلال سكانها إلي أقصي حد ممكن دون النظر لمصالح هؤلاء السكان[٤٠].

★ الكلاف: كان الكلاف مجرد عامل في الوسية. وكانت مهامه تتحدد في علف مواشي الوسية وتسريحها وتطبيبها ومراعاتها. ولقد تعدي نطاق اهتمامه بمواشي الوسية إلي الاهتمام بمواشي أهل البلد. وكان الكلاف يتلقي عوائده من الملتزم ومن أهل البلد نظير الخدمات التي يسديها لهم عند الحاجة[٤١].

كان هؤلاء الأفراد هم الذين يمثلون الجهاز الإداري لنظام الالتزام في كاشفية سوهاج في أواخر القرن الثامن عشر. وكان هؤلاء الأفراد يتم اختيارهم في العادة من بين أقوي العائلات في تلك الكاشفية والتي كانت بدورها تمثل الطبقة العليا فيها. وكان أفراد هذا الجهاز يستمدون نفوذهم ومكانتهم الطبقية من نفوذ ومكانة الملتزم المملوكي الذي يمثلونه محلياً. ولقد مكنهم الدور الوسطي، أو البيني، الذي قدر لهم أن يلعبوه بين الفلاحين وبين الملتزمين من استغلال الإثنين معاً. وفي أواخر عصر محمد علي استطاع أفراد هذا الجهاز أن يستفيدوا من التغييرات الهيكيلية التي شهدتها سوهاج في أواخره، وأن يهيئوا أنفسهم لاستقبال العصر التالي.

طبقة الأعيان وكبار رجال الدين:

شهدت كاشفية سوهاج في أواخر القرن الثامن عشر – مثلما شهدت غيرها من الكاشفيات الأخري الواقعة في مجتمع وسط الصعيد في أواخر ذلك القرن – طبقة وسطي تتألف من العائلات القديمة (الأعيان) التي تنتفع بحيازة مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية التابعة لجهات الوقف والبر والإحسان والرزق والاحباسيات وغيرها، وكذلك من بعض رجال الدين الذين كانوا ينتفعون بحيازات مماثلة من تلك الأراضي.

ولعله يمكن الوقوف علي وضع وحجم العائلات (الأعيان) التي كانت تتألف

منها هذه الطبقة في كاشفية سوهاج من خلال الوقوف عما فعله بها «ابراهيم باشا» إبن محمد علي في الصعيد ككل – أو بأعزة أهل الصعيد علي حد وصف الجبرتي – بعد أن عينه أبوه والياً عليه، حيث يقول «الجبرتي» في سياق كلامه عن حوادث سنة ٨٢٨ هـ/ ١٨١٣م: «أن الباشا لما فرغ من أمر الجهة القبلية بعد ما ولي إبنه ابراهيم باشا عليها، وحرر أراضي الصعيد، وقاس جملة أراضيه وفدنه وضبطه بأجمعه، ولم يترك منه إلا ما قل، وضبط لديوانه جميع الأراضي الميرية والاقطاعات التي كانت للملتزمين من الأمراء وذوي البيوت القديمة والرزق والاحباسية والسراوي والمتأخرات والرصد علي الأهالي والخيرات علي البر والصدقة، وغير ذلك مثل مصارف الولاية التي رتبها أهالي الخير المتقدمون لأربابها رغبة منهم في الخير وتوسعه علي الفقراء والمحتاجين وذوي البيوت والدواوير المفتوحة المعدة لإطعام الطعام للضيفان والواردين والقاصدين وأبناء السبيل والمسافرين»[٤٢].

وإلي جانب هذه الشريحة التي كانت تتألف منها الطبقة الوسطي في كاشفية سوهاج كانت توجد أيضاً شريحة – أو قل فئة – كبار رجال الدين. وربما كانت الحالة التي تعبر عن حالة وحجم ووزن هذه الفئة تعبيراً جيداً حالة الشيخ «العارف بالله». حيث كان هذا الشيخ يسيطر علي «رزقة» كبيرة من الأراضي الزراعية تقدر مساحتها بحوالي ٦٠٠ فدان، ويتمتع بوضع اجتماعي وطبقي بارز في تلك الكاشفية. ولقد صور «الجبرتي» ذلك عندما قال عنه: «أن بناحية سهاج دار الشيخ العارف بالله وهو رجل مشهور كأسلافه، ومُعتقد بتلك الناحية وغيرها، ومنزله محط لرجال الوافدين والقاصدين من الأكابر والأصاغر والفقراء والمحتاجين. فيقر الكل بما يليق بهم ويرتب لهم الترتيبات والاحتياجات. وعند انصرافهم بعد قضاء أشغالهم يزودهم ويهاديهم بالغلال والسمن والعسل والتمر والأغنام. وهذا دأبه ودأب أسلافه من قبله علي الدوام والاستمرار. ورزقته المرصدة التي يزرعها وينفذ قمنها ستمائة فدان»[٤٣].

ويبدو أن معظم العائلات والأفراد الذين كانت تتألف منهم هذه الطبقة كانت تنتمي إلي أصول قبيلة عربية. وكان الوضع الطبقي الذي يشغله أفراد هذه الطبقة،

والدور الاجتماعي الذي يلعبونه، يلي في الأهمية مباشرة للوضع والدور الاجتماعي الخاص بطبقة ممثلي الملتزمين. كما كان الدور الاجتماعي الذي يلعبونه – وبخاصة الدور الاجتماعي لرجال الدين منهم – يسهم بفعالية في تحقيق التوازن والتماسك الاجتماعي علي مستوي تلك الكاشفية، وتجميد الصراع الاجتماعي الذي كان من الممكن أن ينشب فيها بين طبقة ممثلي الملتزمين من ناحية وبين جموع الفلاحين المستغلين (بفتح الغين) من ناحية أخري.

الفلاحـون:

كان الفلاحون – من أصحاب الحيازات الصغيرة والمعدمين علي السواء – يمثلون الطبقة الدنيا في كاشفية سوهاج في أواخر عصر الالتزام. وكان هؤلاء الفلاحون ينتمون إلي أصول مصرية وعربية وغير عربية ممن ذابت معالمهم في نهر الحياة المصرية. وبسبب من هذا الوضع الطبقي المتدني، والأصول السلالية المماثلة، فقد تعرض هؤلاء الفلاحون لإستغلال واضطهاد أفراد الطبقتين السابقتين، وبخاصة لاستغلال واضطهاد أفراد الطبقة العليا من ممثلي الملتزمين بدءاً بوكلائهم انتهاء بخفرائهم.

ثانيا: عصر احتكار الدولة الانتقالي
(١٨٠٥ - ١٨٤٩)

مع انتقال مصر من عصر الالتزام إلي عصر احتكار الدولة الانتقالي شهدت كاشفية سوهاج تحولاً شبه جذري في علاقاتها الانتاجية، ومن ثم تحولاً شبه جذري في تركيبها الطبقي. وكان مما عزز من حدوث هذا التحول في التركيب الطبقي لتلك الكاشفية هو تحولها هي في عام ١٨٢٩م من كاشفية أو قرية كبيرة تابعة لمديرية جرجا إلي قسم ثان لتلك المديرية ذاتها.

ففي السنوات الأولي لحكم محمد علي شهد مجتمع وسط الصعيد – وذلك في إطار ما شهده المجتمع المصري ككل في تلك السنوات – تغييراً شبه جذري في علاقاته الانتاجية، ومن ثم تغييراً شبه جذري في طبقاته الاجتماعية. فلقد قام الوالي بإلغاء نظامي الالتزام والوقف وكافة النظم الأخري المعمول بها في الانتفاع بالأراضي الزراعية، وأنشأ بدلاً منها نظاماً يقوم علي احتكار الدولة للانتفاع بتلك الأراضي.

ولعل من أبرز ما ترتب علي قيام محمد علي بالقضاء علي النظم السابقة – العلاقات الانتاجية المرتبطة بها – أن تم القضاء في مجتمع وسط الصعيد علي التركيب الطبقي القديم، وبخاصة علي الطبقة العليا في هذا التركيب، والتي كانت بدورها تتألف من المماليك والقبائل العربية وغير العربية القوية. وكان «ابراهيم باشا» قد أخذ علي عاتقه مهمة القضاء علي العائلات والقبائل التي تتألف منها هذه الطبقة. ولقد صور «الجبرتي» ذلك عندما ذكر في سياق كلامه عن حوادث سنة ٨٢٨ هـ / ١٨١٣م: «... ثم سافر راجعاً إلي الصعيد بعد أن ودع أبيه – أي ابراهيم باشا – في رحلته إلي الحجاز ليتم ما بقي لأهله من العذاب الشديد. فإنه فعل بهم ما فعل التتار عندما جالوا بالأقطار، وأذل أعزة أهله، وأساء أسوأ السوء معهم في فعله، فيسلب نعمهم وأموالهم، ويأخذ أبقارهم وأغنامهم، ويحاسبهم علي ما كان من تصرفهم واستهلكوه، أو يحتج عليه بذنب لم يقترفوه، ثم يفرض عليهم المغارم الهائلة والمقادير من الأموال التي ليست أيديهم إليها طائلة، ويلزمهم بتحصيلها وغلاقها وتعجيلها فتعجز أيديهم عن الإتمام. فعند ذلك يجري عليهم أنواع الآلام من الضرب والتعليق والكي بالنار والتحريق... ولم يتخلق إلا بالأخلاق التي دربه عليها والده، وهي تحصيل المال بأي وجه كان، فأنزل بأهل الصعيد الذل والهوان. فخربت دور الجميع وتشتتوا وماتوا غرباء، ومن عسر عليه مفارقة وطنه جري عليه ما جري علي غيره وصار في عداد المزارعين. وقد رأيت بعض بني همام وقد حضروا إلي مصر ليعرضوا حالهم علي الباشا لعله يرفق بهم ويسامحهم في بعض ما ضبطه إبنه من تعلقاتهم ويتعيشون به، هم وأولاد عبد الكريم وشاهين ولدّي همام الكبير ومعهم حريمهم وزوجة عبد الكريم»[٤٤].

ومثلما قضي «إبراهيم باشا» علي الطبقة العليا في مجتمع وسط الصعيد وسوهاج قضي فيه أيضاً علي الشرائح العليا من الطبقة الوسطي التي كانت بدورها تتألف ... وكما ذكرنا – من الأعيان ورجال الدين.. حيث قام بمصادرة الأراضي التي كان أفراد هذه الشرائح ينتفعون بها والتي كانت بدورها موقوفة علي الجوامع وجهات البر والإحسان. ومن أمثلة ذلك أن الرزقة التي كانت للشيخ عارف بنواحي سوهاج، والتي كانت مساحتها تقدر بحوالي ٦٠٠ فدان: «ضبطوها ولم يسمحوا له منها إلا بمائة فدان بعد التوسط والترجي والتشفع، وأمثال ذلك بجرجا وأسيوط ومنفلوط وفرشوط وغيرهم»(٤٥).

وعندما كان بعض الناس يشفعون لديه – أي لدي إبراهيم باشا – بوجهاء المشايخ في القاهرة ليستثني أراضي الجوامع من المصادرة كان يرد عليهم بعد المحاججه قائلاً: «كشفت علي المساجد فوجدتها خراباً والنظار عليها يأكلون الإيراد والخزينة أولي منهم، ويكفيهم أني أسامحهم فيما أكلوه في السنين الماضية. والذي وجدته عامراً أطلقت له ما يكفيه وزيادة، وإني وجدت لبعض المساجد أطياناً واسعة وهي خراب ومعطلة، والمسجد يكفيه مؤذن وأجرته نصفان وإمام مثل ذلك، وأما فرشه واسراجه فإني أرتب له راتباً من الديوان في كل سنة»(٤٦).

وكان محمد علي وإبنه ابراهيم يهدفان من وراء ذلك – فيما يبدو – إلي الغاء الركيزة الاقتصادية للنظام القبلي والعائلي السائد في الصعيد وسوهاج وبلورة الركيزة الاقتصادية للنظام الجديد الذي ينهض علي الأسرة النووية. ولا أدل علي ذلك مما أضافه «الجبرتي» إلي ما سبق بقوله: «وإذا قال المتشفع والمترجي ينبغي مراعاة مثل هذا ومسامحته لأنه يطعم الطعام وتنزل بداره الضيفان فيقول – أي إبراهيم باشا – ومن كلفه بذلك، فيقال له وكيف يفعل إذا نزلت به الضيوف علي حسب ما اعتادوه، فيقول يشترون ما يأكلون بدراهم من أكياسهم أو يغلقون أبوابهم ويستقلون بأنفسهم وعيالهم ويقتصرون في معايشهم فيعتادون ذلك – وهذا الذي يفعلونه تبذير وإسراف ونحو ذلك علي حسب حالهم وشأنهم في بلادهم، ويقول الديوان أحق بهذا فإن عليه

مصاريف ونفقات ومهمات ومحاربات الأعداء وخصوصاً افتتاح بلاد الحجاز»(٤٧).

هكذا سعي محمد علي وإبنه إبراهيم إلي فصم العلاقة التاريخية القائمة بين السلالة والقبيلة من ناحية وبين الطبقة الاجتماعية من ناحية أخري، وذلك عندما استوليا علي أراضي الملتزمين المماليك والعرب ورجال الدين والأعيان وأعادا توزيعها بالتساوي علي الفلاحين في سوهاج ونواحيها.

الطبقات الاجتماعية:

انحصر دور التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي شهدها المجتمع المصري إبان عصر محمد علي في تغيير التركيب الطبقي التقليدي لكاشفية سوهاج والذي كانت تتربع علي قمته طبقة الملتزمين القدامي ونوابهم من الكشاف وأفراد الجهاز الإداري الذين كانوا يسيطرون علي تلك الكاشفية، وكذلك في تحجيم الطبقة الوسطي التي كانت بدورها تتألف من رجال الدين والأعيان.

والواقع أن هذه التحولات لم تكن من الجذرية بحيث أنها لم تؤد إلي إحداث تغيير جذري في التركيب الطبقي لسوهاج لأن محمد علي كان قد استعان فيما بعد – وكما سنعرف ذلك حالاً – بالجهاز الإداري القديم نفسه في إدارة تلك البلدة. ولذلك فإن العائلات القوية التي كانت مسيطرة علي هذه البلدة في عصر الالتزام قد ظلت هي نفسها المسيطرة عليها في عصر محمد علي حتي وإن تم ذلك قد تم في ثوب جديد. ولقد أصبح التركيب الطبقي لسوهاج في عصر محمد علي – وقبيل أن تتحول عام ١٨٢٩ من قرية كبيرة إلي قسم ثان لمديرية جرجا – يتألف من الطبقات الاجتماعية الثلاث التالية:

الطبقة العليا (الجهاز الإداري):

مع احتكار الدولة لوسيلة الانتاج الرئيسية في البلاد، ألا وهي الأرض الزراعية، وحرصها علي إنشاء جهاز إداري قوي في الريف يضمن لها استمرارية ذلك الاحتكار،

أصبح أفراد الجهاز الإداري في بلدة سوهاج يمثلون الطبقة العليا في هذه البلدة. حيث أصبح هذا الجهاز يتألف من شيخ البلد ومعاونيه ومستشاريه وأقاربه علي الجملة. وكان أفراد هذا الجهاز في الغالب يمثلون أفراد الجهاز القديم لنظام الالتزام في هذه الكاشفية والذي كان بدوره يتألف من أقوي العائلات فيها.

وكان محمد علي في البداية قد أضعف النفوذ الاقتصادي والاجتماعي لأفراد هذا الجهاز – أو لأفراد هذه الطبقة – وذلك عندما قام بفرض ضرائب علي أطيان المسموح عام ١٨٠٧ وصادر أطيان الرزق ١٨١٢ – ١٨١٤ مما حرمهم من أهم مصادر دخلهم، ومن ثم من أهم مصادر نفوذهم الاقتصادي والاجتماعي. ولكن لما تبين له أن مشايخ القري قد أصبحوا عاجزين عن استضافة عمال الحكومة وعابري السبيل قرر في عام ١٨٢٠م تخصيص نسبة ٥٪ من مساحة زمام الأراضي الزراعية الواقعة في كل قرية لمشايخها وإعفاء هذه النسبة من الضرائب المفروضة عليها بهدف تمكين هؤلاء المشايخ من مواجهة أعباء تلك الضيافة[٤٨].

ويبدو أن مهام منصب شيخ البلد في سوهاج لم تتغير كثيراً في عصر محمد علي عنها في عصر الالتزام. فلقد تحول منصب هذا الشيخ من منصب لخدمة الملتزم في العصر الأول إلي منصب لخدمة الوالي في العصر الثاني. حيث ظل هو الرئيس السياسي للبلد لأنه ظل يصلح بين المتشاجرين وينهي الخلافات. كما قد أصبح من مهامه في هذا العصر الأخير البحث عن الفلاحين الهاربين من البلد بسبب فداحة الضرائب المتراكمة عليهم وإعادتهم إلي بيوتهم والقبض علي من تستروا علي من هرب منهم. وأصبح إذا ما ووجه بمقاومة فإن فرقة من الجند الألبان تخف لنجدته وتضرب علي يد المقاومين. وأصبح من بين مهامه أيضاً اقتفاء أثر اللصوص في البلد ومصادرة مسروقاتهم. ولما كانت الأرض غير قابلة للتوريث في عصر محمد علي – مثلما كانت في السابق – فقد كان من مهام شيخ البلد تعيين الأشخاص الذين يؤول اليهم حق الانتفاع بالأرض بعد وفاة المنتفع الحالي. وكان من واجبات هذا الشيخ أيضاً استضافة عمال الحكومة وعابري السبيل والانفاق عليهم من أراضي المسموح[٤٩].

وإلي جانب الدخل الذي كان يأتي لهذا الشيخ من أراضي المسموح التي منحه إياه محمد علي، فإنه كان يأتي له دخل آخر من خلال استيلائه علي أراضي بعض الفلاحين الذين يتم تجنيدهم في الجيش أو في السخرة ولا يعودون الي بلدهم[٥٠]. وفي أواخر عصر محمد علي استطاعت هذه الطبقة – أي طبقة شيخ البلد وجهازه الإداري المعاون – أن ترسخ أقدامها كطبقة مسيطرة علي سوهاج بعد أن كانت هذه الأخيرة قد أصبحت عاصمة لمديرية جرجا عام ١٨٥٩.

طبقة الأعيان (العائلات القديمة):

علي الرغم من التحجيم الشديد الذي تعرضت له هذه الطبقة في عصر محمد علي، فإنها ظلت في العصر التالي تتألف من البيوتات القديمة والأعيان ورجال الدين الذين كان محمد علي قد ترك لهم حق الانتفاع ببعض المساحات المتوسطة والصغيرة من الأراضي الزراعية، إضافة إلي بعض العناصر المملوكية التي كان قد أرغمها علي الانخراط في نهر الحياة المصرية. وكانت هذه الطبقة تستمد وضعها الاجتماعي والطبقي من حيازتها لبعض الأراضي الزراعية ومن مكانتها الاجتماعية – التاريخية التي كانت لاتزال تتمتع بها.

طبقة الفلاحين:

أصبحت هذه الطبقة في عصر محمد علي تتألف من السواد الأعظم للفلاحين في ناحية سوهاج. وكان أفراد هذه الطبقة يتألفون أساساً من الفلاحين ذوي الأصول المصرية. وكان محمد علي في البداية قد حرر أفراد هذه الطبقة من سيطرة واستغلال الملتزمين المماليك في سوهاج عندما قام بانتزاع أراضي هؤلاء الملتزمين منهم ووزعها علي الفلاحين بواقع ٣ – ٥ أفدنه لكلٍّ. غير أنه لم يكن قد مضي وقت طويل حتي تعرض أفراد هذه الطبقة لاستغلال واضطهاد الوالي ممثلاً في شخص شيخ البلد وجهازه المعاون. حيث أصبح هؤلاء الأفراد في سوهاج معرضين – مثلما أصبح

نظرائهم معرضين في بقية قري وبلاد مصر الأخري – للعمل بالسخرة في المشروعات التي ينفذها الوالي دون مقابل، والتجنيد في الجيش بأقل الرواتب ودفع الضرائب الباهظة وبيع محاصيلهم الزراعية بأبخس الأسعار.

وكان مما عزز من حدوث هذا التحول النسبي في التركيب الطبقي لناحية سوهاج في عصر محمد علي هو قيام هذا الأخير بتحويلها هي من ناحية، أو قرية، إلي بندر أو قسم ثان لمديرية جرجا عام ١٨٢٩. ويبدو أن الوالي كان قد قام وقتئذ بذلك بدافع من عدة عوامل كان من أهمها أن هذه البلدة تتوسط بلاد مديرية جرجا، وتتمتع بموقع جغرافي ممتاز، وأن تحويلها من بلدة إلي بندر في ذلك الوقت كان قد جاء بمثابة استجابة لما يقتضيه البدء في حفر ترعة «أم عليلة» عام ١٨٣٣[٥١] – وهي الترعة التي تأخذ مياهها من جنوب هذه المدينة وتنقلها مباشرة إلي الشمال الغربي – من إنشاء أجهزة حضرية وإدارية وتنفيذية ورقابية وأمنية، إضافة إلي أن سوهاج ذاتها كانت في ذلك الوقت تخلو تقريباً من العناصر المناوئة له في الحكم مثل المماليك أو الهوارة مما شجعه علي اتخاذها قاعدة لنشر الأمن والنظام في مجتمع وسط الصعيد ككل.

وعلي الرغم من أن التحول الإداري لسوهاج من قرية إلي قسم ثان لمديرية جرجا كان قد أدي – وذلك بالتضافر مع التغيرات الادارية والديموجرافية المواكبة لإنشاء الترعة المذكورة – إلي تزايد أهميتها الإدارية والاقتصادية، ومن ثم إلي بداية حدوث تغير مواز في تركيبها الطبقي، فإن هذا التغير لم تتضح معالمه بقدر كاف إلا بعد انتقال المجتمع المصري من نظام احتكار الدولة الانتقالي في عصر محمد علي إلي نظام الملكية العقارية المختلطة والرأسمالية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر بوجه عام، ونقل ديوان مديرية جرجا من مدينة جرجا إليها في عام ١٨٥٩م بوجه خاص. ولعل هذا هو ما سيتم التعرف عليه في العصر التالي.

ثالثا: عصر الملكية العقارية المختلطة والراسمالية (١٨٥٠ - ١٩٥١)

مع انتقال المجتمع المصري من عصر احتكار الدولة الانتقالي إلي عصر الملكية العقارية المختلطة والرأسمالية شهدت مدينة سوهاج تحولاً ملموساً في تركيبها الطبقي. وكان مما ساعد علي حدوث هذا التحول تلك التطورات البنائية التي شهدها المجتمع المصري في هذا العصر الأخير بوجه عام، وتلك التطورات التي شهدتها هذه المدينة فيه بوجه خاص.

ذلك أن نقل ديوان مديرية جرجا من مدينة جرجا إلي مدينة سوهاج عام ١٨٥٩ كان قد أسهم بنصيب وافر في تغيير طبيعة التركيب الطبقي لهذه المدينة. ويبدو أن نقل هذا الديوان من المدينة الأولي إلي المدينة الثانية كان قد جاء بمثابة ترجمة مكانية وادارية لانتقال مصر من عصر احتكار الدولة الانتقالي الي عصر الملكية العقارية المختلطة والرأسمالية، وتزايد الأهمية الجغرافية لموقع هذه المدينة في إطار هذا الانتقال بوجه عام.

إذ لما تحررت التجارة من قبضة الدولة في عهد «سعيد»، وأخذ التجار في مجتمع وسط الصعيد يبحثون لهم عن موقع ملائم لمزاولة نشاطهم، لم يجدوا موقعاً ملائماً لذلك أفضل من موقع مدينة سوهاج. وكان مما ساعد علي تزايد الأهمية الجغرافية لهذا الموقع إصدار «سعيد» مرسوماً يقضي بتحويل الحجاج الي مكة بحيث يسلكوا طريق «السويس» بدلاً من طريق القصير[٥٢]، وبحيث يمروا في طريقهم بسوهاج، وإنشائه خطاً للسكك الحديدية يربط القاهره بالصعيد. وكان مما ساعد علي ذلك أيضاً صدور القوانين المتعلقة بالملكية الفردية للأرض الزراعية والمتعلقة بتحرير قوي العمل الريفي مما جعل هذه المدينة نقطة جذب واستقطاب للفلاحين والعمال الزراعيين المهمشين في محيطها الريفي.

وفي ظل ظروف كهذه كان من المتوقع أن يتم نقل ديوان مديرية جرجا من

مدينة جرجا إلي مدينة سوهاج. ولقد حدث هذا بالفعل، حيث أنه لما شاهد «الخديوي سعيد» حسن موقع هذه المدينة علي البحر، وطيب هوائها، وتوسطها بلاد المديرية، أمر في عام ١٨٥٩ بنقل المديرية إليها[٥٣].

هكذا بدأ العمل في نقل وتحويل الأجهزة الإدارية الخاصة بديوان مديرية جرجا من مدينة جرجا إلي مدينة سوهاج. حيث بدأ العمل في هدم بعض المباني والمنشآت الخاصة بالديوان القديم واستخدام أنقاضها في إنشاء وإقامة الديوان الجديد بسوهاج. و«الخديوي سعيد» يرد في ٦ ربيع الثاني ١٢٧٥هـ / ١٨٥٨م علي الرسالة التي كان حاكم جرجا قد أرسلها اليه سائلاً إياه رأيه في هدم الفابريقة الكائنة في جرجا بغرض استخدام انقاضها في بناء الديوان الجديد بسوهاج قائلاً: «اطلعنا علي كتابكم المؤرخ في ١٨ ربيع الأول ١٨٥٧ بخصوص هدم الفابريقة الموجودة في جرجا لإرسال أنقاضها الي سوهاج واستعمالها في إنشاء القصر وفي بناء ديوان المديرية المذكورة المقرر انشاؤهم، والموضح فيه أيضاً وجود سكني عسكرية قديمة العهد في ناحية المنشية ليس للحكومة منها نفع ولا فائدة. فإذا هدمت وأرسلت أنقاضها الي سوهاج أمر في محله. ولذلك بادروا بإجراء موجبه. واذا وجدتم في مديريتكم أبنية أميرية غير ذلك ليس لها لزوم بادروا أيضاً بهدمها وإرسال انقاضها الي سوهاج لانشاء المباني اللازمة. ولقد حرر لكم هذا الإجراء مقتضاه»[٥٤].

ولقد ترتب علي ذلك أن تبلورت في هذه المدينة ملامح بعض الأشكال الانتاجية التي لم تكن موجودة فيها من قبل إلا في أضيق الحدود، ومن ثم تبلورت فيها ملامح تركيب طبقي جديد. حيث بدأت تظهر فيها فئة الموظفين بشكل ملحوظ، كما بدأ التجار ينتقلون اليها من بعض القري المجاورة، وكذلك من بعض المدن المماثلة كمدن أخميم والأقصر وإسنا. كما بدأ ينتقل اليها الكثير من الحرفيين من المناطق نفسها. كما أن وظيفتها التعليمية والدينية قد بدأت تنمو وتزدهر ومبانيها تتجدد وتكثر. ولقد صور «علي مبارك» جانباً من هذا الإزدهار بقوله: «إن الخديوي سعيد بني في سوهاج، فوق البحر، قصراً للمديرية يندر وجود مثله في مدن الصعيد، وجعله مستوفياً

لجميع لوازم الديون من محل المدير والوكيل والمكتبة والباشمهندس والحكمباشي والمجلس المحلي وقلم الدعاوي والمحكمة الشرعية والتلغراف والسجن ونحو ذلك. وبسبب نقل المديرية إليها إزدادت عمارتها وتجددت بها أبنية عظيمة وصارت أسواقها وخاناتها وحوانيتها مشتملة علي جميع البضائع التي تشتمل عليها كبار المدن، وبها مساجد جامعة وزواياعامرة»[٥٥].

وفيما بين أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين كانت التحولات السابقة قد تمخضت عن تبلور عدة أشكال إنتاجية في هذه المدينة علي النحو التالي:

الأشكال الإنتاجية:

تبلورت في مدينة سوهاج فيما بين أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين عدة أشكال إنتاجية من أهمها:

الملكية العقارية المختلطة: تبلورت العلاقات الانتاجية الخاصة بهذا الأسلوب في المجتمع المصري عموماً منذ بداية النصف الثاني من القرن التاسع عشر[٥٦]. وكانت العلاقات الانتاجية التي ينهض عليها هذا الأسلوب في المجتمع المصري هي نفسها العلاقات التي ينهض عليها هذا الأسلوب في مجتمع مدينة سوهاج.

وكانت مساحة زمام الأراضي الزراعية لـ «بندر سوهاج» تبلغ حوالي ٣٥٠٠ فدان عام ١٩٠٥ وعدد الحيازات حوالي ١٢٧٥ حيازة[٥٧]. وإذا كان تعداد ١٩٠٧ لم يشر إلي عدد السكان المنخرطين في الانتاج الزراعي علي مستوي هذا البندر واكتفي بذكر عددهم علي مستوي المركز ككل وهو ٣٠١٥٨ فرداً من بين اجمالي قدره ٧١٣٨٣ فرداً من ذوي النشاط، وبنسبة ٤٢ر٢٪ لهذا الاجمالي[٥٨] – فإننا نعتقد أن نسبة المنخرطين في هذا الانتاج كانت في البندر أقل منها بقليل في المركز، وذلك بسبب إنخراط أعداد أخري من العاملين في الأ[illegible] في أشكال انتاجية أخري غير الانتاج الزراعي.

الانتاج الرأسمالي: انحصرت العلاقات الرأسمالية في مدينة سوهاج فيما بين أواخر القرن التاسع وأوائل القرن العشرين في مجال التجارة أساساً. ولقد كشف تعداد ١٩٠٧ عن أن عدد العاملين بالتجارة في مركز سوهاج قد بلغ ١٢٤٥ فرداً من بين ٧١٣٨٣ فرداً هم اجمالي عدد العاملين بهذا المركز في ذلك التعداد، أي بنسبة ٧ر١٪ لهذا الاجمالي[٥٩]. ولما كان معظم هؤلاء التجار يتركزون في بندر سوهاج، فإن النسبة المذكورة في هذا البندر كانت أكبر بكثير منها في المركز ككل. وكان نشاط هؤلاء التجار يتركز أساساً في تجارة البقالة والنسيج والملابس الجاهزة والفواكه والمواشي والخيل والحمير والبغال.

الانتاج الحرفي: فاق عدد العاملين بالنشاط الحرفي في مركز سوهاج عام ١٩٠٧ عدد العاملين فيه بالنشاط التجاري، حيث بلغ عدد العاملين فيها بالنشاط الأول ٢٧٤٠ فرداً[٦٠] مقابل ١٢٤٥ فرداً للعاملين فيها بالنشاط الثاني. وإذا كان ذلك يعني أن نسبة العاملين بالنشاط الحرفي قد بلغت ٨ر٣٪ لإجمالي العاملين علي مستوي هذا المركز، فإن هذه النسبة في البندر كانت أعلي منها بكثير في المركز بسبب كثرة العاملين بهذا النشاط في الأول عنه في الثاني.

وكان النشاط الحرفي في مدينة سوهاج يتركز أساساً في التجارة الجافية والدقيقة ٤٠١ فرداً، وصناعة الحرير ٢٩٥ فرداً، وصناعة طين الخزف والفخار ٢٧٦ فرداً، والجزارة ٢٠٢ فرداً، وصناعة المداخن والطوب والبناء ١٧٩ فرداً وصناعة صبغ الغزل والنسيج وتجهيزها ١٥٥٨ فرداً، والحلاقة ٩٧ فرداً[٦١].

الطبقات الاجتماعية:

ارتفع عدد سكان مدينة سوهاج من ١١٧١٨ نسمة عام ١٨٨٢ إلي ١٧٥٥١٤ نسمة عام ١٩٠٧[٦٢]، أي أنه ازداد بنسبة ٤٩ر٥٪، وبمعدل نمو سنوي مقداره ٩٨ر١٪. ولقد أدي تبلور الأشكال الانتاجية السابقة في هذه المدينة إلي تبلور الطبقات الاجتماعية فيها علي النحو التالي:

كبار الملاك الزراعيين – كانت هذه الطبقة في مدينة سوهاج تتألف من العائلات الكبيرة المسيطرة علي معظم الأراضي الزراعية الواقعة في زمام تلك المدينة والبالغ قوامها حوالي ٣٥٠٠ فدان عام ١٩٠٥[٦٣]. ولقد تم إدراج الفرد، أو الأسرة، التي تملك ٦٠ فداناً فأكثر ضمن هذه الطبقة. ولقد لوحظ أن مساحة زمام هذه الأراضي تتركز في يد عدد محدود من عائلاتها الكبيرة – باستثناء فرد واحد كان يملك فيها ملكية غيابية – وذلك علي النحو التالي:

★ أحمد باشا رشيد: كان هذا الشخص يعد المالك الغيابي الوحيد، والحامل الوحيد للقب الباشوية، بين كبار الملاك في مدينة سوهاج. وكان هذا الباشا من غير أبناء تلك المدينة – حيث كان من أبناء ساحل سليم بأسيوط. وكان هذا الباشا قد أسس له «عزبة» علي أطراف تلك المدينة واستقر في مدينة الجيزة من البداية. وكان وحده يملك حوالي ٢٧٨ فداناً من الأراضي الزراعية في هذه المدينة إلي جانب ٢٣٠ فداناً أخري كان يملكها في مركز سوهاج؛ منها حوالي ١٥٠ فداناً في قرية «أولاد عزاز» و ٥٠ فداناً أخري في قرية «دمنو».

★ عائلة العارف – كانت هذه العائلة تملك أكثر قليلاً من ثلث إجمالي مساحة الأراضي الزراعية في زمام مدينة سوهاج عام ١٩٠٥. حيث كانت تملك حوالي ١٣٤٠ فداناً بواقع ٣٨٪ لإجمالي مساحة ذلك الزمام. وكان يتصدر قائمة الملاك فيها في ذلك الوقت كل من ورثة المرحوم الشيخ أحمد العارف ٣٩٠ فداناً ثم ورثة الشيخ محمد أفندي العارف ٣٧٦ فداناً.

★ عائلة مازن – كانت هذه العائلة مجتمعة تملك أكثر من ٣٠٠ فدان بنسبة ٦ر٨٪ لإجمالي مساحة زمام الأراضي الزراعية لمدينة سوهاج عام ١٩٠٥. وكان يأتي في مقدمة هؤلاء الملاك كل من حسانين بك مازن ١١٤ فداناً وورثة الشيخ أبو النور مازن ١٠٧ أفدنة ثم مصطفي أفندي مازن ٢٥ فداناً وعلي أحمد مازن ٢٤ مازن ثم أخيراً همام وإسماعيل أولاد أبو طالب مازن وأخوتهم ٢٤ فداناً[٦٤].

★ سيد بك سليمان – كان هذا الرجل من أبناء مدينة سوهاج ذاتها. ولقد بلغت

جملة املاكه من الأراضي الزراعية الواقعة في زمام تلك المدينة ١٥٣ فداناً عام ١٩٠٥ . وتشير المادة الأمبيريقية إلي أن هذا الرجل لم يكن ينتمي إلي إحدي العائلات الكبيرة في هذه المدينة وإلي أنه استطاع أن يكوّن لنفسه تلك الأملاك من خلال ممارسته للتجارة.

★ عائلة بديوي – تعد هذه العائلة إحدي العائلات الكبيرة والمؤسسة في مدينة سوهاج. وقد بلغت جملة أملاكها من الأراضي الزراعية الواقعة في زمام تلك المدينة ١٣٧ فداناً عام ١٩٠٥. وكان من أبرز الملاك فيها في ذلك الوقت كل من أحمد حنفي بديوي ١٢٠ فداناً وبديوي أحمد بديوي ١٢ فداناً ثم محمد مصطفي بديوى ٥ أفدنه.

★ عائلة الخولي – كانت هذه العائلة هي الأخري تعد إحدي العائلات المؤسسة في مدينة سوهاج. ولقد بلغت جملة أملاكها من الأراضي الزراعية الواقعة في زمام تلك المدينة ٩٥ فداناً عام ١٩٠٥ . وكان يتصدر قائمة الملاك فيها في ذلك الوقت كل من علي مصطفي الخولي ٣٤ فداناً وتمام رضوان الخولي وأخيه رشوان ٢١ فداناً ثم درويش مصطفي الخولي ١١ فداناً وخليفة أيوب الخولي وخليل محمد مصطفي الخولي وعبد الموجود ومحمد أولاد عبد الرحيم مصطفي – ٩ أفدنه لكل[٦٥] .

★ عائلة الشريف – كانت هذه العائلة تمثل أشراف مدينة سوهاج. ولقد بلغت جملة أملاكها من الأراضي الزراعية الواقعة في زمام تلك المدينة ٥٧ فداناً عام ١٩٠٥. وكانت هذه الأملاك تتوزع بين إسمين من كبار الملاك فيها، الأول هو محمود حنفي الشريف ٤٥ فداناً، والثاني هو عبد المجيد عثمان حنفي الشريف ١٢ فداناً.

وكان هؤلاء الملاك قد كونوا أطيانهم الزراعية مبكراً في عصر محمد علي. حيث كان هذا الأخير قد قام في أواخر سنوات حكمه بمنح مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية الواقعة في زمام بندر سوهاج لأولاد الشيخ العارف – رغم تقليصه في البداية لمساحة الرزقة التي كان قد منحها لوالدهم – نظير تعاونهم معه في الإدارة المحلية لذلك البندر ولغيره من البنادر الأخري. وكانت عائلة مازن هي الأخري قد

كونت أطيانها الزراعية مبكراً في ظل احتكارها لمنصب مشيخة البلد عندما كانت سوهاج بلداً، وكذلك كان الحال مع عائلة الخولي التي يشير إسم مؤسسها الأول إلي طبيعة مهنية.

وكان أفراد هذه الطبقة يحتكرون ألقاب البكوية والأفندية علي مستوي تلك المدينة. حيث كانت أسماء الكثيرين منهم تقترن بتلك الألقاب وذلك مثل «حضرة عدالة بك العارف»، و «حضرة عبد اللاه بك العارف»، و «حضرة علي بك العارف»، و «حسانين بك مازن». كما أنهم كانوا قد درجوا علي تقليد الباشوات في أسلوب حياتهم وفي نظرتهم الأرستقراطية للحياة عموماً.

متوسطو الملاك الزراعيين – كانت هذه الطبقة تتألف من العائلات أو الأسر التي تملك كل منها ما بين ١٠ و ٤٩ فداناً. والملاحظ أن هذه الطبقة كانت صغيرة الحجم، ومن ثم صغيرة الوزن الاجتماعي. فلقد لوحظ أن عدد العائلات أو الأسر التي تتألف منها لم يكن يتجاوز الثلاثة عشر عائلة أو أسرة.

ولقد تبين أن كل عائلة أو أسرة من هذه العائلات أو الأسر لم يكن يوجد بين أفرادها أكثر من فرد واحد يملك المساحة المذكورة. حيث كانت تتألف من موسي حسن صبحي ٤٦ فداناً وتيداً أحمد عويس ٣٢ فداناً وأحمد محمد الكبش وأخوته ٢٨ فداناً ومحمد علي بيك سالم ٢٥ فداناً وعيسي أفندي شكري ٢٢ فداناً وورثة مصطفي عبد القادر وأخوته ٢١ فدانا وحفيظة بنت بدوية ٢٠ فداناً وحفني محمد البوني ١٩ فداناً والخواجة بشاي روفائيل ١٧ فداناً ومنصور محمد درويش ١٣ فداناً وأبو ربيع دمشيشه ١٣ فداناً وعبد الرحيم عبد الرحمن علي ١٠ أفدنه[٦٦] .

كبار التجار – تبلورت طبقة من كبار التجار في مدينة سوهاج فيما بين أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين. وكانت هذه الطبقة قد تبلورت مبكراً في تلك المدينة عندما تحولت من قسم ثان لمديرية جرجا إلي عاصمة لتلك المديرية بوجه عام، وعندما انتشرت فيها العلاقات الرأسمالية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر بوجه خاص.

وكانت هذه الطبقة تتألف من بعض التجار الذين ينتمون الي هذه المدينة ذاتها ومن بعض أبناء غيرها من القري والمدن الأخري ممن هاجروا إليها عقب ازدهار النشاط التجاري في مجتمع وسط الصعيد في النصف الثاني من القرن التاسع عشر بوجه عام. وإذا كان تعداد عام ١٩٠٧ لم يشر الي عدد الأفراد العاملين بالتجارة في هذه المدينة واكتفي بالإشارة إلي أن عددهم علي مستوي المركز ككل كان حوالي ١٢٤٥ تاجراً،[٦٧] فإننا نعتقد أن العدد الاجمالي لكبار التجار فيها كان – ومايزال – يتركز في شارع القيسارية الشهير، وأن هذا العدد لم يكن يتجاوز ٤٪ من اجمالي هؤلاء التجار، أي أكثر قليلاً من ٥٠ تاجراً.

وكان هؤلاء التجار يتعاملون في السلع والمواد الاستهلاكية التي كان سكان مدينة سوهاج ومحيطها الريفي يحتاجونها، وذلك مثل القطن والصوف والنسيج والملابس والأدوات الزراعية والحبوب وحيوانات الركوب والجر والأغنام والبقالة والمأكولات والفواكه والأخشاب وغيرها.

الفئات الوسطي – نشأت هذه الفئات وتطورت في مدينة سوهاج مع نشأة وتطور أجهزة الدولة والإدارة المحلية فيها منذ عام ١٨٥٩ علي وجه التحديد. وكانت هذه الفئات في ذلك الوقت تتألف من حوالي ٣٠ مديراً يعملون بمدينة سوهاج ونواحيها، وحوالي ١٠ قضاه يعملون بمحاكمها، ومثلهم تقريباً كانوا يعملون كمديري ووكلاء مديري مصلحة السكك الحديدية والتليفونات والتلغراف، و ٣ أطباء[٦٨]، فضلاً عن عدد من ضباط الجيش والشرطة العاملين والمقيمين بتلك المدينة.

صغار الملاك الزراعيين – كانت هذه الطبقة تتألف من العائلات أو الأسر التي تتراوح ملكية كل منها بين ٥ و ٩ أفدنه. ولقد تبين من حصر «مكلفات الأطيان» الخاصة ببندر سوهاج عام ١٩٠٥ أن عدد هذه العائلات أو الأسر كان مساوياً تقريباً لعدد العائلات أو الأسر التي تتألف منها طبقة متوسطي الملاك الزراعيين، أي أنهم كانوا حوالي ١٢ عائلة أو أسرة.

وكانت العائلات أو الأسر التي تتألف منها هذه الطبقة تتألف من أربعة أسماء

يملك كل واحد منها ٩ أفدنة. وهذه الأسماء هي قاسم الشافعي ومصطفي جعفر وأخوته وأحمد نصر وشيخون فرج. وأربعة أسماء أخري يملك كل منها ٨ أفدنة وهم محمد محمد مناع وعلي سليمان علي وعلي أفندي عيسي وخليل شحاته. وثلاثة أسماء أخري يملك كل منها ٧ أفدنة وهم عوض خليفة شحاته وعوض حسانين مقلد وحضرة محمد بيك حمادي، وأخيراً اسم واحد يملك ٥ أفدنة وهو عبد الرحمن شحاته[٦٩].

الفلاحون:

كانت هذه الطبقة تتألف من العائلات والأسر التي لا تزيد ملكية الواحدة منها عن ٥ أفدنة. وإذا كان العدد الاجمالي للحيازات في كشوف مكلفات الأطيان ببندر سوهاج يبلغ ١٢٧٥ حيازة عام ١٩٠٥[٧٠]؛ منها ٢٣ حيازة خاصة بكبار الملاك الزراعيين و ١٣ حيازة خاصة بمتوسطيهم و ١٢ حيازة خاصة بصغارهم، وبإجمالي قدرة ٤٨ حيازة، فإن عدد الحيازات الخاصة بتلك الطبقة – أي بطبقة الفلاحين – كان يبلغ حوالي ١٢٢٧ حيازة. ومعني هذا أن هذه الطبقة كانت تشكل – إضافة إلي طبقة صغار التجار والحرفيين – الجسم الحقيقي للهرم الطبقي في مدينة سوهاج في ذلك الوقت.

والمرجح أن هذه الطبقة كانت قد أصبحت تشكل أحد المصادر الهامة لقوي العمل الحرفي والسلعي الصغير في تلك المدينة، وكذلك أحد المصادر الهامة للهجرة السكانية منها إلي بقية المدن المصرية الأخري، وبخاصة إلي مدن القاهرة والأسكندرية والقناة.

صغار التجار والحرفيون:

كانت هذه الطبقة تتألف من حوالي ١٠٠٠ تاجر صغير و ٢٧٤٠ فرداً من أصحاب المحلات الحرفية ومستخدميهم[٧١]. وإذا كان نشاط التجار قد تركز – وكما ذكرنا قبلاً – في السلع التي كان سكان مدينة سوهاج ونواحيها يحتاجونها، فإن نشاط حرفييها لم يكن مخالفاً لذلك. حيث تركز نشاطهم – وذلك علي مستوي المركز – في صناعة النجارة الجافية والدقيقة وصناعة طين الخزف والفخار، وصناعة

الطوب والبناء وصبغ الغزل والنسيج والحرير والتطريز والمعادن الخفيفة وغيرها[٧٢] .

أصحاب المهن الدنيا:

كانت هذه الطبقة تمثل الطبقة الدنيا في مدينة سوهاج. حيث كانت تتألف - علي مستوي المركز - من قرابة ١١٠٠ فرد من خدم وخادمات المنازل والطهاة والسفرجية والحرس والسواسي والبوابين، وقرابة ٢١٧ من العواهر والخلعاء، وقرابة ٥١٢٠ فرداً من الأعلاء والمجاذيب والعتهاء[٧٣]. أي أن مجموع هؤلاء الأفراد كان يبلغ قرابة ٦٤٣٧ فرداً بنسبة ٩٪ لإجمالي السكان القادرين علي العمل في هذا المركز في ذلك الوقت.

وإذا كان هدفنا في الصفحات التالية هو محاولة الوقوف علي طبيعة الظروف الاقتصادية والاجتماعية والديموجرافية التي سادت المجتمع المصري - وبالتالي التي سادت مجتمع وسط الصعيد - طوال النصف الأول من القرن العشرين، والتي كانت قد أدت إلي نمو هذه المدينة طواله، وصولاً إلي الوقوف علي انعكاسات هذا النمو علي تركيبها الطبقي، فإن هذه المحاولة لن تفلح فيما يبدو في تحقيق الهدف المرجو منها علي الوجه الأكمل بسبب ندرة الدراسات المتوفرة عن تلك المدينة[٧٤] بوجه عام.

ولما كنا لا نملك من بيانات ملائمة لتحقيق هذا الهدف سوي البيانات الصادرة عن مصلحة التعبئة العامة والاحصاء، فقد تم الاعتماد عليها - وبخاصة علي البيانات المهنية منها - وعلي غيرها من البيانات الأخري المتناثرة هنا وهناك حول عوامل ومظاهر النمو الاقتصادي والاجتماعي في هذه المدينة في الفترة المعنية.

علي أنه من المهم هنا الاشارة إلي محدد هام وهو أنه علي الرغم من أن عوامل ومظاهر النمو الاقتصادي والاجتماعي والديموجرافي الذي شهدته مدينة سوهاج طوال النصف الأول من القرن العشرين كانت قد انعكست كمياً في تركيبها الطبقي، فإن هذا الأخير كان قد ظل علي ما هو عليه من الناحية الكيفية طوال ذلك النصف الأول من القرن المذكور.

وتأسيساً علي ذلك يمكن القول أن مدينة سوهاج شهدت نمواً ملحوظاً طوال النصف الأول من القرن الحالي، حيث ارتفع عدد سكان هذه المدينة من ١٤٥١٢ نسمة عام ١٨٩٧ إلي ٤٣١٦٨ نسمة عام ١٩٤٧[٧٥]، أي بنسبة زيادة قدرها ١٩٧ر٥٪ وبمعدل نمو سنوي قدره ٣ر٩٪. وكان هذا النمو قد نتج عن عوامل معينة توفرت في كل مرحلة من مراحل تطورها التاريخي في العصر الحديث.

ففي الفترة من ١٨٩٧ - ١٩٠٧ إرتفع عدد سكان هذه المدينة من ١٤٥١٢ نسمة إلي ١٧٥١٤ نسمة[٧٦]، أي بنسبة زيادة قدرها ٢٠ر٧٪ وبمعدل نمو سنوي مقداره ٢ر١٪. وهو معدل يفوق بكثير معدل نظيره الذي شهده إقليم سوهاج ككل في الفترة نفسها والبالغ قوامه ١ر٤٪[٧٧]، كما أنه يكاد يبلغ ضعف نظيره علي المستوي القومي ككل والبالغ ١ر١٪ في الفترة نفسها.[٧٨] ومن الممكن إرجاع تزايد هذا المعدل خلال تلك الفترة إلي تزايد الأهمية الإدارية والتجارية لتلك المدينة، وتوجه المهاجرين الريفيين إليها بدلاً من توجههم قبلاً إلي مدن مصر السفلي والوسطي التي كانت قد تشبعت نسبياً بالمهاجرين الريفيين الذين هاجروا إليها من أرياف مديرية سوهاج وأرياف غيرها من المديريات الأخري المجاورة عقب النهضة الزراعية التي شهدها الاقليم الزراعي الذي تقع فيه هذه المدن في الفترة من ١٨٩٧ - ١٩٠٧[٧٩] .

ولقد ترتب علي ذلك أن حدث تنوع في التركيب المهني لمدينة سوهاج وأصبح يعكس وظائفها الزراعية والتجارية والخدمية، فضلاً عن وظيفتها في النقل والمواصلات. فلقد أصبح عدد العاملين بالزراعة في هذه المدينة - ممن هم في سن الخامسة فأكثر - ١٧٤٦ فرداً بنسبة ١٣٪ لإجمالي العاملين عام ١٩١٧، ثم يليهم العاملون بالنقل والمواصلات ١٠ر٧٪، ثم العاملون بالصناعة ٩٪، فالعاملون بالتجارة والفنادق ٦ر٣٪، ثم يجيء في المؤخرة العاملون بالإدارة والقوات العمومية والإدارة العامة ١٪٣ر٤[٨٠] .

وفي الفترة من ٢٧-١٩٣٧ ازداد عدد سكان هذه المدينة من ٢٥٢٨٩ نسمة إلي ٣١٨٨٩ نسمة[٨١]، أي بنسبة زيادة قدرها ٢٦ر١٪ وبمعدل نمو سنوي مقداره ٢ر٦٪.

وهذا المعدل يعد معدلاً مرتفعاً نسبياً بالمقارنة بنظيره الذي تحقق في الفترة السابقة. ومن الممكن إرجاع الزيادة النسبية التي طرأت علي حجم سكان هذه المدينة خلال الفترة المعنية إلي الاستقرار النسبي الذي شهدته مديرية جرجا خلالها وإلي التحسن المماثل الذي طرأ علي انتاجها الزراعي بعد الإنتهاء من بناء قناطر إسنا ونجع حمادي[٨٢].

ولقد ترتب علي ذلك أن ازداد في هذه المدينة الحجم النسبي لفئة ذوي النشاط بين الاجمالي العام للقادرين فيها علي العمل. حيث ازداد فيها حجم هذه الفئة ٢ر٤٩٪ عام ١٩٢٧ إلي ٣ر٥٢٪ عام ١٩٣٧. ومما يستحق الذكر هنا هو أن معظم الزيادة النسبية التي طرأت علي حجم هذه الفئة قد انعكس في الحجم النسبي لفئة العاملين بأنشطة غير منتجة أو غير واضحة. فلقد ارتفع الحجم النسبي لهذه الفئة الأخيرة من ٥ر١١٪ إلي ١ر١٤٪. كما أن هذه الزيادة كانت قد انعكست أيضاً في الحجم النسبي للعاملين فيها بالتشييد والبناء، حيث ارتفعت فيها نسبتهم من ٦ر٢٪ إلي ٧ر٣٪. وفي المقابل يلاحظ أن نسبة العاملين فيها في بقية القطاعات الأخري قد تقلصت نسبياً في هذا التعداد عنه في تعداد ١٩٢٧[٨٣].

وفي الفترة من ٣٧-١٩٤٧ شهدت مدينة سوهاج نمواً لم تشهده من قبل. حيث ارتفع فيها عدد السكان من ٣١٨٨٩ نسمة عند بداية تلك الفترة إلي ٤٣١٦٨ نسمة عند نهايتها[٨٤]، أي أنهم إزدادوا بنسبة ٤ر٣٥٪ وبمعدل نمو سنوي يبلغ ٥ر٣٪. ومن الممكن إرجاع الزيادة التي طرأت علي حجم سكان هذه المدينة في تلك الفترة إلي ارتفاع معدلات الهجرة الريفية إليها والتي نتجت عن تداعيات الحرب العالمية الثانية. حيث كانت هذه الحرب قد أدت إلي قطع المواصلات البحرية بين مصر وأوروبا، ومن ثم إلي قطع سبل نقل وتصدير الحاصلات الزراعية التي اشتهر إقليم سوهاج بزراعتها وفي مقدمتها القطن والبصل، وبالتالي إلي قلة الطلب علي الأيدي الزراعية العاملة في ذلك الإقليم، مما دفعها إلي الهجرة إلي تلك المدينة. وكان مما ساعد علي ذلك أيضاً التحسن النسبي الذي طرأ علي الأحوال الصحية لسكانها نتيجة لاستخدام المضادات

الحيوية في ذلك العقد بوجه عام.

وعلي الرغم من أن هذه المدينة كانت قد شهدت نمواً كبيراً في حجم سكانها العاملين - حيث ارتفعت فيها نسبة هؤلاء السكان من ٧ر٣٧٪ عام ١٩٣٧ إلي ٣ر٥٢٪ عام ١٩٤٧ - فإن تصنيف هذا النمو يكشف عن أنه كان نمواً ظاهرياً ومعبراً عن أزمة اقتصادية واجتماعية وطبقية خانقة تواجهها هذه المدينة. فلقد لوحظ أن معظم هذا النمو قد انعكس في عدة قطاعات غير إنتاجية يأتي في مقدمتها قطاع الخدمات الشخصية، حيث ارتفعت فيها نسبة العاملين في هذا القطاع من ٩ر٧٪ عام ١٩٣٧ إلي ٤ر٣٩٪ عام ١٩٤٧، أي أن هذه النسبة تضاعفت أربع مرات ونصف المرة تقريباً علي مدي عشر سنوات فقط. كما أن نسبة العاملين فيها بقطاع الإدارة العامة قد ارتفعت من ٥ر٦٪ في العام الأول إلي ٦ر٨٪ في هذا العام الأخير.

ومن ناحية أخري يلاحظ أن هذه المدينة شهدت في هذه الفترة اضمحلالاً ملحوظاً في الحجم النسبي للقوي العاملة بالقطاعات الانتاجية الأساسية. حيث يلاحظ أن نسبة العاملين بالزراعة قد انخفضت من ١ر١٤٪ عام ١٩٣٧ إلي ٤ر٨٪ عام ١٩٤٧، ونسبة العاملين بالصناعة من ٢ر١١٪ إلي ٦ر٦٪، ونسبة العاملين بالبناء والتشييد من ٧ر٣٪ إلي ١ر٧٪، والعاملين بالتجارة من ١ر١١٪ إلي ٩ر٦٪ والعاملين بالنقل والمواصلات من ١ر٧٪ إلي ٥ر٤٪[٨٥].

هكذا يلاحظ أن النمو الاقتصادي والاجتماعي والديموجرافي والمهني الذي شهدته مدينة سوهاج في النصف الأول من القرن العشرين قد جاء نمواً محكوماً بالظروف العالمية والقومية والمحلية، وفي صالح أشكال الانتاج الرأسمالية والحرفية والمهنية الحرة - ومن ثم في صالح أصحاب المصالح الطبقية المرتبطة بتلك الأشكال - علي حساب الانتاج الزراعي بصفة خاصة، وبالتالي علي حساب أصحاب المصالح الطبقية المرتبطة بهذا الانتاج الأخير.

رابعا - قبل ثورة ١٩٥٢

أوضحنا فيما سبق أن مدينة سوهاج شهدت نمواً سكانياً وجغرافياً ملحوظاً طوا النصف الأول من القرن العشرين. حيث ارتفع فيها عدد السكان من ١٧٥١٤ نس عام ١٩٠٧ إلي ٤٣١٦٨ نسمة عام ١٩٤٧[٨٦]، أي أن هذا العدد ارتفع بنسبة زيا ٥ر١٤٦٪ وبمعدل نمو سنوي مقداره ٧ر٣٪. كما أن مساحتها كانت قد اتسعت م ٤ر١٤٠ فداناً عام ١٩٠٧ إلي ٥ر١٩٤ فداناً عام ١٩٤٧، أي بنسبة زيادة قدر ٥ر٣٨٪[٨٧]. ولقد ترتب علي هذا النمو الذي شهدته هذه المدينة في هذين الجانبين وفي غيرهما من الجوانب الأخري - أن شهدت نمواً موازياً في تركيبها الطبقي، وعل نحو ما سيتضح فيما بعد.

الأشكال الإنتاجية:

أدت التطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي شهدتها مدينة سوهاج في النصف الأول من القرن العشرين إلي ترسيخ الأشكال الانتاجية التي كانت قد تبلورت فيها في أواخر القرن التاسع عشر، وإلي حدوث نمو واضح في شكل الانتاج الرأسمالي - وبخاصة في جناحه التجاري - علي حساب الانتاج العقاري المختلط علي وج التحديد. ومن الممكن تحديد أهم الأشكال الانتاجية التي سادت هذه المدينة قبيل عام ١٩٥٢ في عدة أشكال علي النحو التالي:

أولاً، الملكية العقارية المختلطة: علي الرغم من أنه لم يطرأ أي تغير يذكر علي مساحة زمام الأراضي الزراعية لمدينة سوهاج في عام ١٩٤٧ عما كان عليه الحال عام ١٩٠٥، فإن عدد الحيازات في هذا الزمام قد ارتفع بسبب التفتت الناتج عن الميراث أو عن التحولات المهنية والطبقية من ١٢٧٥ حيازة إلي ٢٣٤٤ حيازة في العام الأول[٨٨]. وكانت نسبة العاملين بالزراعة في هذه المدينة قد تقلصت من ١٣٪ عام ١٩١٧ إلي ٤ر٨٪ عام ١٩٤٩.

ثانياً، الإنتاج الرأسمالي: ظل هذا الانتاج في مدينة سوهاج متركزاً في التجارة، حيث بلغ عدد العاملين فيها ٢٢٣٩ فرداً عام ١٩٤٧، أي بنسبة ٩ر٦٪ لإجمالي العاملين[٨٩]. وكان هذا الانتاج في تلك المدينة قد تبلور في الصناعة في نطاق محدود جداً وذلك عندما ظهرت فيها عدة مصانع وورش قليلة تضم بضع مئات من العمال الصناعيين.

ثالثاً، الإنتاج الحرفي، كان عدد العاملين بالصناعات التحويلية والحرفية في مدينة سوهاج يبلغ ٢١٤٠ فرداً عام ١٩٤٧، أي بنسبة ٦ر٦٪ لإجمالي العاملين فيها في ذلك العام[٩٠].

الطبقات الاجتماعية:

علي الرغم من محدودية النمو الرأسمالي الذي شهدته مدينة سوهاج في مجال التجارة والصناعة في النصف الأول من القرن العشرين، فإن العلاقة القوية التي كانت قائمة فيها بين العائلة والطبقة في أواخر القرن التاسع عشر، قد ظلت قائمة فيها إلي حد كبير حتي النصف الأول من ذلك القرن. وكانت هذه العلاقة قد ظلت قائمة في تلك المدينة علي هذا النحو بسبب عدم تعرض هذه الأخيرة لتحولات جذرية من شأنها القضاء في هذه المدينة علي تلك العلاقة أو حتي الإضعاف من قوتها. ومن الممكن تصنيف الطبقات الاجتماعية التي كانت قائمة في مدينة سوهاج قبيل عام ١٩٥٢ علي النحو التالي:

- ***كبار الملاك الزراعيين،*** كانت هذه الطبقة تتألف من نفس العائلات الكبيرة التي كانت مسيطرة علي زمام الأراضي الزراعية في مدينة سوهاج في أواخر القرن التاسع عشر، فضلاً عن بعض العائلات الجديدة التي كانت قد ولجت إلي صفوف هذه الطبقة استناداً إلي ممارستها لأنشطة زراعية أو تجارية أو غيرها. وعلي الرغم من تناقص مساحة الأراضي الزراعية التي أصبحت هذه الطبقة تسيطر عليها - وذلك



بفعل الميراث أو البيع – فإن هذه العائلات[٩١] ظلت تشغل قمة الهرم الطبقي لتلك المدينة. ومن الممكن حصر أهم هذه العائلات في الآتي:

★ أحمد باشا رشيد: كان هذا الباشا مايزال المالك الغيابي الوحيد في مدينة سوهاج قبيل عام ١٩٥٢. كما أنه كان مايزال يعد أكبر مالك للأرض الزراعية في زمام أراضيها الزراعية، حيث كان يملك ١٤٨ فداناً في إحدي العزب الواقعة علي أطرافها عام ١٩٤٨.

★ عائلة العارف: فقدت هذه العائلة الكثير من أملاكها الزراعية في النصف الأول من القرن العشرين. حيث انخفضت أملاكها من تلك الأراضي من حوالي ١٣٤٠ فداناً عام ١٩٠٥ إلي حوالي ١٠٠ فدان فقط عام ١٩٤٨. وكان من أبرز الملاك فيها في ذلك الوقت كل من ورثة الشيخ محمد أحمد العارف وأشقائه ٤٤ فداناً، وورثة عبد اللاه بك العارف وأشقائه ١٥ فداناً، ويوسف أفندي حافظ أحمد العارف ١٢ فداناً، وأحمد أبو الوفا أفندي حسن بك أحمد العارف ٧ أفدنة. أما باقي الملاك في هذه العائلة فقد كانت ملكياتهم تتراوح ما بين ٣ و ٥ أفدنة.

★ عائلة الخولي: انخفضت أملاك هذه العائلة من الأرض الزراعية العائلة هي الأخري في النصف الأول من القرن العشرين. حيث انخفضت هذه الأملاك من ٩٥ فداناً عام ١٩٠٥ إلي حوالي ٦٣ فداناً عام ١٩٤٨. ونظراً لكثرة الأسر التي كانت هذه العائلة تتألف منها في ذلك الوقت، فإن نمط الملكية الذي كان سائداً بين أسرها كان يتصف بالضآلة عموماً. وكان يتصدر قائمة الملاك فيها في ذلك الوقت كل من أولاد تمام رضوان الخولي ١٣ فداناً، وورثة درويش مصطفي الخولي ١١ فداناً، وعبد الموجود وعبد العزيز أولاد مصطفي الخولي ٩ أفدنة، وعبد الفتاح محمد عثمان الخولي ٩ أفدنة، ثم ورثة حسين أيوب الخولي ٦ أفدنة، وثلاثة أسماء أخري تتراوح ملكية الواحد منهم ما بين ٣ و ٥ أفدنة.

★ عائلة مازن: انخفضت بشدة أملاك هذه العائلة من الأراضي الزراعية في مدينة سوهاج في الفترة المعنية. فلقد انخفضت هذه الأملاك من حوالي ٣٠٠ فدان

عام ١٩٠٥ إلي حوالي ٥٩ فدانا فقط عام ١٩٤٨. وكان يتصدر قائمة الملاك فيها في ذلك الوقت كل من أمين مصطفي مازن ٢٢ فدانا، ومحمد حسانين مازن ١٣ فدانا، ثم حسنة كريمة الشيخ أحمد مازن ١١ فدانا، وورثة (وقف) الشيخ أبو النور مازن ٩ أفدنة، ثم ورثة المرحوم الشيخ أحمد أبو النور مازن ٦ أفدنة، ثم همام واسماعيل أولاد أبو طالب مازن وأخوتهم ٦ أفدنة وثلاثة أسماء أخري تتراوح ملكية الواحد منهم من ٣ إلي ٥ أفدنة.

★ عائلة سليمان: انخفضت بشدة أيضاً أملاك هذه العائلة من الأراضي الزراعية في منتصف القرن العشرين مقارناً بما كان عليه الحال في البداية. حيث انخفضت هذه الأملاك من حوالي ١٥٣ فداناً عام ١٩٠٥ إلي حوالي ٢٤ فداناً فقط عام ١٩٤٨. وكانت هذه الأملاك الأخيرة تتوزع علي ثلاثة أسماء في هذه العائلة هي محمد فهمي أفندي سيد بك سليمان ٨ أفدنة، ومثلها لإسماعيل أفندي محمود سليمان، ومثلها أيضاً لمصطفي سيد بك سليمان.

★ عائلة الشريف: انخفضت أملاك هذه العائلة إلي أكثر من النصف تقريباً في النصف الأول من القرن العشرين. حيث انخفضت هذه الأملاك من حوالي ٥٧ فداناً عام ١٩٠٥ إلي حوالي ٢٧ فداناً عام ١٩٤٨. وكان يتصدر قائمة الملاك فيها في ذلك الوقت كل من السيد أمين عثمان حنفي الشريف ١٤ فداناً، وعبد المجيد عثمان حنفي الشريف ٨ أفدنة، ثم أحمد حنفي الشريف ٥ أفدنة.

★ عائلة القلاوي: تعد هذه العائلة إحدي العائلات التي ظهرت على مسرح الحياة الاجتماعية لمدينة سوهاج في النصف الأول من القرن العشرين. ذلك أن مكلفات الأطيان الخاصة ببندر سوهاج تسجل أن هذه العائلة أصبحت عام ١٩٤٨ تملك حوالي ٢٥ فدانا من زمام الأراضي الزراعية الواقعة في زمام ذلك البندر. وكانت هذه المساحة تتوزع علي عدة أسماء في هذه العائلة منها ،وقف أهلي محمد محمد القلاوي، ٧ أفدنة، وأربعة أسماء أخري يملك كل منها أكثر قليلاً من ٤ أفدنة، وهم حسانين محمد القلاوي، وعبد الرحمن أحمد علي القلاوي وعبد العال أحمد علي

القلاوي، وعبد العزيز أحمد علي القلاوي.

★ عائلة بديوي: انخفضت بشكل حاد أملاك هذه العائلة من الأرض الزراعية في زمام مدينة سوهاج في النصف الأول من القرن العشرين. حيث انخفضت هذه الأملاك من حوالي ١٣٧ فداناً عام ١٩٠٥ إلي حوالي ١٦ فداناً فقط عام ١٩٤٨. ولقد اتسم حجم الملكيات السائد بين أسرها بالصغر عموماً. حيث كان ورثة عثمان حنفي بديوي يملكون أكثر قليلاً من ٥ أفدنة، وورثة محمود مصطفي بديوي ٤ أفدنة، ومثلها كان يملكها ورثة أحمد حنفي بديوي، وأقل منها قليلاً تملكها حفيظة بنت حنفي بديوي.

★ عائلة الكبش: تعد هذه العائلة إحدي العائلات صاحبة الأملاك الزراعية المتوسطة في مدينة سوهاج، والتي استطاعت أن تحافظ علي معظم هذه الأملاك طوال النصف الأول من القرن العشرين. فلقد كان أحمد محمد الكبش وأخوته يملكون ٢٨ فداناً عام ١٩٠٥، ثم جاء عام ١٩٤٨ وهم يملكون ٢١ فداناً.

★ عائلة حجي: تعد هذه العائلة إحدي العائلات الجديدة التي ارتقت إلي مصاف طبقة عائلات كبار الملاك في مدينة سوهاج في منتصف القرن العشرين. ذلك أن مكلفات الأطيان الخاصة ببندر سوهاج قد خلت من الإشارة إلي هذه العائلة عام ١٩٠٥ ثم جاءت المكلفات نفسها عام ١٩٤٨ وأشارت إلي أن هذه العائلة أصبحت مجتمعة تملك قرابة ١٩ فداناً. وكانت هذه الأفدنة تتوزع علي حفيظة بنت حنفي محمد حجي ٧ أفدنة ونصف الفدان، وورثة حسن وسليمان ولدي بكر حجي سبعة أفدنة ونصف الفدان، وهريدي موسي حجي ٤ أفدنة[٩٢].

ومثلما مارست هذه الطبقة من كبار الملاك الزراعيين السيطرة علي الحياة السياسية في مدينة سوهاج طوال القرن التاسع عشر، فإنها قد مارستها أيضاً علي تلك الحياة طوال النصف الأول من القرن العشرين. حيث احتكرت منصب المشيخة في تلك المدينة والعضوية المخصصة لها في مجالس النواب طوال تلك الفترة. ولأن هذه الطبقة كانت تعطي قيمة كبيرة لملكية الأراضي الزراعية والعمل بالوظائف الحكومية، وتحتقر العمل بالأنشطة اليدوية والتجارية وتفتقر إلي الخبرة اللازمة لاقتحام النشاط

الصناعي، فإنه لم ينخرط من بين أبنائها عدد يذكر في تلك الأنشطة، وبالتالي فإنه لم يحدث وأن تحولت هي من طبقة لكبار الملاك الزراعيين إلي طبقة لكبار التجار وكبار رجال الصناعة. وكان من نتيجة ذلك أن ظهرت هذه الطبقة الأخيرة من بين صفوف طبقات وفئات اجتماعية أخري لا تنتمي الي هذه الطبقة.

- كبار التجار وأصحاب المصانع:

تبلورت طبقة من كبار التجار وأصحاب المصانع في مدينة سوهاج في منتصف القرن العشرين. وكانت هذه الطبقة قد تبلورت في تلك المدينة في ذلك الوقت بعد أن كان قد مضي – آنذاك – ما يقرب من مائة عام علي بدء انتشار العلاقات الرأسمالية في المجتمع المصري ككل. ولعله من الأفضل الحديث، وبشكل منفصل، عن كل جناح من هذين الجناحين اللذين كانت تتألف منهما هذه الطبقة.

كبار التجار:

تحدد دور الجناح التجاري للرأسمالية التجارية في مدينة سوهاج في التوسط بين المنتجين الزراعيين وغير الزراعيين وبين المستهلكين فيها وفي محيطها الريفي بوجه عام. وتشير الإحصاءات الرسمية إلي أن عدد «تجار الجملة بدون تخصيص» في هذه المدينة كان يبلغ ٣١ تاجراً عام ١٩٤٧. ونظراً لتنوع المحاصيل التي كانت محافظة سوهاج – ولاتزال – تشتهر بزراعتها[٩٣]، وكذلك تنوع المطالب الاستهلاكية لسكانها فقد تنوعت فيها تخصصات هؤلاء التجار. وكان من أهم هذه التخصصات البقالة والمانيفاتورة (الأقمشة) والأخشاب والأثاث والأسمدة الكيماوية والغلال والقطن... الخ.

وكان معظم أفراد هذا الجناح يتألفون من أبناء هذه المدينة ذاتها، ومن أبناء غيرها من القري التابعة لها الذين هاجروا إليها واستقروا فيها مبكراً، وبدأوا حياتهم فيها إما كتجار صغار وإما كملاك صغار للأراضي الزراعية، ثم تحولوا بمرور الوقت لممارسة التجارة إلي أن أصبحوا من كبار التجار فيها. ولعل من بين التجار الذين كانوا

من أبناء هذه المدينة ذاتها كل من الشيخ علي قرامان والشيخ عبد الحميد الحلواني وكانا يزاولان تجارة البقالة. وكل من عبد اللاه شحاته وعبد العزيز حسن الصراف واسمين أو ثلاثة ينتمون إلي عائلة سيد بك سليمان وكانوا جميعاً يزاولون تجارة الأقمشة. وكذلك نجيب تاودروس وكان محامياً كبيراً وعضواً منتخباً بمجلس النواب عن هذه المدينة في العشرينات والثلاثينات من القرن الحالي، وأكبر تاجر للأسمدة الكيماوية فيها في ذلك الوقت. ومحمود عويس وكان من أكبر تجار القطن، والحاج حسن مرعي وكان من أكبر تجار الغلال والحبوب. ومن التجار الذين كانوا من أبناء ريف مدينة سوهاج وأبناء غيره من ريف وسط الصعيد الذين هاجروا إلي هذه المدينة واستقروا فيها مبكراً كل من الشيخ عبد الحليم الشرقاوي حيث كان قد هاجر اليها من إحدي القري التابعة لها في حدود عام ١٨٥٠، وأيضاً الشيخ عبد الرحمن مقلد الذي كان يعد من أكبر تجار الأخشاب والموبيليا فيها، والذي كان قد هاجر إليها من إحدي القري المجاورة لها، وكذلك الأخوان سعيد وخلاف هاشم اللذان كانا قد هاجرا إليها مبكراً من إحدي قري أسيوط.

وفي ظل احتلال «الذهب» لقيمة اجتماعية كبيرة في نفوس سكان مجتمع وسط الصعيد، وتعويل هؤلاء السكان عليه في العمليات الاقتصادية والاجتماعية، راجت تجارته في هذه المدينة وتبلورت في ظل هذا الرواج كوكبة من كبار الصاغة أو كبار (صناع وتجار الذهب). وكان يأتي في مقدمة هؤلاء الصاغة كل من نان مجلع ومرقص عبد الملاك وسيف عبد الملاك ومرقص وإبنه ورد وشهدي.

وبسبب عدة عوامل كان من أهمها تبعية مصر للرأسمالية العالمية وإغراق هذه الأخيرة لأسواق الأولي بالسلع الصناعية، وبعد مدينة سوهاج ذاتها جغرافياً عن حركة التجارة والمواصلات المحلية والعالمية، وافتقار شريحة كبار التجار فيها لمقومات التحول الصناعي، فقد عزفت هذه الشريحة الأخيرة عن الدخول بفوائضها المالية في مجال الاستثمار الصناعي – ومن ثم عزفت عن تحويل هذه المدينة من مدينة زراعية وتجارية الطابع إلي مدينة صناعية الطابع – وفضلت الدخول بفوائضها المذكورة في مجال الاستثمار العقاري بوجه عام.

فلقد لوحظ أن معظم كبار التجار في هذه المدينة في ذلك الوقت قد قاموا باستثمار جزء كبير من فوائضهم المالية في شراء العقارات. ومن أمثلة ذلك أن الشيخ عبد الحليم الشرقاوي ظل يستثمر فوائضه المالية في شراء الأراضي الزراعية خارج زمام بندر سوهاج إلي أن بلغت مساحة تلك الأراضي – وذلك قبل أن يخسرها فجأة إثر تعرضه لخسارة ضخمة في تجارته – ١٥٠ فداناً – كما أنه كان قد استطاع أن يستثمر بعضاً من تلك الفوائض في إقامة بعض البيوت السكنية. ولقد قام تجار آخرون من أمثال عبد الحميد الحلواني وهاشم الخياط والحسيني الخياط باستثمار فوائضهم المالية في إنشاء بعض البيوت والمباني السكنية. ومن الثابت أن الشيخ عبد الرحمن مقلد خلف وراءه – ضمن ما خلف – بعد وفاته عام ١٩٧٩ ثروة عقارية تقدر بـ ١٨ بيتاً. ولقد حذا كبار الصاغة في هذه المدينة حذو كبار التجار فيها حيث قام نان مجلع بإنشاء ٣ عمارات سكنية بالمدينة وقام كل من مرقص عبد الملاك وسيف عبد الملاك بإنشاء عمارتين كل علي حده.

ومع اضطرار هؤلاء التجار للانخراط بفوائضهم المالية في مجال الاستثمار العقاري بدلاً من الانخراط بها في مجال الاستثمار الصناعي، كان من الطبيعي أن يضطروا لقبول الأيديولوجية السائدة لكبار الملاك الزراعيين فيها، وهي الأيديولوجية التي تعطي أهمية كبيرة لمفهوم «العائلة»، و«القرابة»، و«العصبية».. الخ. واستناداً إلي استثماراتهم العقارية الجديدة – إلي جانب استثماراتهم التجارية أساساً – استطاع هؤلاء التجار أن يصنعوا لأنفسهم مكاناً متميزاً في إطار الحياة الاقتصادية والاجتماعية لتلك المدينة، وأن يؤسسوا لأنفسهم أيضاً «عائلات» توازي في قوتها الاقتصادية ومكانتها الاجتماعية قوة ومكانة عائلات كبار الملاك الزراعيين، وذلك من أمثال عائلات «الشرقاوي»، و«الحلواني»، و«مقلد»، و«هاشم»، و«عويس»، و«النجار»، و«الملاخ»، وغيرها.

أصحاب المصانع:

كانت الرأسمالية الصناعية في مدينة سوهاج رأسمالية ضئيلة الحجم قبيل قيام

ثورة يوليو ١٩٥٢ . ولقد تركز نشاط هذه الرأسمالية في تصنيع المحاصيل الزراعية التي إشتهر إقليم سوهاج بزراعتها. حيث تخصصت هذه الرأسمالية في صناعة طحن الحبوب وحلج القطن واستخراج الزيوت النباتية وصناعة الصابون والحلاوة الطحينية والمشروبات الكحولية.

وعلي الرغم من أن هذه الرأسمالية كانت تحمل الكثير من السمات التي تحملها نظيرتها علي المستوي القومي، فإنها قد تميزت عن هذه الأخيرة بأنها كانت تنحدر أساساً إما من صغار الملاك الزراعيين الذين تحولوا إلي مجال الاستثمار الصناعي، وإما من بعض الحرفيين الذين تحولوا – بحكم منطق التطور الاجتماعي – الي المجال نفسه.

وكانت هذه الرأسمالية تتألف من عدة مصانع وورش ومطاحن قليلة يتربع علي قمتها المجمع الصناعي الكبير لـ «المزلاوي». وكان هذا المجمع بدوره يتألف من مطحن للغلال ومصنع للزيوت والصابون ومصنع لكسبة العلف وآخر للثلج. وكان صاحب هذا المصنع مالك صغير للأرض الزراعية في قرية «المزالوه» التابعة لمركز سوهاج قد هاجر إلي هذه المدينة في العشرينيات من القرن الحالي، وبدأ نشاطه الصناعي فيها كمقاول صغير لتركيب طلمبات المياة في البيوت، إلي أن تدرج في ذلك النشاط وتمكن من إقامة هذا المجمع. وكان هناك مصنع صغير يملكه «محمود المبارك» وهو أصلاً فلاح صغير كان قد هاجر إلي هذه المدينة من إحدي القري المجاورة لها في مستهل هذا القرن. وكان هذا المصنع متخصصاً في صناعة الثلج. وكان هناك محلج كبير نسبياً للقطن اقامة «رزق الله». وكان هذا الأخير يعمل طبيباً كبيراً بتلك المدينة واستثمر فوائضه المالية في انشاء هذا المحلج فيها وسماه بإسمه. والي جانب هذه المصانع كانت توجد ثلاثة مصانع أخري إثنان منها كان يملكها اجنبيان والآخر كان يملكه مصري يهودي. أما المصنع الأول من هذه المصانع الثلاثة فقد كان عبارة عن محلج للقطن يملكه مستثمر أجنبي أسمه «بيل»، والثاني عبارة عن مصنع للخمور يملكه مستثمر يوناني أسمه «جورج بانايوتي» ويعمل به – وفقاً لرواية بعض الإخباريين من كبار السن – أكثر قليلاً من ٢٤٠ عاملاً. أما المصنع

الثالث والأخير من هذه المصانع فقد كان عبارة عن مصنع لـ «الكازوزة» أو المياة الغازية يملكه مصري يهودي أسمه «شانطوب» ويعمل به حوالي ٢٠ عاملاً. والي جانب هذه المصانع كانت توجد عدة مطاحن للغلال من أهمها مطحن «نجيب أرمانيوس» ومطحن «المنقبادي» ومطحن «سويحة»، كما كانت هناك عدة أفران لصناعة الخبز البلدي والأفرنجي من أهمها فرن الأخوين «فؤاد أمين قاسم عويس» وفرن آخر للمستثمر اليوناني بانايوتي سالف الذكر.

كبار أصحاب المهن الحرة:

تبلورت فئة بارزة من كبار أصحاب المهن الحرة في مدينة سوهاج قبيل قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ . وكانت هذه الفئة قد تبلورت في تلك المدينة في ذلك الوقت بعد أن كان قد مضي أكثر من ثمانين عاماً علي بدء انتشار العلاقات الرأسمالية في المجتمع المصري بوجه عام وأكثر من أربعين عاماً علي تاريخ إنشاء الجامعة الأهلية فيه عام ١٩٠٨ بوجه خاص. والواقع أن هذه الفئة كانت تنقسم في ذلك الوقت إلي الفئتين الفرعيتين التاليتين:

كبار المحامين:

نظراً لأن مدينة سوهاج كانت، ولازالت، عاصمة لمحافظة سوهاج فقد تركزت فيها عام ١٩٤٧ فئة كبيرة الحجم نسبياً من العاملين بالمحاماه بلغ قوامها ١٦٢ فرداً[٩٤].

وعلي الرغم من أن هذا التعداد – أي تعداد ١٩٤٧ – لم يشر صراحة إلي عدد المحامين بين هذا العدد الاجمالي المذكور قبلاً، فإنه يمكن الحصول علي هذا العدد بشكل تقريبي من خلال قسمته علي أربعة أفراد كانوا يمثلون متوسط ما يتطلبه العمل في أي مكتب للمحاماة من كتبة وسعاه وفراشين، فيصبح العدد التقريبي للمحامين العاملين في تلك المدينة في ذلك الوقت ٤٠ محامياً.

وكان من بين أكبر المحامين في مدينة سوهاج في ذلك الوقت كل من الأساتذة

سلامة عبد الله، وجابر مرسي، ونجيب ساويرس، ومحمد أبو رحاب، ونصحي الجزيري، وحسين حمد الله، وعبد السيد تناغو، وفايد عبد النور، ويوسف فرح، وشلبي نجيب، وأبو الوفا درويش، وأحمد عارف.

وبما أن التعليم العالي في المجتمع المصري قبيل قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ كان قاصراً علي أبناء الطبقة العليا وأبناء الشريحة العليا من الطبقة الوسطي، فيلاحظ أن معظم هؤلاء المحامين في هذه المدينة سوهاج من أبناء كبار ومتوسطي الملاك الزراعيين فيها وفي محيطها الريفي. فلقد كان محمد أبو رحاب ينحدر من عائلة أبو رحاب بالمنشأة التي طبقت عليها قوانين الإصلاح الزراعي وقوانين لجان تصفية الإقطاع. وكان عبد السيد تناغو ينحدر من إحدي العائلات الكبيرة المالكة لمساحات كبيرة من الأراضي الزراعية والعقارات الواقعة في كل من طهطا ومركز سوهاج. وكان فايد عبد النور ينحدر من إحدي الأسر التي طبقت عليها قوانين الاصلاح الزراعي بالبلينا. وكان جابر مرسي إبن عمدة الجلاوية بالمنشأة مثلما كان حسين حمد الله إبن عمدة الجبيرات بطهطا، وكان كل منهما يملك ما لا يقل عن ٥٠ فداناً من الأراضي الزراعية في قريته. وكان نصحي الجزيري ينحدر من أسرة تملك مساحة متوسطة من الأراضي الزراعية في جزيرة شندويل. وكان يوسف فرح ينحدر من أسرة مماثلة بقرية إدفا التابعة لمركز سوهاج. كما كان شلبي نجيب من أسرة مماثلة بالمنشأة وأحمد العارف من أسرة العارف الشهيرة بمدينة سوهاج. كذلك كان كل من سلامة عبد الله ونجيب ساويرس.

ونعتقد – تأسيساً علي ما تقدم – أن هذه الفئة كانت تعبر بتوجهاتها الاقتصادية وأفكارها السياسية والاجتماعية وتصوراتها العامة عن التوجهات الاقتصادية والأفكار السياسية والاجتماعية والتصورات العامة لطبقة كبار ومتوسطي الملاك في مدينة سوهاج ومحيطها الريفي. أو أنها، بعبارة أخري، كانت تعبر عن أيديولوجية هذه الطبقة في تلك المدينة ونواحيها.

كبار الأطباء:

نظراً لأن عائلات الطبقة العليا وعائلات الشريحة العليا من الطبقة الوسطي في مجتمع وسط الصعيد كانت، ولازالت إلي حد كبير، تفضل إلحاق أبنائها بالكليات التي يشغل خريجوها مناصب السلطة والمناصب الحكومية العالية – وفي مقدمتها كليات الحقوق بطبيعة الحال – علي إلحاقهم بأية كليات أخري، فإن من الملاحظ أنه كانت هناك نسبة كبيرة من كبار الأطباء – تصل إلي النصف تقريباً – تتألف من أبناء الوجه البحري بينما أن النسبة الباقية كانت تتألف من أبناء مدينة سوهاج ومحيطها الريفي.

وكانت العيادات الخاصة في الطب والجراحة وطب الأسنان في مدينة سوهاج عام ١٩٤٧ تتألف من حوالي ٢١ عيادة، منها حوالي ١٧ عيادة تعمل في الطب والجراحة، و ٥ عيادات تعمل في طب الأسنان[٩٥]، وهو ما يعني أن عدد كبار الأطباء في تلك المدينة كان يبلغ حوالي ٢١ طبيباً في العام المذكور.

وكان ينتمي إلي الوجه البحري من هؤلاء الأطباء كل من محمد ثروت، ومنير سابا، وعبد الله المشد، ومتي ويصا، ومنصور العكه، وكامل جيرة الله، ومحمد لطفي. وتفيد المادة الأمبيريقية التي جمعت عن هؤلاء الأطباء بأنهم لم يستقروا في مدينة سوهاج نهائياً باستثناء الثاني منهم الذي استقر فيها ومازال موجوداً بها حتي الآن.

أما الأطباء الذين كانوا ينتمون إلي مدينة سوهاج ومحيطها الريفي فهم الأطباء هاشم القاضي، وفوزي المنقبادي، وصادق جاب الله، وعياد ذكري، وغالي روفائيل، وكامل عبد المسيح. وهؤلاء الأطباء ينحدرون في الغالب – خلافاً لمعظم المحامين – من متوسطي الملاك الزراعيين في المحيط الريفي لتلك المدينة الذين يسعون إلي تحسين أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية.

الفئات المتوسطة:

كانت هذه الفئات في مدينة سوهاج تتألف من الموظفين العاملين بالمناصب

العليا والوسطي في القضاء الشرعي والأهلي والتعليم والبريد والتلغراف والمستشفيات ومجالس المديريات والبوليس والسجون والمطافي ووزارتي المالية والزراعة.

ومن الممكن تقدير عدد أصحاب هذه الوظائف بحوالي ٥٠٠ شخص تقريباً كان منهم حوالي ١٠ قضاه يعملون بالمحاكم الشرعية والأهلية، و ٢٥ موظفاً كبيراً يمثلون ٥٪ العدد الاجمالي للعاملين بالبريد والتلغراف والتليفون، و ٣٦ موظفاً كبيراً يمثلون ٥٪ العدد الاجمالي للعاملين بالمستشفيات والمستوصفات الأميرية، و ١٤ موظفاً يمثلون ١٠٪ العدد الإجمالي للعاملين بمجالس المديريات والمجالس البلدية، و ١١ موظفاً يمثلون ٥٪ العدد الإجمالي للعاملين بوزارة الزراعة، و ٥٧ موظفاً يمثلون ٥٪ العدد الإجمالي للعاملين بوزارة المالية، و ٣٠٠ مدرس يمثلون ٣٪ العدد الإجمالي للعاملين في مجال التعليم، فضلاً عن ٤٥ ضابطاً يمثلون ١٠٪ العدد الاجمالي للعاملين بالبوليس والسجون والمطافيء والحراسة[٩٦].

متوسطو الملاك الزراعيين:

كانت هذه الطبقة تتألف من العائلات والأسر التي تتراوح ملكية الواحدة منها ما بين ١ و ١١ فداناً. ولقد تبين من حصر الكشوف الخاصة بمكلفات الأطيان في بندر سوهاج في الفترة من ١٩٤٠ – ١٩٤٨ أن عدد هذه العائلات والأسر لم يكن يتجاوز ٢٦ عائلة أو أسرة[٩٧]. وكان هناك عدد من بين هذه العائلات والأسر لها جذور وأصول تاريخية في تلك المدينة، وذلك مثل عائلات مسعود والسناري وبكار وخليل والبنا. كما كانت هذه العائلات والأسر منفتحة في علاقاتها الاجتماعية مع بعضها البعض مثلما كانت منفتحة في الوقت نفسه مع غيرها من العائلات والأسر الأخري التي من مستواها وتزاول منهاً أخري غير مهنة الزراعة.

تجار التجزئة:

كانت هذه الطبقة تتألف من تجار التجزئة أو تجار البيع بالقطاعي. وعلي الرغم من أن مصلحة الإحصاء لم تشر في التعداد الذي أجرته عام ١٩٤٧ الي عدد هؤلاء

التجار في مدينة سوهاج، فإنه يمكن تحديد عددهم بالتقريب. والطريقة التي تم بها تحديد عدد هؤلاء التجار بالتقريب تتمثل في تحديد العدد الإجمالي للعاملين بمختلف المجالات التجارية بتلك المدينة. ولقد تبين أن عددهم الاجمالي يبلغ – تصنيفاً – ٨١ عاملاً بتجارة مواد البناء و ٢١ بتجارة الحديد والصلب و ٤٩٧ بتجارة الحاصلات النباتية و ٣١٣ بتجارة الماشية والأغنام و ٩٨ بتجارة المنسوجات و ٤١ بتجارة الأخشاب و ١٢ بتجارة الأدوات الكهربائية و ١٠١٦ بتجارات مختلفة، بإجمالي قدره ٢٠٧٩ عاملاً. وبعد ذلك تم خصم عدد تجار الجملة البالغ قوامهم ٣١ تاجراً من هذا العدد لينخفض هذا العدد إلي ٢٠٥٠ عاملاً[٩٨]. وإذا ما افترضنا أن أي محل من المحلات التجارية في تلك المدينة كان يعمل به في المتوسط إثنان من هؤلاء العمال لاتضح أن عدد أصحاب هذه المحلات – أي أصحاب محلات تجارة التجزئة – كان يبلغ حوالي ١٠٠٠ شخص.

صغار الملاك الزراعيين:

كانت هذه الطبقة تتألف من صغار الملاك الزراعيين الذين تبلغ ملكية الواحد منهم ثلاثة أفدنة فأقل. وإذا كان العدد الإجمالي للحيازات بمكلفات الأطيان الخاصة ببندر سوهاج قد بلغ ٣٣٤٤ حيازة عام ١٩٤٨، منها ٤٧ حيازة كبيرة و ٢٦ حيازة متوسطة، فإن عدد الحيازات الصغيرة منها كان يبلغ ٢٢٧٠ حيازة[٩٩].

وعلي الرغم من أن هذه الطبقة كانت تضم بعض الأسر التي تنتمي إلي العائلات الكبيرة في مدينة سوهاج، فإنها كانت تتألف أساساً من السواد الأعظم للفلاحين الذين كانوا يعانون من سيطرة العائلات الكبيرة ويحلمون بالتحرر من سيطرة تلك العائلات وتغيير أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

الحرفيون:

في الوقت الذي كانت تفتقر فيه مدينة سوهاج إلي رأسمالية صناعية قوية في

منتصف القرن العشرين، فإنها كانت تضم طبقة كبيرة من الحرفيين. وكانت هذه الطبقة في عام ١٩٤٧ تتألف من حوالي ٦٢٩ فرداً يعملون في ٥٠٠ ورشة[١٠٠] حرفية أو مصنع صغير، أي بمعدل ١٣ عاملاً لكل ورشة أو مصنع.

وكانت هذه الطبقة تعد إمتداداً طبيعياً للطبقة نفسها التي كانت موجودة في مدينة سوهاج فيما بين أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، والتي ظلت طوال تلك الفترة تستوعب المهمشين والمطرودين إليها من العمل الزراعي علي وجه التحديد.

الباعة الجوالون وخدم المنازل:

احتلت فئتا الباعة الجوالين وخدم المنازل قاع الهرم الطبقي لمدينة سوهاج قبيل عام ١٩٥٢. وكان عدد أفراد الفئة الأولي يبلغ حوالي ٤٠٠ فرد، وعدد أفراد الفئة الثانيـة يبلغ حـوالي ١٢٢٠٠ فـرد كـان منهم ٤٦٦ فـرداً من الذكـور والبـاقي من الإناث[١٠١].

ولعل ضخامة حجم هاتين الفئتين تدلل علي مدى الفقر المدقع الذي كان فقراء هذه المدينة يعيشونه من ناحية أولي، وعلي مدي التفاوت في توزيع حجم الثروة السائد بين سكانها من ناحية ثانية، وعلي مدي السيطرة الاقتصادية والاجتماعية التي كانت عائلات الطبقة العليا تمارسها علي هؤلاء الفقراء من ناحية ثالثة.

الفصل الثاني

حول الدراسة الميدانية

والآن نلقي الضوء علي طبيعة الدراسة الميدانية بوجه عام، وذلك من ناحية الإشارة إلي أهدافها ومجالاتها وأدواتها وخطواتها. وعلي ذلك، فإن هذا الفصل ينقسم بدوره إلي النقاط التالية:

الأهداف

نظراً لندرة – إن لم يكن إنعدام – الدراسات الاقتصادية والاجتماعية والسكانية والتاريخية عن مدينة سوهاج، فسوف ينحصر الهدف من هذه الدراسة في محاولة تتبع تطور الطبقة العليا في تلك المدينة في الفترة من ٥٢ – ١٩٨٥، ومحاولة الوقوف علي طبيعة أصولها الاجتماعية وأنشطتها الاقتصادية – ومن ثم الوقوف علي سماتها – طوال تلك الفترة.

المجالات:

تتألف مجالات هذه الدراسة من الآتي:

(أ) الجغرافي: تتخذ هذه الدراسة من مدينة سوهاج – عاصمة محافظة سوهاج – مجالاً جغرافياً أساسياً لها. وهذه المدينة تتوسط تقريباً المسافة الفاصلة بين مدينة القاهرة الواقعة في الشمال ومدينة أسوان الواقعة في الجنوب. فهي تبعد عن الأولي جنوباً بحوالي ٤٦٥كم وعن الثانية شمالاً بنفس المسافة تقريباً وتقع علي الضفة الغربية للنيل مباشرة.

(ب) البشري (العينة وكيفية اختيارها) – كانت الطبقة العليا في مدينة سوهاج عام ١٩٨٥ – وهو العام الأخير في الفترة الجاري فيها التركيز علي دراسة هذه الطبقة

– تتألف من عدة شرائح طبقية وفئات اجتماعية معينة. ولقد أمكن حصر هذه الشرائح والفئات الاجتماعية في كبار المقاولين، وأصحاب المؤسسات الصناعية الكبيرة، وأصحاب مكاتب سيارات النقل، وأصحاب محطات البنزين، وكبار الصاغة (صناع وتجار الذهب)، وكبار الملاك العقاريين، وكبار أصحاب المهن الحرة (من محامين وأطباء)، وأصحاب الوظائف الحكومية الكبيرة – ممن هم علي درجة وكيل وزارة فأعلي – وأساتذة الجامعات المقيمين بتلك المدينة.

ولما كان تحديد واختيار الأفراد الذين يمثلون هذه الطبقة في تلك المدينة قد تم علي أساس نوعية العلاقة بوسائل الإنتاج، فلقد تم استبعاد ثلاث من هذه الفئات. والفئات الثلاث التي تم استبعادها من هذا الاختيار هي: فئة كبار الموظفين الحكوميين، ولقد تم استبعاد هذه الفئة علي اعتبار أن أفرادها أصبحوا – بعد هيمنة العلاقات الرأسمالية في المدينة عقب الانفتاح الاقتصادي – في خدمة كبار الرأسماليين بها ولم تعد لهم فيها المكانة التي كانت لهم فيها في الستينات. ولقد عزز من استبعاد هؤلاء الموظفين أنهم ليسوا جميعاً من أبناء مدينة – أو محافظة – سوهاج، وإنما البعض منها والبعض الآخر من مدن ومحافظات أخري. والفئة الثانية من هذه الفئات هي فئة أساتذة الجامعات. ولقد تم استبعاد هذه الفئة علي اعتبار أن أفرادها مازالو حديثي العهد بتلك المدينة، ولم يتمكنوا بعد من تحقيق تراكمات مالية تؤهلهم للانخراط في العلاقات الانتاجية السائدة فيها. أما الفئة الثالثة والأخيرة التي تم استبعادها فهي فئة كبار ملاك الأراضي الزراعية. ولقد تم استبعاد هذه الفئة بعد ما تبين أن أفرادها قد انقرضوا – أو كادوا – من هذه المدينة نتيجة لتفتت ملكياتهم الزراعية بسبب الميراث أو بسبب البيع طوال العقدين الماضيين، والانخراط بأثمانها في مشروعات رأسمالية بتلك المدينة.

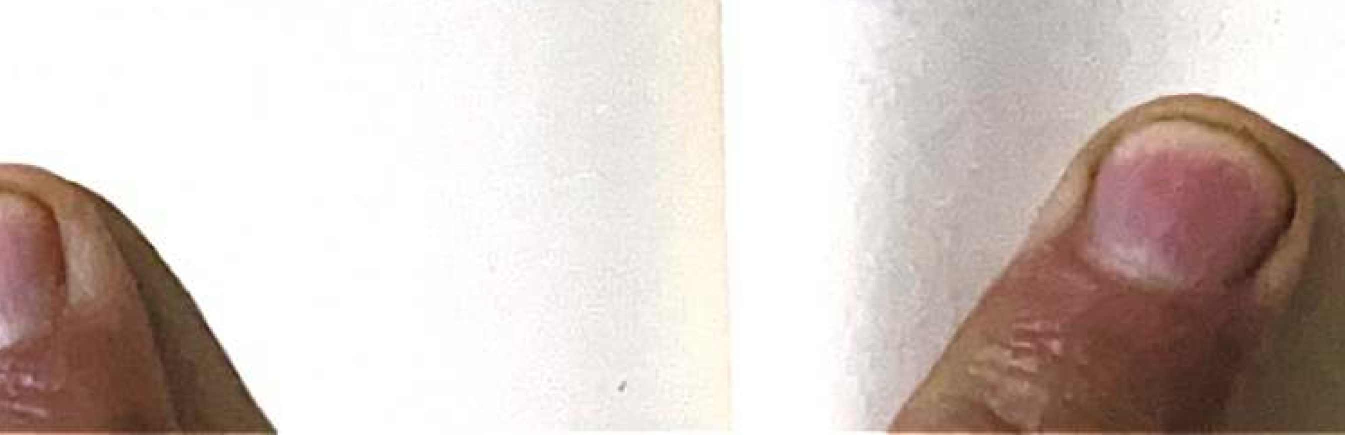
ولقد تمت المزاوجة بين عدة طرق وأدوات من أجل اختيار أفراد هذه العينة. ولقد تمثلت هذه الطرق، والأدوات، بصفة أساسية في السجلات والكشوف الرسمية والإخباريين والملاحظة. ولقد أسفر توظيف هذه الطرق والأدوات عن طريقة عامة أمكن بها اختيار هؤلاء الأفراد. وهذه الطريقة تتمثل في اختيار «أكبر» الأفراد في كل

شريحة أو فئة من هذه الشرائح والفئات الاجتماعية وفقاً لما تحدده الطرق والأدوات السابقة. والمقصود بمصطلح «الأكبر» هنا هم أولئك الأفراد الذين إما آلت اليهم – عن طريق الميراث – أكبر المشروعات أو الأملاك، وإما أولئك الذين إستطاعوا أن يحققوا لأنفسهم مكاسب مادية واقتصادية جعلتهم يحتلون موقعاً استغلالياً في شبكة العلاقات الانتاجية أو الخدمية السائدة في تلك المدينة. وفيما يلي شرح للكيفية التي تم بها تحديد واختيار الحجم النهائي لأفراد العينة المذكورة.

(١) مقاولوا الأعمال – تم تحديد واختيار أكبر المقاولين – أو مقاولوا الأعمال كما يسمون – في مدينة سوهاج من واقع بيانات مكتب «سجل قيد المقاولين» بمديرية الإسكان في تلك المدينة. والواقع أن هؤلاء المقاولين معروفون لدي بعض مهندسي وموظفي هذا المكتب لدرجة أنهم يحفظون أسماءهم الرباعية تماماً. ولقد ذكر الموظفون العاملون في هذا المكتب أن قيمة العملية الواحدة التي يقوم بها أي مقاول من هؤلاء المقاولين لا تقل عن ربع مليون جنية. ولقد تم التأكد من واقع السجلات الرسمية لهذا المكتب أن عدد هؤلاء المقاولين كان يبلغ ١٢ مقاولاً عام ١٩٨٥. ولقد تم استبعاد مقاول واحد من بين هؤلاء المقاولين بعدما تبين أنه قد تحول إلي مقاول جزئي – صغير – إثر تعرضه لخسارة ضخمة في نشاطه في العام المذكور[١].

(٢) كبار التجار وأصحاب المعارض – تمت المزاوجة بين السجلات الرسمية والمعلومات المستقاة من الاخباريين والملاحظة المباشرة لتحديد واختيار الأفراد الذين يمثلون هذه الشريحة. وتجدر الإشارة إلي أن عدد الأفراد الذين تم اختيارهم كممثلين لهذه الشريحة يعد أكبر عدد تم اختياره بين أفراد العينة ككل. ومرد ذلك أن الطابع التجاري يغلب علي هذه المدينة من ناحية، وأن هذا العدد يشمل كبار التجار العاملين في مختلف التخصصات التجارية وأصحاب المعارض التجارية والصناعية ومختلف التوكيلات المماثلة فيها من ناحية أخري.

فعند محاولة تحديد عدد تجار الجملة في هذه المدينة تم اللجوء – وذلك بعد ما



رفض كبار المسئولين الحكوميين العاملين بمكاتب السجل التجاري والغرفة التجارية والضرائب العقارية العامة تزويد الباحث بأية بياناتتتعلق بهؤلاء التجار – إلي المكتب الفرعي التابع للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. ولقد تبين من البيانات التي تم الحصول عليها من هذا المكتب أن عدد هؤلاء التجار – المقيدين به عام ١٩٨٩/٨٨ – قد بلغ ٢٩ تاجراً، قام ١٣ منهم بتحويل أنشطتهم إلي أنشطة أخري. حيث قام البعض منهم بتحويل محلاته إلي مؤسسات انتاجية وقام البعض الآخر بتحويلها إلي محلات لبيع الذهب والمجوهرات، بينما قام البعض الآخر بتحويلها إلي محلات لتجارة التجزئة(٢). ولقد تم أخذ أسماء التجار الباقين وعددهم ١٦ تاجراً، وتحديد طبيعة نشاطهم التجاري، واختيار ٧ منهم بواقع ٤٤٪ للجملة، وتم استبعاد الباقين بعدما تبين من المناقشة التي أجريت مع المسئولين الحكوميين المعنيين ومع الإخباريين من سكان هذه المدينة أن نشاط هؤلاء التجار المستبعدين ومكاسبهم تقل كثيراً عن نشاط ومكاسب غيرهم من بعض تجار نصف الجملة الذين ازداد عددهم في تلك المدينة في الآونة الأخيرة بشكل كبير.

ولما كان التجار الذين تم اختيارهم لا يتألفون فقط من تجار الجملة، وإنما من بعض تجار نصف الجملة النشطين، فقد تم الاستعانة برأي ومشورة بعض التجار الذين اطمأنوا إلي نية الباحث وأهدافه، فضلاً عن رأي ومشورة بعض الاخباريين من كبار السن ممن لهم دراية كافية بالتاريخ المهني لمعظم التجار في هذه المدينة في تحديد أنشطة هؤلاء التجار، وإضافتهم إلي باقي تجار الجملة الذين تم اختيارهم.

ولقد تمت الاستعانة بالملاحظة في تحديد أكبر أصحاب المعارض الصناعية والتجارية في هذه المدينة. حيث تم، علي أرض الواقع تقسيم هذه المدينة إلي عدة أقسام أمكن من خلالها ملاحظة وتسجيل أهم المعارض الكائنة بها. وتجدر الإشارة إلي أنه كان يتم أثناء ذلك – وخصوصاً أثناء مقابلة صاحب المعرض – استبعاد أي معرض من هذه المعارض تم انشاؤه بعد عام ١٩٨٥. ولقد بلغ عدد تجار الجملة ونصف الجملة وأصحاب المعارض الصناعية والتجارية الكبيرة الذين تم اختيارهم وفقاً



الطرق والمحكات السابقة ٣٢ فرداً.

(٣) أصحاب المؤسسات الصناعية الكبيرة: تم تحديد واستخراج أصحاب المؤسسات الصناعية وشبه الصناعية الكبيرة التي تأسست في مدينة سوهاج حتي عام ١٩٨٥ من مكتب «سجل قيد أصحاب المؤسسات الصناعية وغير الصناعية» بالمجلس المحلي لتلك المدينة.

ولقد كان المعتقد أن المؤسسة أو المصنع المقيد به رسمياً ٢٠ عاملاً فأكثر يعد مصنعاً كبيراً علي مستوي هذه المدينة، ولكن تبين أن هذا الاعتقاد كان اعتقاداً خاطئاً بعدما أوصي بعض المسئولين الحكوميين العاملين في هذا المكتب بأن أصحاب هذه المؤسسات أو المصانع يقومون في الغالب بتسجيل عدد من العمال في الدفاتر الرسمية أقل بكثير من العدد الفعلي الذي يستخدمونه خوفاً من تصاعد الضرائب والتأمينات الاجتماعية عليهم، فلقد لوحظ – والكلام لهم – أنه بينما أن كل صاحب مؤسسة أو مصنع من هذه المؤسسات أو المصانع يقوم بتسجيل عدد ٥ أو ٦ عمال في مؤسسته أو مصنعه، فإنه يقوم من الباطن بتشغيل أربعة أو خمسة أضعاف هذا العدد ويصرفهم عند قدوم أية حملة حكومية للتفتيش.

ولقد تبين من حصر أسماء أصحاب المؤسسات والمصانع التي يبلغ عدد العاملين في كل منها ٧ عمال فأكثر بسجل قيد أصحاب المؤسسات والمصانع بالمجلس المحلي لمدينة سوهاج أن عدد هذه الأسماء يبلغ حوالي ١٥ اسماً. ولقد تم اختيار ١٢ اسماً منهم بواقع ٨٠٪ للجملة.

(٤) أصحاب مكاتب وشركات النقل الكبيرة: تم تحديد أصحاب شركات ومكاتب النقل الكبيرة العاملة في هذه المدينة من خلال الكشف المقيد به أسماء أصحاب هذه الشركات والمكاتب في مكتب «جمعية نقل البضائع» بتلك المدينة والذي تأسس عام ١٩٨٥، وكذلك من خلال الإخباريين الملمين بالسيرة الذاتية لأصحاب

هذه الشركات والمكاتب. والواقع أن المعلومات التي تم الحصول عليها من هؤلاء الاخباريين حول أصحاب هذه الشركات والمكاتب كانت أكبر بكثير جداً من تلك التي تم الحصول عليها من المسئولين العاملين بتلك الجمعية، ربما لأن هذه الأخيرة جمعية تطوعية ولا تلزم جميع أصحاب هذه الشركات والمكاتب بالاشتراك فيها.

ولقد تم اعتبار الشخص الذي يملك جرارين فأكثر (أي عربة نقل كبيرة بمقطورة أو مقطورتين) من أصحاب هذه الشركات والمكاتب. ولقد تبين من حصر أسماء الأفراد الذين يملكون هذا العدد من العربات أنهم يبلغون ١٤ فرداً[٣]. وعلي الرغم من أنه تم إجراء الإستبيان مع هؤلاء الأفراد جميعاً – ومن ثم جمع البيانات اللازمة عنهم – فإنه قد تم استبعاد ثلاثة منهم بعدما تبين أن نشاطهم الأساسي لا يتركز في مجال النقل بقدر ما يتركز في مجال التجارة، وأنهم يملكون تلك العربات لنقل بضائعهم علي حسابهم الخاص. وهذا يعني أنه تم اختيار ١١ فرداً من هؤلاء الأفراد بواقع ٦ر٧٨٪ للجملة.

(٥) أصحاب محطات البنزين: تبين من حصر عدد محطات البنزين المقيدة بـ سجل أصحاب المؤسسات الصناعية وغير الصناعية ،بالمجلس المحلي لمدينة سوهاج – فضلاً عما تم حصره من هذه المحطات علي الطبيعة دون أن يكون مقيداً بالسجل المذكور – أن عدد هذه المحطات يبلغ ٧ محطات. ولقد تم اختيار أربع من المحطات المقيدة بالسجل المذكور عام ١٩٨٥ بنسبة ٥٧٪ للجملة.

(٦) كبار الصاغة: أمكن تحديد عدد كبار الصاغة الموجودين في مدينة سوهاج عام ١٩٨٥[٤] من خلال مكتب الدمغة والموازين الفرعي الكائن بتلك المدينة، ومطابقة هذا التحديد علي الطبيعة بمساعدة اثنين من قدامي الصاغة الذين اطمأنوا إلي نية الباحث وأهدافه. ولقد اتضح من خلال هذا التحديد أن عدد هؤلاء الصاغة كان يبلغ ١٢ صائغاً عام ١٩٨٥. ولقد أمكن اختيار٧ منهم بواقع ٥٨٪ للجملة.

(٧) كبار المحامين: بلغ العدد الاجمالي للمحامين العاملين في مدينة

سوهاج حوالي ٩٥ محامياً عام ١٩٨٥[٥]. ولقد أمكن تحديد أكبر – أو أشهر – هؤلاء المحامين في مختلف التخصصات بمساعدة نقيب المحامين في تلك المدينة والتأكد من صحة هذا التحديد من خلال عرضه علي بعض المحامين الآخرين العاملين فيها. ولقد كانت محصلة ذلك اختيار ١٤ محامياً كبيراً ممن كانوا يعملون في هذه المدينة في العام المذكور. وعلي الرغم من أنه تم جمع المعلومات الكافية عن هؤلاء المحامين جميعاً، فإنه لم يتم إجراء الاستبار إلا مع عشرة منهم فقط بواقع ٧١٪ للجملة بسبب كثرة إرتباطات الباقين خارج المدينة، ومن ثم بسبب صعوبة مقابلتهم وإجراء الاستبار معهم.

(٨) كبار الأطباء: بلغ العدد الإجمالي للأطباء العاملين في مدينة سوهاج حوالي ١٣٠ طبيباً عام ١٩٨٥[٦]. ولقد أمكن تحديد أكبر – أو أشهر – هؤلاء الأطباء في العام المذكور علي يد عدد من الأطباء والفنيين العاملين بمكتب وكيل وزارة الصحة الكائن بتلك المدينة. ولقد خلص هؤلاء الأطباء والفنيون إلي تحديد ٢١ طبيباً كبيراً – أو شهيراً – في تلك المدينة عام ١٩٨٥. وفي محاولة التأكد من صحة هذا التحديد علي الطبيعة تم عرضه علي أكثر من طبيب كبير وصغير فى تلك المدينة وتبين أنه تحديد سليم إلي حد كبير. وعلي الرغم من أنه تم إجراء الاستبار علي هؤلاء الأطباء جميعاً وتم جمع المعلومات اللازمة عنهم بالمثل، فإنه لم يتم إلا اختيار ١٤ طبيباً منهم فقط بنسبة ٤ر٧١٪ للجملة، كانت البيانات التي جمعت عنهم بواسطة مختلف الأدوات وافية وسليمة تماماً.

(جـ) الزمني:

انحصر المجال الزمني لهذه الدراسة في الفترة من منتصف يونية ١٩٩١ حتي منتصف سبتمبر من العام نفسه – ولقد استغرق الاستبار الذي تم اجراؤه مع أفراد العينة التي تم اختيارها حوالي ثلاثة أسابيع بدأت في ١٩٩١/٨/٢٥ وانتهت في ٩/١٦ من العام نفسه. ولقد سبق إجراء الاستبار وتلاه إجراء مقابلات كثيرة مع الإخباريين للحصول علي المادة المطلوبة للتحليل العلمي.



(د) الأدوات:

تتحدد الوظيفة الأساسية لأدوات البحث العلمي عموماً في جمع المادة الميدانية والامبيريقية اللازمة للمعالجة النظرية. وهذه الدراسة استخدمت عدة أدوات لأجل هذا الغرض من أهمها:

السجلات الرسمية – تمت الاستعانة بالسجلات الرسمية في محاولة تتبع نشأة وتطور مختلف الفئات والشرائح الاجتماعية التي تتألف منها الطبقة العليا في مدينة سوهاج في الفترة من أواخر القرن التاسع عشر حتي عام ١٩٥٢ عموماً، وفي الفترة من هذا العام الأخير حتي عام ١٩٨٥ خصوصاً.

فعند محاولة تحديد حجم شريحة كبار الملاك الزراعيين في المدينة المذكورة فيما قبل ١٩٥٢ تم اللجوء إلي كشوف مكلفات الأطيان الخاصة ببندر سوهاج والمودعة بدار المحفوظات في القلعة والتي تغطي الفترتين ١٨٩٩ – ١٩٠٥ و ١٩٤٠ – ١٩٤٨. وفي محاولة تحديد تطور حجم هذه الشريحة نفسها في الفترة من ٥٢ – ١٩٨٥ تم اللجوء إلي كشوف المكلفات المماثلة الموجودة بمكتب الضرائب العقارية في مدينة سوهاج والتي تغطي الفترتين ٦٦ – ١٩٧٧ و ٧٨ – ١٩٨٨.

وفي محاولة تحديد حجم شريحة كبار ملاك أراضي البناء – أو الأراضي التي دخلت في كردون المدينة بموجب النمو العمراني – تم اللجوء إلي الكشوف الخاصة بملكية تلك الأراضي والمرصودة بشكل أوليّ في مكتب الضرائب العقارية بالمدينة، مثلما تم اللجوء إلي السجلات الخاصة بملكية العقارات المخصصة للأغراض السكنية بالمكتب نفسه من أجل تحديد حجم كبار ملاك هذه العقارات.

وفي محاولة تحديد حجم أو عدد كبار المقاولين في هذه المدينة تم الاستعانة بـ «سجل قيد المقاولين» المودع بمكتب مديرية الاسكان بهذه المدينة.

ومن أجل تحديد عدد وأسماء تجار الجملة في هذه المدينة عام ١٩٨٥ تم اللجوء، وكما ذكرنا، إلي الكشوف الرسمية الخاصة بأسماء هؤلاء التجار في مكتب الجهاز

المركزي للتعبئة العامة والاحصاء بتلك المدينة.

ومن أجل تحديد حجم أصحاب المؤسسات الصناعية وشبه الصناعية الكبيرة في هذه المدينة تم الرجوع إلي سجل أصحاب هذه المؤسسات بالمجلس المحلي لتلك المدينة.

الاخباريون: تمت الاستعانة بالإخباريين في هذه الدراسة بهدف الإلمام بأكبر قدر ممكن من المعلومات عن طبيعة التطور الاقتصادي والاجتماعي والطبقي والسياسي لمدينة سوهاج في العصر الحديث. ولقد تبين من الخبرة الميدانية التي زودتنا بها الدراسة الحالية أن تلك الأداة تلعب دوراً بالغ الأهمية في مثل هذه النوعية من الدراسات، وبخاصة في تلك النوعية التي تجري في مجتمعات يكتنفها الغموض بسبب ندرة الدراسات المتوفرة عنها كما هو الحال مع مجتمع مدينة سوهاج.

ولقد شملت جماعة الاخباريين نوعيات عمرية ومهنية وسكانية متباينة في تلك المدينة. حيث شملت هذه الجماعة الكثير من كبار السن الذين لهم دراية كافية بطبيعة التطور الاقتصادي والاجتماعي لسكان هذه المدينة، والكثير من أبنائها المهنيين كالأطباء والمحامين والأساتذة بجامعة سوهاج، فضلاً عن الكثير من الموظفين العاملين بالمكاتب والإدارات الرقابية والتنفيذية المختلفة والفقراء والعمال.

السيرة الذاتية: هذه الأداة لا تجعل من السيرة الذاتية للمبحوث بؤرة اهتمامها، وإنما تجعل منها مجرد وسيلة أو ثغرة يتم النفاذ من خلالها إلي مجمل الأحداث والوقائع والسيرورات التي تتشكل منها العلاقات الاجتماعية العامة في المجتمع المعني – أو أنها بعبارة أخري، تجعل من هذه السيرة مجرد ببيوغرافيا اجتماعية وثقافية للمجتمع الذي لا يشكل فيها المبحوث سوي أحد مكوناتها[٧].

ولقد تم الاستعانة بهذه الأداة في استقراء وتحديد ملامح الطبقة العليا فى مدينة سوهاج في العصر الحديث بوجه عام وفي استقراء وتحديد ملامحها في الفترة من ٥٢ – ١٩٨٥ بوجه خاص.



إستمارة الاستبيان – تم تصميم استمارة الاستبيان بهدف استبار أفراد العينة الذين تم اختيارهم علي النحو السابق، وذلك بمعاونة بعض الاخباريين الذين لهم علاقة طيبة بهؤلاء الأفراد. ولقد اشتمل هذا الاستبيان علي أسئلة تتعلق بالبيانات الأساسية للمبحوث، فضلاً عن بعض الأسئلة التي تسعي الدراسة للإجابة عليها.

ولعل الخبرة الميدانية التي خرجنا بها من محاولة تطبيق هذا الاستبيان تدعو إلي القول بأنه – أي الإستبيان – لا يصلح كأداة أساسية في مثل هذه النوعية من الدراسات، وذلك بعد ما تم التأكد من أن عيوبه أكبر بكثير من ميزاته. فبالنسبة لهذه الأخيرة فإنها تنحصر في أمرين الأول هو أنه قد أتاح الفرصة للباحث للحصول علي البيانات الأساسية المتعلقة بالمبحوثين، والثاني هو أنه قد أتاح له الفرصة لإجراء المناقشات والحوارات المطلوبة حول مختلف القضايا المراد دراستها.

أما بالنسبة لعيوب الاستبيان فقد كانت كثيرة جداً، وكان من أبرزها أولاً، أنه علي الرغم من أن الباحث كان يذهب للمبحوث بصحبة أحد معارفه ويوضح له الهدف من البحث، فإن المبحوث كان غالباً ما يستشعر الخوف من الباحث طوال المقابلة بسبب اعتقاده بأنه – أي الباحث – ليس إلا أحد ممثلى السلطة (الحكومة). ثانياً، أنه كانت هناك نسبة كبيرة من المبحوثين يضللون الباحث في الإجابات التي يقدمونها علي أسئلته، وبخاصة علي الأسئلة التي تتعلق منها بالأصول الاجتماعية والمهنية. ثالثاً، أن هذا الاستبيان قد أثبت أنه من المستحيل الوقوف من خلاله علي حجم ونوعية الممتلكات غير المقيدة رسمياً لأفراد العينة. ولعل قصور الاستبيان في تغطية هذه النقطة كان هو الدافع الرئيسي وراء محاولة تغطيتها من خلال الكشوف الرسمية المعنية والمعلومات التي تم الحصول عليها من خلال الاخباريين. رابعاً، أنه نظراً لتنوع الفئات والشرائح الاجتماعية والمهنية التي تتألف منها العينة المختارة، فإنه كان من الصعب القيام بصياغة استبيان موحدّ الأسئلة ويتمتع بالكفاءة في الحصول علي البيانات اللازمة للمعالجة النظرية من جميع أفراد هذه الفئات والشرائح وبقدر متساو من الدقة.

الملاحظة: تمت الاستعانة بالملاحظة في التعرف علي أفراد الفئات والشرائح الاجتماعية المختلفة التي تتألف منها الطبقة العليا والتعرف علي مختلف تجلياتها وارتباطاتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية... الخ.

الفصل الثالث

التطور المعاصر ١٩٥٢-١٩٨٥

تحليل ميدانى

نصل الآن لمحاولة تتبع التطور التاريخي للأصول الاجتماعية والأنشطة الاقتصادية للطبقة العليا في مدينة سوهاج في الفترة من ٥٢ – ١٩٨٥ وذلك بالاستناد إلي التحليلين التاريخي والميداني معاً. وسوف تتم محاولة تتبع مراحل تطور هذه الطبقة علي مستوي تلك المدينة من خلال نفس المراحل التي تمت من خلالها، قبلاً، وفي دراسة سابقة، متابعة مراحل تطورها علي مستوي المدن المصرية ككل، مع ملاحظة أنه تم إدماج المرحلة الثانية من المراحل الأربع المتعلقة بتطور هذه الطبقة علي هذا المستوي الأخير[1] في المرحلة الأولي من مراحل تطورها علي المستوي الأول لتصبحا مرحلة واحدة بدلاً من مرحلتين، وليصبح عدد تطور هذه المراحل علي مستوي هذه المدينة ثلاث مراحل بدلاً من أربع علي مستوي المدن المصرية ككل.

ولقد تم اتباع طريقة محددة في تتبع مراحل تطور هذه الطبقة في مدينة سوهاج في الفترة المعنية. وهذه الطريقة تتمثل في المزاوجة بين المادة التاريخية التي جُمعت عن تطور هذه الطبقة وبين المادة الامبيريقية التي جمعت عن هذا التطور بمختلف أدوات الدراسة الميدانية. وفيما يلي المرحلة الأولي من هذه المراحل.

اولاً- *الراسمالية الموجهة* ٥٢ - ١٩٦٠

علي الرغم من التغيرات السكانية والمهنية والاقتصادية التي شهدتها مدينة سوهاج في مرحلة الرأسمالية الموجهة، فإن هذه التغيرات لم تقترن بحدوث تغيرات ملموسة في الأشكال الانتاجية السائدة في هذه المدينة، ومن ثم لم تقترن بحدوث



تغيرات ملموسة في تكوين طبقتها العليا. حيث ظل تكوين هذه الأخيرة عام ١٩٦٠ علي ما كان عليه تقريباً عام ١٩٥١.

فمن ناحية التغيرات السكانية فقد ارتفع عدد سكان هذه المدينة من حوالي ٤٣١٦٨ نسمة عام ١٩٤٧ إلي ٦١٩٤٤ نسمة عام ١٩٦٠[٢]، أي أنه ارتفع بنسبة ٥ر٤٣٪، وبمعدل نمو سنوي يبلغ ٣ر٣٪. ومن الممكن إرجاع الزيادة السكانية التي طرأت علي هذه المدينة إلي عدة عوامل من أهمها ارتفاع معدل الزيادة الطبيعية لهؤلاء السكان بعد التحسن الذي طرأ علي أحوالهم الصحية عموماً وانخفاض معدل الوفيات بينهم خصوصاً، وتزايد الهجرة الريفية إليها عقب الانتهاء من بناء الكوبري الموصل بينها في الغرب وبين مدينة أخميم في الشرق عام ١٩٥٦، وتزايد قدوم الموظفين الحكوميين اليها من الوجه البحري واستقرار الكثير منهم فيها بعد قيام الثورة.

ولعل التغيرات المهنية التي شهدتها هذه المدينة خلال تلك المرحلة ٥٢ – ١٩٦٠ تكشف، جزئياً، عن بعض التغيرات التي لحقت بأشكالها الانتاجية، ومن ثم عن بعض التغيرات التي لحقت بطبقتها العليا. وربما كان من أهم هذه التغيرات حدوث ارتفاع ضخم في حجم فئة «من لا عمل لهم» فيها، حيث ارتفع فيها حجم هذه الفئة من ٣ر١٢٪ لإجمالي القادرين علي العمل عام ١٩٤٧ إلي ٤ر٦٨٪ لهذا الاجمالي عام ١٩٦٠[٣]. ومن الممكن إرجاع الزيادة الضخمة التي حدثت في الحجم النسبي لهذه الفئة في تلك المدينة إلي زيادة حجم التلاميذ فيها بعد تطبيق مبدأ مجانية التعليم وعدم قدرة بنيتها الاقتصادية علي استيعاب المهاجرين الريفيين إليها.

وكان من أهم هذه التغيرات أيضاً حدوث تقلص نسبي واضح في حجم فئة العاملين فيها بـ «الأنشطة غير المنتجة وغير الواضحة». حيث تقلص هذا الحجم من ٧ر٢٣٪ لإجمالي العاملين إلي ٨ر٢٪ لهذا الإجمالي. وكان هذا التقلص النسبي الواضح الذي حدث في حجم هذه الفئة قد انعكس فيها إيجابياً في تزايد الحجم النسبي للعاملين فيها بمختلف الأنشطة التقليدية الأخري التي نمت فيها بعد قيام الثورة. حيث ارتفعت في هذه المدينة نسبة العاملين بالنقل والمواصلات

من ٥ر٤٪ عام ١٩٤٧ إلي ٣ر١٢٪ عام ١٩٦٠، ونسبة العاملين بالصناعات التحويلية من ٦ر٦٪ إلي ٦ر٩٪، ونسبة العاملين بالتشييد والبناء من ٧ر١٪ إلي ٣ر٤٪، وكذلك نسبة العاملين بالتجارة من ٩ر٦٪ إلي ١٥٪[٤].

ولعل من أبرز خصوصيات التطور الطبقي في مدينة سوهاج في هذه المرحلة ٥٢ / ١٩٦٠ هو أنه على الرغم من مختلف القرارات والقوانين الثورية التي صدرت خلالها، فإن تكوين طبقتها العليا قد ظل كما هو عليه دون تغير يذكر خلالها. والسبب في ذلك يرجع إلي أن هذه المدينة لم تكن تضم من كبار الملاك الزراعيين ما يمكن أن تنطبق عليهم القرارات الثورية الخاصة بالاصلاح الزراعي. ولذلك فلقد ظلت الطبقة العليا في هذه المدينة في أواخر الخمسينات تتألف من نفس الشرائح والفئات الاجتماعية التي كان تتألف منها قبيل قيام ثورة يوليو ١٩٥٢. حيث ظلت هذه الطبقة تتألف من نفس كبار الملاك الزراعيين وكبار التجار وكبار أصحاب المهن الحرة من محامين وأطباء، مع الأخذ بعين الاعتبار أنه قد حدثت – بطبيعة الحال – حالات من الصعود والهبوط بين صفوفها.

ثانيا: راسمالية الدولة الوطنية ٦١ - ١٩٧٣

تغير التكوين الاجتماعي للطبقة العليا في مدينة سوهاج في هذه المرحلة عندما تغيرت الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة في المجتمع المصري ككل، وتبلور معها ما يعرف بنظام رأسمالية الدولة الوطنية في هذا المجتمع.

وكان تكوين هذه الطبقة في مدينة سوهاج قد تغير بموجب تغير الأحوال الادارية والاقتصادية والاجتماعية في هذه المدينة في تلك المرحلة. فلقد أدت التعديلات الإدارية التي شهدتها هذه المدينة عام ١٩٦٠ – والتي تم بموجبها الغاء نظام الشياخات القديم وإحلال نظام الأقسام بدلاً منه، بل وتحويل اسم هذه المدينة ذاته من بندر سوهاج إلي مدينة سوهاج[٥] – إلي تقليص النفوذ السياسي والاجتماعي للعائلات الكبيرة التي كانت تسيطر عليها من قبل. كما



كان تكوين هذه الطبقة قد تأثر جزئياً بصدور قوانين الإصلاح الزراعي في تلك المرحلة. حيث أدت هذه القوانين إلي انتزاع ما يقرب من ٥٠ فداناً من حيازة كبار الملاك الزراعيين في هذه المدينة، منها ١٠ أفدنة – أو أكثر قليلاً – تم انتزاعها من حيازة ورثة «حسين رشيد ابراهيم» بموجب القانون رقم ١٢٧ الصادر عام ١٩٦١[٦]، وحوالي ٣٤ فداناً تم انتزاعها من الوقف الأهلي الخاص بالمرحوم أحمد باشا رشيد بموجب القانون رقم ٥٠ الصادر عام ١٩٦٩[٧].

علي أن أكثر هذه القرارات والقوانين تأثيراً في تغيير تكوين الطبقة العليا في مدينة سوهاج خلال المرحلة المعنية هي تلك القرارات والقوانين التي صدرت خلالها بهدف تأميم المصانع الكبيرة، وتأميم ممارسة التجارة في بعض السلع الغذائية وغير الغذائية، وكذلك تلك القرارات والقوانين التي صدرت خلالها بهدف الحد من حرية رأس المال، حيث أدت هذه القرارات والقوانين إلي تأميم المصانع والمطاحن الكبيرة بتلك المدينة، والتي كان من أهمها المجمع الصناعي الضخم للمزلاوي، ومحلج القطن الذي يملكه المستثمر الأجنبي «بيل»، ومحلج القطن الذي يملكه رزق الله، وكذلك المطاحن الكبيرة كمطحن نجيب ساويرس ومطحن نجيب أرمانيوس ومطحن سويحة. كما كانت هذه القرارات والقوانين قد أدت أيضاً إلي تحجيم الاستثمارات التي كان الرأسماليون الصناعيون والتجاريون في هذه المدينة يباشرونها فيها، وفي غيرها من المدن المصرية الأخري، وذلك بموجب صدور القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦١ الذي قضي بعدم جواز امتلاك أي شخص لعدد من الأسهم في أية شركة تزيد قيمتها علي العشرة الآف جنية.

كما كانت هذه القرارات والقوانين قد أدت إلي تحجيم النفوذ الاقتصادي والاجتماعي لشريحة كبار التجار في هذه المدينة، وذلك من ناحية أنها أدت إلي تقنين التجارة في بعض السلع التموينية والغذائية التي كان بعض أفراد هذه الشريحة يمارسون نشاطهم فيها، وتأميمها في البعض الآخر. وربما كان المثال البارز علي ذلك هو ما حدث بالنسبة لتجارة السلع التموينية. حيث كان بعض هؤلاء التجار، قبل عام

١٩٦٦، يحتكرون تعهد استلام وتوزيع هذه السلع بمعرفتهم الخاصة. ولما تم تأميم هذه التجارة عام ١٩٦٦، وجري تقنينها وتنظيمها من خلال «الشركة المصرية لتجارة السلع الغذائية التي أنشأتها الحكومة في العام المذكور[٨]، تم تقليص نشاط هؤلاء التجار وتقليص مكاسبهم الاقتصادية ومكانتهم الاجتماعية. وما حدث لهؤلاء التجار حدث أيضاً بالنسبة لأكبر متعهد للأسمدة الصناعية في تلك المدينة، وهو «نجيب ساويروس» الذي توقف عن نشاطه بعد تأميم تجارته.

ولقد اتخذت الدولة من المؤسسات الصناعية وشبه الصناعية التي أممتها ركيزة أساسية لصياغة وإرساء نظامها الانتاجي الجديد في مدينة سوهاج. حيث حولت مصنع المزلاوي الذي أممتة إلي شركة قطاع عام تحمل اسم «شركة انتاج الزيوت والصابون – المزلاوي سابقاً»، واتخذت من محلج رزق الله نواة لإنشاء شركة محلج النيل للأقطان، ومن محلج بيل نواة لإنشاء شركة محلج الدلتا للأقطان، كما اتخذت من مجموع المطاحن التي أممتها نواة لإنشاء شركة مطاحن مصر العليا، وهكذا.

الأشكال الانتاجية:

كان من الطبيعي أن تؤدي التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي شهدتها مدينة سوهاج في حقبة الستينات الي حدوث تغيرات موازية في الأشكال الانتاجية السائدة في هذه المدينة.

ونظراً لخلو تعداد المنشآت لعام ١٩٧٢ والتعداد العام للسكان والإسكان عام ١٩٧٦ من الاشارة إلي تصنيف السكان النشطين اقتصادياً في مدينة سوهاج وفقاً للقطاع الاقتصادي، فإنه لن يكون هناك من سبيل للوقوف بشكل تقريبي علي عدد ونوع الأشكال الانتاجية السائدة في هذه المدينة في ذلك الوقت إلا من خلال الوقوف علي عدد ونوعية هذه الأشكال في محافظة سوهاج ككل. وبالنسبة لهذه الأخيرة فقد جاء في تعداد ١٩٧٦ أن نسبة العاملين بالقطاع الخاص في هذه المحافظة كانت تبلغ ٨٧ر٥٪ لإجمالي النشطين اقتصادياً، يليهم العاملون بالقطاع الحكومي ١٠ر٢٪، ثم

العاملون بالقطاع العام ٤ر١ ٪، ثم العاملون بالقطاع الأجنبي ٣ر٪، فالعاملون بالقطاع التعاوني ١ ٪، ثم العاملون بأنشطة غير مبينة أو غير واضحة(٩).

تكوين الطبقة العليا

لعل من أبرز مظاهر التغير التي لحقت بتكوين الطبقة العليا في مدينة سوهاج في مرحلة رأسمالية الدولة الوطنية ٦١-١٩٧٣ تبوأ فئة رأسماليو الدولة قمة الهرم الطبقي لتلك المدينة بدلاً من كبار الملاك الزراعيين وكبار التجار في السابق، وفيما بين أواخر الستينات وأوائل السبعينات أصبحت هذه الطبقة تتألف من الشرائح والفئات الاجتماعية التالية:

رأسماليو الدولة.

كانت هذه الفئة تتألف من كبار رجال الدولة وعلي رأسهم رجال الحكم المحلي وكبار رجال القطاعين العام والحكومي وكبار ممثلي الوزارات المختلفة ممن كانوا علي درجة مدير عام فأعلي، فضلاً عن كبار ممثلي التنظيمات السياسية من أعضاء مجلس الأمة وأعضاء الاتحاد الاشتراكي.

وبافتراض أن كل وزارة في ذلك الوقت(١٠) كان يمثلها في مدينة سوهاج إثنان من كبار المسئولين، فإن العدد الاجمالي لهؤلاء المسئولين كان يبلغ حوالي ٤٠ شخصاً. وإذا ما أضيف إلي هذا العدد كبار المسئولين العاملين بالحكم المحلي مثل المحافظ ونوابه وكبار رجال الشرطة والأمن، فضلاً عن أعضاء مجلس الأمة المنتخبين وكبار المسئولين العاملين بالتنظيمات السياسية وفي مقدمتها تنظيم الاتحاد الإشتراكي العربي لقفز هذا العدد إلي أكثر من ١٠٠ شخص.

وكان أفراد هذه الفئة في مدينة سوهاج يستمدون نفوذهم ومكانتهم الاجتماعية من نفس المصدر الذي يستمد منه نظراؤهم علي المستوي القومي نفوذهم ومكانتهم الاجتماعية، أي من قدرتهم علي اتخاذ وتنفيذ القرارات الخاصة بالتنمية الاقتصادية

والاجتماعية والسياسية علي المستوي المحلي.

والواقع أن دور أفراد هذه الفئة لم يتوقف عند حد تحكمهم في اتخاذ وتنفيذ القرارات علي المستوي المحلي، وإنما تعداه إلي حد استفادتهم الشخصية من هذا الدور. ففي ظل عدم قدرة جهاز الدولة وقطاعيها العام والحكومي علي العمل بشكل منفصل أو مستقل، عن القطاع الخاص، استطاع أفراد هذه الفئة أن يحققوا لأنفسهم مصالح خاصة من خلال عدة طرق أهمها التعامل من الباطن مع هذا القطاع لأخير، والاستيلاء علي الحصص التموينية وغير التموينية المخصصة للشعب، وتسخير الإمكانيات والتسهيلات الحكومية المتاحة أمامهم لتحقيق مصالحهم المذكورة والاستيلاء علي أراضي الدولة والرشاوي وغيرها..

والواقع أن أفراد هذه الفئة كانوا، في الغالب، يفتقرون إلي الاستقرار والتجانس علي حد سواء. فلقد كان محافظ سوهاج وكبار معاونيه وكبار ضباط الشرطة وغيرهم من كبار المسئولين الحكوميين من غير أبناء مدينة – أو محافظة – سوهاج في العادة. كما أنه كان، ولايزال، يتم تعيينهم في تلك المدينة ونقلهم منها بموجب قرارات وزارية أو رئاسية.

وكان معظم الأفراد الذين انخرطوا في العمل السياسي بتلك المدينة طوال تلك الفترة (٦١ – ١٩٧٣) يفتقرون بالمثل إلي التجانس في الأصول الاجتماعية والمهنية. فلقد كان فتوح الصراف الذي عين في الستينات رئيساً لمجلس مدينة سوهاج إبناً لأحد كبار التجار فيها. وكان إيهاب مقلد إبنا لأحد صغار الموظفين العاملين في أحد محاكمها، أما إيهاب نفسه فقد كان يعمل – وذلك قبل أن ينتخب نائباً عنها في مجلس الأمة – مدرساً بإحدي مدارسها الابتدائية. أما الأفراد الآخرون الذين كانوا ينافسون إيهاب مقلد – ويتنافسون هم فيما بينهم – علي شغل المناصب السياسية في تلك المدينة – يفتقرون إلي التجانس في الأصول المعنية. فلقد كان أحمد حسن جاد إبناً لأحد أصحاب مكاتب النقل بتلك المدينة، أما هو فقد كان يعمل مدرساً بإحدي مدارسها الابتدائية. وكان محمد اسماعيل دوش قد هاجر مبكراً من أسوان إلي مدينة



سوهاج وأصبح يملك فيها مقهي بميدان المحطة ويزاول منه بعض الأنشطة التجارية الجانبية. أما فهمي المقدم فقد كان تاجراً للسمك وفاروق بدوي مديراً للثانوية الميكانيكية ومحمود بدوي محامياً... وهكذا..

كبار الملاك الزراعيين.

كان من بين نتائج ضعف تأثير قوانين الإصلاح الزراعي علي شريحة كبار الملاك الزراعيين في مدينة سوهاج[١١] أن ظلت هذه الشريحة في تلك المدينة فيما بين أواخر الستينات وأوائل السبعينات تتألف من نفس العائلات الكبيرة التي كانت تتألف منها قبيل قيام ثورة يوليو ١٩٥٢.

علي أنه مما يلاحظ في هذا الصدد هو أنه بينما فقدت بعض من هذه العائلات جزءاً كبيراً من أملاكها الزراعية خلال هذه المرحلة، وذلك مثل عائلات أحمد باشا رشيد ومازن والعارف وسليمان، فإن هناك بعضاً منها قد حافظت علي تلك الأملاك وذلك مثل عائلات القلاوي والكبش وحجي وبديوي، بينما أن هناك البعض القليل جداً منها قد أفلح في زيادة تلك الأملاك وذلك مثل عائلة مقلد.

وإذا ما تم الاتفاق – مبدئياً – علي أن شريحة كبار الملاك الزراعيين في مدينة سوهاج في ذلك الوقت كانت تتألف من العائلات التي تبلغ ملكية الواحدة منها ١٥ فداناً فأكثر[١٢]، فإنه يمكن تحديد العائلات التي كانت تتألف منها هذه الشريحة علي النحو التالي.

★ رشيد – كانت هذه العائلة لاتزال تعد العائلة الوحيدة التي تملك ملكية غيابية في مدينة سوهاج. وكانت أملاكها من الأراضي الزراعية الواقعة في زمام هذه المدينة تبلغ حوالي ٩٤ فداناً.

★ مازن – بلغت جملة أملاك هذه العائلة من الأراضي الزراعية في أوائل السبعينات حوالي ٥٨ فداناً. وكان من أبرز الملاك فيها في ذلك الوقت كل من أمين



مصطفي مازن حيث كان يملك ٢٥ فدانا، وقف الشيخ أبو النور مازن حيث كان يبلغ حوالي عشرة أفدنة، ثم محمد حسانين مازن حيث كان يملك أكثر قليلاً من ستة أفدنة.

★ الخولي – علي الرغم من أن هذه العائلة مجتمعة كانت تملك ما يقرب من ٧٦ فداناً من الأراضي الزراعية، فإن نمط الملكية السائد بين أسرها كان يتصف بالبساطة عموماً. وكان ذلك يرجع بطبيعة الحال إلي كثرة الأسر التي تتألف منها. وكان هناك ثلاثة أفراد يتصدرون قائمة الملاك فيها في ذلك الوقت ويملك كل منهم أكثر قليلاً من ٩ أفدنه وهم عبد الفتاح عثمان الخولي، وخليفة أيوب الخولي، وأولاد عبد الرحيم مصطفي الخولي. ثم يجيء بعدهم أولاد تمام رضوان الخولي حيث كانوا يملكون أكثر قليلاً من سبعة أفدنة، ثم ثلاثة أسماء أخري كان كل منها يملك أكثر قليلاً من ٥ أفدنة وهم، محمود عثمان الخولي وأخوه، وعبد المطلب محمد تمام رضوان الخولي، وورثة المرحوم حسين أيوب الخولي، ثم سبعة أسماء كان كل منها يملك ما بين فدان إلي خمسة أفدنة.

★ الشريف – كانت هذه العائلة تملك ما يقرب من ٥٦ فدانا من الأراضي الزراعية الواقعة في زمام مدينة سوهاج. وكان الوقف الأهلي المسجل بإسم الشيخ عبد الموجود حنفي الشريف يستحوذ علي حوالي نصف تلك المساحة (٢٧ فداناً ونصف الفدان)[١٣]. ثم تليه أملاك السيد أمين عثمان حنفي الشريف (أحد عشر فداناً ونصف الفدان)، ثم أملاك فرغل عبد الحميد عثمان حنفي الشريف (أقل قليلاً من خمسة أفدنة)، ثم خمسة أسماء أخري تتراوح ملكية كل منها ما بين فدان وأربعة فدادين.

★ العارف – فقدت هذه العائلة معظم أملاكها الزراعية في زمام مدينة سوهاج فيما بين أواخر الأربعينات وأوائل السبعينات من القرن الحالي. حيث انخفضت هذه الأملاك من حوالي ١٠٠ فدان عام ١٩٤٨ إلي حوالي ٢٧ فداناً فقط في الفترة من ١٩٧٧/٦٦. ولقد اتسم حجم الملكيات السائد بين أسرها بالصغر عموماً. حيث كانت أكبر ملكية بين هذه الملكيات هي ملكية حضرة أمين بك العارف ومساحتها ٤ أفدنة

ونصف الفدان، ثم يليها ملكية الست نعيمة بنت حسن بك أحمد العارف ومساحتها حوالي ٣ أفدنة ونصف الفدان، ثم ثمانى ملكيات تتراوح كل منها ما بين الفدان الواحد والثلاثة أفدنة.

★ القلاوي – حافظت هذه العائلة علي معظم أملاكها الزراعية في الفترة من أواخر الأربعينات حتي أوائل السبعينات. حيث ظلت أملاكها تدور حول الرقم ٢٤ فداناً. وكان يتصدر قائمة الملاك فيها في ذلك الوقت كل من عبد العزيز أحمد علي القلاوي، حيث كان يملك أكثر قليلاً من سبعة أفدنة، ثم أربعة أسماء أخري يملك كل منها حوالي أربعة أفدنة، وهم عبد العال أحمد علي القلاوي، وعبد الرحمن أحمد علي القلاوي، ومحمد يمني بدوي القلاوي، ثم حسانين محمد القلاوي.

★ الكبش – بلغت أملاك هذه العائلة حوالي ٢٥ فداناً فيما بين أواخر الستينات وأوائل السبعينات. وكان يتصدر قائمة الملاك فيها في ذلك الوقت كل من ورثة أحمد محمد الكبش وأخوته حيث كانوا يملكون أقل قليلاً من ١٩ فداناً، ثم عبد العال محمود الكبش وكان يملك قرابة ٥ أفدنة، ثم إسمان أخران كان كل منهما يملك أكثر قليلاً من فدانين.

★ مقلد – ارتفعت أملاك هذه العائلة من الأراضي الزراعية الواقعة في زمام مدينة سوهاج من حوالي ٧ أفدنة في أواخر الأربعينات إلي حوالي ٢٦ فداناً في أواخر السبعينات. وكان من بين الملاك فيها في ذلك الوقت كل من محمود صديق خليفة مقلد حيث كان يملك أكثر قليلاً من تسعة أفدنة، وخليفة حسان مقلد وكان يملك أقل قليلاً من فدانين.. الخ.

★ سليمان – انخفضت أملاك هذه العائلة من حوالي ٢٤ فداناً عام ١٩٤٨ إلي حوالي ١٩ فداناً في أوائل السبعينات. وكانت هذه الأملاك الأخيرة تتوزع علي ثلاثة أسماء تنتمي إلي هذه العائلة وهم إسماعيل محمود أفندي سليمان وكان يملك أكثر قليلاً من ثمانية أفدنة، ومحمد أفندي سيد بك سليمان وكان يملك ستة أفدنة، وعلي سليمان وكان يملك أقل قليلاً من خمسة أفدنة.

★ حجي – حافظت هذه العائلة علي أملاكها الزراعية طوال الفترة من أواخر الأربعينات حتي أوائل السبعينات. حيث ظلت هذه الأملاك في حدود ١٩ فداناً، وكانت تتوزع علي ثلاثة أسماء في هذه العائلة وهم حفيظة بنت حنفي محمد حجي وأخواتها وكانت تملك أكثر قليلاً من سبعة أفدنة، وورثة حسن وسليمان ولدا بكر حجي وكانوا يملكون مساحة مماثلة، ومصطفي جاويش علي حجي وكان يملك أكثر قليلاً من الفدانين.

★ بديوي – حافظت هذه العائلة علي معظم أملاكها الزراعية طوال الفترة المعنية، حيث ظلت هذه الأملاك تدور في فلك التسعة عشر فداناً. ونظراً لكثرة الأسر التي كانت هذه العائلة تتألف منها فقد تميز نمط الملكية السائدة بين أسرها بالصغر عموماً. حيث لم يكن يوجد بينها من يملك أكثر قليلاً من أربعة أفدنة سوي حسانين عثمان حنفي بديوي. أما الباقون وعددهم خمسة أفراد فقد كان كل منهم يملك ما بين الفدانين ونصف الفدان.

وكانت العائلات التي تتألف منها شريحة كبار الملاك الزراعيين في مدينة سوهاج قد ظلت، وإلي أواخر الستينات، تستمد وضعها الطبقي والاجتماعي من أملاكها الزراعية ومن مكانتها التاريخية التي كانت لاتزال تتمتع بها. غير أنه ومع التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية التي شهدها المجتمع المصري ومدينة سوهاج منذ منتصف السبعينات بدأت هذه العائلات تتعرض لعوامل التحلل والذوبان، ومن ثم بدأت العلاقة التاريخية بين الطبقة والعائلة في تلك المدينة تتعرض للعوامل نفسها.

ولقد تمثلت أهم العوامل التي أدت إلي تحلل العائلات الكبيرة التي كانت شريحة كبار الملاك الزراعيين تتألف منها في مدينة سوهاج في منتصف السبعينات في تفتت ملكية هذه العائلات من الأراضي الزراعية بسبب الميراث أو البيع، وافتقار معظم هذه العائلات للمشروعات الصناعية أو التجارية التي كان من الممكن أن تواصل علي أساسها مكانتها الطبقية والاجتماعية واستقرار أبنائها ممن نالوا منهم تعليماً عالياً في

المدن الكبري. علي أن أخطر هذه العوامل جميعاً هو القيم الجديدة التي واكبت سياسة الانفتاح الاقتصادي، والدور المساعد الذي لعبته هذه القيم في تحلل تلك العائلات. وربما كان من أهم هذه القيم هو تقدم قيمة المصلحة الشخصية والمصلحة الخاصة وعلو مكانتها علي أية قيمة عائلية أو قرابية أخري. حيث ساعدت هذه القيمة - وخصوصاً بعد أن أفسدت هجرة العمالة للبلاد العربية القواعد التقليدية للتمايز الطبقي في تلك المدينة - في تحلل مفهوم العائلة بالمعني التقليدي. حيث أخذ الأفراد الأغنياء في كل عائلة من تلك العائلات يجارون الأوضاع الجديدة وينضمون إلي الطبقة العليا الجديدة بالمدينة، ولا يبالون كثيراً بأصولهم وارتباطاتهم العائلية التي من الممكن أن تعوق إنطلاقهم وانضمامهم لتلك الطبقة، في حين أن الفقراء منهم قد أخذوا ينحدرون إلي الفئات والشرائح الاجتماعية الأدني ويتبنون قيمها وأفكارها، وبالتالي يتحللون من ارتباطاتهم العائلية القديمة التي لم تعد تمثل لهم أي سند في معترك الحياة بتقلباتها الجديدة. وهذه النقاط سوف تتضح أكثر في سياق مناقشتنا للمرحلة الثالثة من مراحل تطور هذه الطبقة.

كبار التجار:

علي الرغم من الأضرار التي لحقت ببعض كبار التجار في مدينة سوهاج نتيجة لقيام الحكومة في المرحلة من ٦١-١٩٧٣ بتأميم التجارة في بعض السلع التي كان هؤلاء التجار يزاولون فيها نشاطهم، فإن معظم هؤلاء التجار قد استطاعوا الحفاظ علي معظم مكاسبهم وأرباحهم، ومن ثم الحفاظ علي معظم أوضاعهم الاجتماعية والطبقية المألوفة.

وكان عدد كبار التجار في مدينة سوهاج يقدر بحوالي ٤٤ تاجراً فيما بين أواخر الستينات وأوائل السبعينات[١٤] . وكان هؤلاء التجار يتألفون في الغالب من نفس التجار الذين كانوا موجودين فى المدينة نفسها فيما بين أواخر الأربعينات حتي أواخر الخمسينات، أو من أبنائهم الذين ورثوا عنهم هذه المهنة، مع ملاحظة أنه مثلما حدث تقلص محدود في النشاط العام لهؤلاء التجار، فإنه قد اختفت من بينهم بعض الأسماء

القديمة وظهرت بدلاً منها بعض الأسماء الجديدة.

وكان من أكبر تجار البقالة الذين استمروا في هذه المدينة حتي ذلك الوقت كل من الحاج عبد الحليم الشرقاوي، وعبد الحميد علي حسن الحلواني، وأمين حسن عيش، وعبد الحميد الخياط، ومحمد الخياط. كما كان من أبرز التجار الذين ظهروا فيها حديثاً كل من الحاج عبد الجابر المدني، وعبد الخالق المدني - حيث كانت لهما سيطرة واضحة علي مجال تجارة البقالة في ذلك الوقت - ومحمود فرغلي الجرجاوي، وعلي قرامان، وعبد الواحد جعفر. وكان هؤلاء التجار الجدد - بإستثناء هذا التاجر الأخير - من أبناء مدينة سوهاج ذاتها، كما أنهم كانوا قد بدأوا نشاطهم فيها مبكراً منذ الخمسينات حتي صاروا من كبار التجار فيها في أواخر الستينات. أما هذا التاجر الأخير - المستثني - فقد كان من نواحي مدينة أخميم واستقر في مدينة سوهاج.

وفي تجارة الأقمشة برز كل من عبد العزيز عبد القادر عويس، والحاج صادق الرشيدي، والحاج حسن شحاته، وفائق ناشد الطهطاوي، والحاج علي النصيري ومحمود صبرة عرام.

وفي تجارة الأخشاب برز كل من مسلم حافظ - الذي هاجر فيما بعد إلي ألمانيا الغربية - وعبد البديع الموسي ومحمود حافظ. وفي تجارة الحدايد والأسمنت برز كل من حبيب صمويل وأحمد الرشيدي.

ولعل البيانات السابقة تفضي الي القول بأنه علي الرغم من القرارات الاشتراكية التي صدرت خلال الستينات، فإن هذه القرارات لم تؤثر كثيراً علي الوضع الاقتصادي والاجتماعي لأفراد شريحة كبار التجار في مدينة سوهاج. وأن أفراد هذه الشريحة قد استطاعوا أن يكيفوا أنفسهم مع الأوضاع الجديدة وأن يواصلوا مسيرة تطورهم ككينونة اقتصادية واجتماعية وأيديولوجية مميزة نسبياً في الوعاء الاجتماعي لتلك المدينة.

كبار أصحاب المهن الحرة

تبلورت فئة بارزة من كبار أصحاب المهن الحرة في مدينة سوهاج فيما بين أواخر الستينات وأوائل السبعينات. وكانت هذه الفئة تنقسم في ذلك الوقت إلي الفئتين التقليديتين التاليتين.

كبار المحامين

بلغ العدد الاجمالي للمحامين العاملين في مدينة سوهاج فيما بين أواخر الستينات وأوائل السبعينات حوالي ٦٥ محامياً[١٥]. وكان هناك حوالي عشرة محامين من بين هؤلاء المحامين قد واصل حوالي النصف منهم نشاطهم وشهرتهم منذ أواخر الأربعينات وذلك مثل الأساتذة جابر مرسي ونصحي الجزيري وفايد عبد النور، والنصف الأخر كان يتألف من المحامين الذين حققوا شهرتهم فيما بعد، وذلك مثل الأساتذة رياض سليمان وقيصر بولس ونادرس عبد المسيح ومحمد طه حنفي الشريف. وكانت الأصول الاجتماعية لهؤلاء المحامين الأخيرين لا تختلف كثيراً عن الأصول الاجتماعية لنظرائهم من الجناح القديم، حيث كانوا ينحدرون من كبار ومتوسطي الملاك الزراعيين في نواحي مدينة سوهاج.

ولما كان معظم هؤلاء المحامين ينحدرون من عائلات كبار ومتوسطي الملاك الزراعيين، فقد استطاعوا أن يحافظوا علي معظم الأملاك الزراعية التي ورثوها عن آبائهم، بل أن أحدهم استطاع أن ينمي أملاكه التي ورثها عن والده في إحدي القري التابعة لساقلته من حوالي ٥٠ فداناً إلي حوالي ١٥٠ فداناً. وهي ركيزة مكنت أبناءه من بعده من التوسع في نشاطهم الرأسمالي والعقاري. حيث استطاعوا مؤخراً أن يزرعوا حديقة فواكة علي خمسة أفدنة بالجلاوية، وأن يقيموا بجوارها مزرعة ضخمة للمواشي والدواجن، وأن يشتروا حوالي ٤٠٠ فدان من الأراضي المستصلحة في إحدي مناطق الأراضي الجديدة، فضلاً عن انشائهم لبعض العقارات الجديدة في كل من الجلاوية ومدينة سوهاج.



وكان أفراد هذه الفئة – وذلك بحكم أصولهم الاجتماعية العليا والوسطي وتنامي مصالحهم الخاصة – من أكثر الأفراد في مدينة سوهاج حماساً لتقويض النظام الناصري، وإحلال النظام الساداتي محله. وكان بعض من هؤلاء الأفراد قد سعوا إلي ذلك بطرق شتي من أهمها إحداث بلبلة قانونية في الرأي العام حول مشروعية قرارات التأميم والمصادرة التي اتخذت خلال الستينات، والبحث عن الثغرات القانونية التي يمكن أن يفلت من خلالها اللصوص والمختلسون والمرتشون، والترويج أيديولوجيا لعدم صلاحية تطبيق الاشتراكية في مصر بسبب تعارضها – علي ما يزعمون – مع مباديء الاسلام وغيرها من الطرق الأخري.

كبار الأطباء:

بلغ العدد الاجمالي للأطباء العاملين في مدينة سوهاج فيما بين أواخر الستينات وأوائل السبعينات حوالي ٦٥ طبيباً[١٦]. وكان عدد الكبار منهم لا يتجاوز الأحد عشر طبيباً ويمثلهم كل من، هنري تكلا، وأحمد محمود، ومحمد فهمي العطار، وموريس الدقوم، ولويس أبادير، وميشيل ميرهم، ويوسف فرج، ومنير تكلا، وأحمد فارس، وفوزي لبيب سليمان، وأحمد علي يوسف سعيد. وكانت الأصول الاجتماعية لهؤلاء الأطباء لا تختلف كثيراً عن الأصول الاجتماعية لنظرائهم الذين اشتهروا في مدينة سوهاج في أواخر الأربعينات والذين كانوا من محيطها الريفي.

ثالثا - راسمالية الدولة التابعة ٧٤ - ١٩٨٥

أدت التطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي شهدها المجتمع المصري في الفترة من ٧٤ – ١٩٨٥ إلي افساح المجال أمام تطور نمو الفئات والشرائح الاجتماعية التي كانت تتألف منها الطبقة العليا في مدينة سوهاج في أوائل السبعينات، وإلي تحول بعض الأفراد في هذه المدينة من مجرد ملاك كبار أو متوسطين – أو حتي من مجرد ملاك صغار للأراضي الزراعية الواقعة في كردونها – إلي مستثمرين

رأسماليين عقاريين وتجاريين بموجب دخول أراضيهم الزراعية في ذلك الكردون. كما كانت هذه التطورات قد أتاحت الفرصة لبعض العناصر الأخري المنتمية إلي الطبقات والفئات الاجتماعية الصغيرة للولوج إلي مصاف الطبقة نفسها.

ولقد أسفرت هذه التطورات في النهاية عن تبلور طبقة رأسمالية عليا في مدينة سوهاج تتصف في الغالب بطابع تجاري وعقاري، وتحمل – إلي حد كبير – الكثير من الخصائص التي تحملها نظيرتها علي المستوي القومي. وربما كان من أبرز هذه الخصائص أو السمات الافتقار إلي التجانس في التكوين والأصول الاجتماعية والتعدد في الأنشطة الاقتصادية، وذلك علي مستواها هي كطبقة واحدة أو حتي علي المستوي الشخصي لمعظم الأفراد الذين ينتمون إليها.

ولعل طبيعة النمو الاقتصادي الذي شهدته هذه المدينة خلال الفترة المعنية تدلل علي أنه وإن كان هذا النمو نمواً رأسمالياً، فإنه لا يخلو من طابع طفيلي. فلقد استمر التضاؤل في الحجم النسبي لفئة العاملين بالزراعة في هذه المدينة، حيث انخفضت نسبتهم فيها من ٥ر٥٪ للإجمالي عام ١٩٧٦ إلي ٩ر٤٪ عام ١٩٨٦، كما انخفضت فيها نسبة العاملين فيها بالصناعات التحويلية من ٤ر١٢٪ إلي ٧ر١٠٪، ونسبة العاملين بالتجارة من ٦ر١٢٪ إلي ٦ر٩٪، ونسبة العاملين بالنقل والتخزين والمواصلات من ٨ر١١٪ إلي ٩ر٨٪.

ولقد انعكس هذا التقلص النسبي الواضح في أحجام فئة العاملين بالأنشطة الانتاجية في مدينة سوهاج إيجابياً في الأحجام النسبية لفئة العاملين فيها بـ «خدمات المجتمع العامة والخدمات الاجتماعية والشخصية وخدمات الاصلاح». حيث ارتفعت نسبة هؤلاء الأخيرين فيها من ٨ر٤٦٪ عام ١٩٧٦ إلي ٦ر٥٣٪ عام ١٩٨٦. كما انعكس هذا التقلص إيجابياً أيضاً في الحجم النسبي لفئة العاملين فيها بالتشييد والبناء، حيث ارتفعت فيها نسبتهم من ٤٪ إلي ٣ر٥٪ في الفترة نفسها(١٧).

ولعل طبيعة التغيرات المهنية التي شهدتها هذه المدينة في الفترة المعنية تدلل علي استمرار تصاعد سيطرة الرأسمالية كشكل انتاجي علي بقية الأشكال الانتاجية

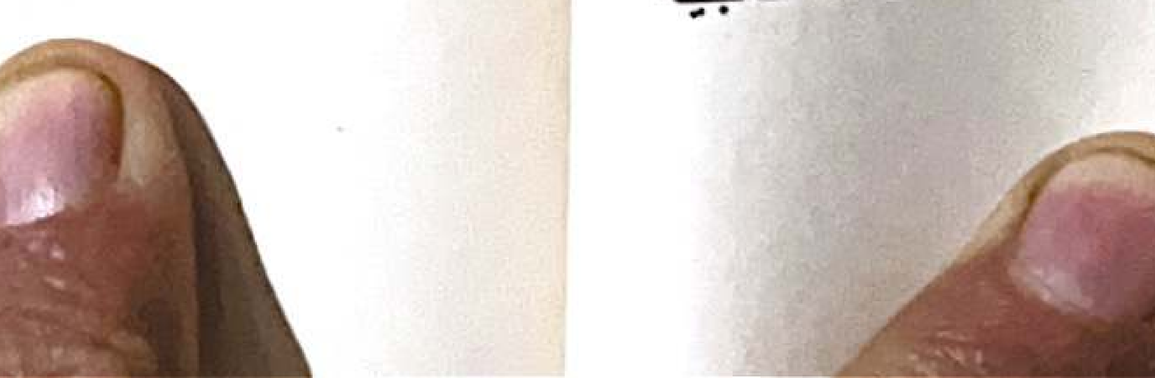
الأخري فيها. ذلك أنه في الوقت الذي انخفضت فيه نسبة العاملين فيها لحسابهم الخاص ولا يستخدمون أحد – أي نسبة العاملين بالإنتاج الحرفي – من ٤ر٢٠٪ عام ١٩٧٦ إلي ٥ر١٦٪ عام ١٩٨٦، فإن نسبة العاملين فيها لحسابهم الخاص ويستخدمون آخرين – أي نسبة العاملين بالإنتاج الرأسمالي – قد ارتفعت من ٢٪ إلي ٥ر٢٪ في الفترة نفسها. كما مما يلاحظ أن نسبة العاملين فيها لدي الغير بدون أجر – أي نسبة العاملين لدي العائلات الكبيرة نظير الاعاشة أو نظير العمولة والبقشيش – قدازدادت من ١٪ إلي ٩ر١٪ في الفترة نفسها(١٨).

وهناك تطور هام قد شهدته هذه المدينة في الفترة المعنية وفيما قبلها بقليل. وهذا التطور يتمثل في نموها العمراني الضخم الذي بمقتضاه اتسعت مساحتها من ٢٢٥ فدان عام ١٩٤٧ إلي ٨ر١٢٩٢ فدان عام ١٩٨٦(١٩)، وكذلك في الزيادة النسبية التي طرأت علي نسبة المساكن التي شيدت فيها بعد عام ١٩٦٠ والتي تقدر بحوالي ٨ر٦٦٪(٢٠).

الأشكال الانتاجية:

يكشف تعداد عام ١٩٨٦ عن وجود عدة أشكال إنتاجية سادت مدينة سوهاج في ذلك العام. كما أن هذا التعداد يكشف عن أن القطاع الحكومي هو الذي أصبح يحتل – من حيث الحجم – المرتبة الأولي بين هذه الأشكال يليه القطاع الخاص فالقطاع العام.

فقد بلغ عدد العاملين بالقطاع الحكومي ١٨٩٣٩ فرداً من بين ٣٣٨٣٨ فرداً هم إجمالي عدد العاملين في مدينة سوهاج عام ١٩٨٦، أي بنسبة ٥٦٪ لهذا الاجمالي. والعاملون في هذا القطاع يتركزون في الصناعة والتجارة والحرفات. أما العاملون بالقطاع الخاص (الرأسمالي) فقد بلغ عددهم ١٠٤٩٥ فرداً بنسبة ٣١٪ لهذا الإجمالي. والعاملون بهذا القطاع يتركزون في الخدمات والتجارة والصناعة والانتاج الحرفي. ثم يأتي بعد ذلك العاملون بالقطاع العام حيث بلغ عددهم ٣٣٠٥ فرداً بنسبة ١٠٪



للإجمالي [٢١]. ويتركز العاملون بهذا القطاع في الصناعة والتجارة والادارة العامة وغيرها.

الطبقة العليا – التكوين والأصول والأنشطة

أفضي توظيف كافة أدوات الدراسة الميدانية إلي تحديد الشرائح والفئات الاجتماعية التي تتألف منها الطبقة العليا في مدينة سوهاج في حوالي عام ١٩٨٥ علي النحو التالي:

(١) مقاولو الأعمال: ازداد عدد المقاولين في مدينة سوهاج خلال الفترة من ١٩٧٤ إلي ١٩٨٦ بشكل واضح. حيث ازداد عددهم من حوالي ٨٦ مقاولاً عام ١٩٧٣ [٢٢] إلي ٢٠٧ مقاولين عام ١٩٨٥ [٢٣]، أي بنسبة زيادة قدرها ٧ر١٤٠٪ للإجمالي عند بداية تلك الفترة. وكانت هذه الزيادة التي طرأت علي عدد هؤلاء المقاولين في تلك المدينة خلال هذه الفترة قد اقترنت بالنمو العمراني الضخم الذي شهدته هي ومحيطها الريفي خلالها.

علي أن هناك عدداً قليلاً جداً من هؤلاء المقاولين – لا يزيد قوامه عن ١١ مقاولاً – قد استطاعوا في العقدين الماضيين أن يحتكروا لأنفسهم سوق المقاولات الكبيرة في مركز سوهاج وفي غيره من المراكز الأخري المجاورة، بل وأن يمدوا نشاطهم إلي خارج هذا المركز في قنا وأسوان والسويس، وأن يحققوا من وراء ذلك المكاسب الضخمة التي مكنتهم من احتلال قمة الطبقة العليا في مدينة سوهاج.

ولقد تبين من دراسة المقاولين العشرة الذين تم اختيارهم كعينة ممثلة لفئة مقاولي الأعمال في هذه المدينة أن حوالي النصف منهم كان أباؤهم من هذه المدينة ذاتها بينما أن النصف الآخر كان أباؤهم من نواحي مدينة أخميم المجاورة.

وتكشف الأصول الاجتماعية لهؤلاء المقاولين – وأيضاً مسار تطورهم – لا عن الكيفية التي نشأوا بها في مدينة سوهاج وحسب، وإنما أيضاً عن الكيفية التي نشأ بها



نظراؤهم في بقية مدن مجتمع وسط الصعيد. فلقد تبين أن هؤلاء المقاولين العشرة لم ينشأوا في هذه المدينة من بين شريحة كبار الملاك الزراعيين، وإنما نشأوا إما من بين الفئات الاجتماعية المهمشة من ملكية الأراضي الزراعية، والتي كانت تحمل – بحكم طبيعة نشاطها في مقاولات تطهير الترع والمصارف وجني المحاصيل قبل بناء السد العالي – علاقات الانتاج الرأسمالية، وإما من بين فئات وصغار ملاك الأراضي الزراعية الذين أجبرتهم ظروف التحول الرأسمالي في تلك المدينة ومحيطها الريفي علي حمل تلك العلاقات في وقت لاحق. والمجموعة الأولي يمثلها حوالي ستة مقاولين بينما أن المجموعة الثانية يمثلها أربعة مقاولين.

كما تبين أن هذه الفئة لا تخلو من بعض العناصر الطفيلية. فلقد اتضح – ولا داعي هنا لذكر أسماء لأسباب قد لا تخفي علي القاريء – أن هناك بعضاً من هؤلاء المقاولين قد اقتحموا مؤخراً مجال المقاولات بثروات هائلة كونوها من وراء نشاطهم في تجارة المخدرات الرابحة في الصعيد، ولا يزاولوا يمارسون هذا النشاط إلي جانب ممارستهم لنشاطهم الجديد. ولعل هذا – أي نشاطهم في تجارة المخدرات – هو الذي يدفعهم إلي تبني نزعة احتكارية في مجال المقاولات علي نحو يهدد نشاط زملائهم في المجال نفسه. فمن ذلك مثلاً – والكلام لبعض الاخباريين المحتكين بمجال المقاولات – أنه عندما تعلن المحافظة عن مناقصة أو عطاء لبناء عدة عمارات سكنية، أو مباني حكومية، في أي مدينة من مدن المحافظة وتكون تكاليفها الفعلية في حدود ٣ ملايين جنية مثلاً، فإن هذه العناصر تتقدم لتنفيذ هذه المناقصة بالخسارة، أي أنها تتقدم لتنفيذها بمليون جنية فقط حتي تشل نشاط العناصر الأخري.

كما أنه قد تبين أن معظم هؤلاء المقاولين يقومون بمزاولة أنشطة اقتصادية أخري إلي جانب قيامهم بمزاولة نشاطهم الأساسي ويستثمرون فوائضهم المالية في أكثر المجالات أماناً، وهو مجال العقارات. من ذلك مثلاً أن أحدهم يملك – إلي جانب نشاطه الأساسي في المقاولات – محلاً كبيراً لبيع لوازم العمارات والأدوات الصحية يديره أبناؤه، فضلاً عن إمتلاكه لـ ٥ عمارات كبيرة في مدينة سوهاج منها عمارة

عروس النيل الشهيرة. وأن آخر قام – بالإشتراك مع أحد أبناء عمومته – بافتتاح معرض كبير للآلات الزراعية وماكينات التطريز والتريكو وغيرها. كما أن هذا الأخير قد قام باستثمار جزء من فوائضه المالية في إنشاء ما يقرب من ٤ عمارات كبيرة في المدينة. وأن ثالث قد قام بإفتتاح معرضاً للسيارات ومحلاً آخر لبيع قطع غيارها وبني له عمارة ضخمة بالقرب من المخبز الآلي علي مساحة تبلغ أكثر من ألف متر مربع. كما أن رابع قد قام بإستثمار فوائضه المالية في إنشاء عمارة ضخمة علي النيل تجاور فيلا محافظ سوهاج، ولا يقل ثمنها حالياً عن ٢ مليون جنية وهكذا...

واستناداً إلي امكانياتهم الاقتصادية الضخمة يقوم هؤلاء المقاولون في مدينة سوهاج بتحصين أنفسهم اقتصادياً وسياسياً وقانونياً وأمنياً من خلال إغرائهم واحتوائهم لكبار المسئولين الحكوميين العاملين فيها. فلقد تبين أن هناك بعضاً من هؤلاء المقاولين، ممن يملكون عمارات سكنية في تلك المدينة، يقومون بتسكين بعض كبار المسئولين الحكوميين – أو تسكين أبناء هؤلاء المسئولين – في عماراتهم المذكورة مقابل عقود ايجارية منخفضة القيمة، ودون أن يتقاضوا من هؤلاء المستأجرين الأموال التي أصبح من المألوف تقاضيها في مثل هذه الأحوال كـ «الفلوس الميتة»، أو «مقدم الإيجار». وأن هؤلاء المسئولين الحكوميين يتألفون من نوعيات مهنية متنوعة كضباط الشرطة ووكلاء النائب العام والمستشارون القانونيون والقضاه وضباط المخابرات. ومن الطبيعي، في مثل هذه الحالة، ألا يبخل أى ساكن من هؤلاء السكان عن مساعدة صاحب الملك فيما لو أنه إحتاج منه أي خدمة من الجهة التي يعمل فيها، أو فيما لو أنه تعرض لأي مأزق. كما أن معظم هؤلاء المقاولين يستخدمون سبل شتي لاحتواء المهندسين الحكوميين العاملين بمكتب وزارة الاسكان بسوهاج من أجل تحقيق مصالحهم الخاصة.

(٢) كبار التجار – أدت التحولات الاقتصادية والاجتماعية والديموجرافية التي شهدتها مدينة سوهاج في الفترة من ٧٤ – ١٩٨٥ إلي إزدهار النشاط التجاري في هذه المدينة، ومن ثم إلي ازدياد عدد التجار فيها بشكل ملحوظ. فلقد ازداد عدد



هؤلاء التجار في تلك المدينة من حوالي ١٣٩٠ تاجراً عام ١٩٧٢[٢٤] إلي أكثر من الضعف تقريباً عام ١٩٨٥[٢٥].

ولقد سبقت الإشارة إلي أن عدد كبار التجار في هذه المدينة عام ١٩٨٥ كان يبلغ حوالي ٥٠ تاجراً، وإلي أنه تم اختيار ٣٢ تاجراً منهم بواقع ٦٤٪ للجملة. وتكشف المواطن الأصلية لآباء هؤلاء التجار – أو لمواطنهم الشخصية هم أنفسهم – عن الدور الذي لعبته هذه المدينة – ولاتزال – في إحتضان وتطوير العلاقات الرأسمالية الناشئة فيها وفي محيطها الريفي. فلقد تبين أن الموطن الأصلي لنصف أباء هؤلاء التجار هو مدينة سوهاج ذاتها، وأن الموطن الأصلي لربعهم هو المحيط الريفي المباشر لها، وأن الموطن الأصلي لحوالي ١٥٪ منهم هو المراكز الأخري المجاورة لها وفي مقدمتها مركز أخميم، والموطن الأصلي لحوالي ٩ر٤٪ منهم هو خارج محافظة سوهاج.

ومن الممكن القول بأن التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها مدينة سوهاج في الفترة من ٧٤ – ١٩٨٥ قد عززت من وجود بعض كبار التجار القدامي فيها، وإرتقت ببعض صغارهم إلي مصاف هؤلاء الكبار، وأفسحت المجال أمام بعض الأفراد الذين ينتمون إلي الفئات الاجتماعية الصغري فيها وفي مختلف نواحيها لأن يصبحوا من كبار تجارها، تماماً مثلما أنها ارغمت بعض متوسطي وصغار ملاكها العقاريين لأن يصبحوا نفس الشيء. ولعل مما يدلل علي ذلك أنه قد تبين أن هناك ٢٠ تاجراً من هؤلاء التجار – بنسبة ٦٢٪ للجملة – كان أباؤهم تجاراً من مستويات مختلفة؛ ستة منهم كان آباؤهم تجاراً كباراً و ٧ كان أباؤهم تجاراً متوسطين و ٧ كان أباؤهم تجاراً صغاراً. كما أنه قد تبين أن هناك ٣ تجار من بين الاثنين والثلاثين تاجراً الذين يمثلون اجمالي العينة كان أباؤهم موظفين حكوميين ومثلهم كان أباؤهم عمالاً زراعيين ومثلهم أيضاً كان أباؤهم من ذوي الأملاك العقارية البسيطة وواحد فقط كان والده عاملاً حرفياً.

كما إتضح أيضاً أن هناك أحد عشر تاجراً من هؤلاء التجار – بنسبة ٤ر٣٤٪ – قد ورثوا هذه المهنة عن آبائهم، وأن ١٥ منهم قد بدأوا نشاطهم بداية صغيرة إلي أن

تمكنوا بمرور الوقت من أن يصبحوا من كبار التجار، وأن هناك خمسة فقط منهم بنسبة ٦ر١٥٪ قد تحولوا من مجرد ملاك عقاريين إلي رأسماليين تجاريين.

ويدعو تصنيف تواريخ نشأة هؤلاء التجار في مدينة سوهاج إلي القول بأنهم ينتمون إلي مختلف مراحل التطور الاقتصادي التي مرت بها هذه المدينة في الفترة من ٥٢ – ١٩٨٥. كما أن الربط بين هذه التواريخ وبين نوعية تخصص هؤلاء التجار يدعو إلي القول بأن التطور في هذا التخصص قد جاء مواكباً للتطور في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لهذه المدينة ومحيطها الريفي في كل مرحلة من تلك المراحل، وعاكساً حالة التعايش القائم بين مختلف الأنماط الانتاجية والاستهلاكية السائدة فيها. فلقد تبين أن هناك ١٣ تاجراً من بين هؤلاء التجار – أي بنسبة ٦ر٤٠٪ للجملة – يزاولون مهنة التجارة منذ ما قبل عام ١٩٥٢، ويتألفون من التجار الذين كانوا – ولا يزالون – يتعاملون في السلع التقليدية التي تلقي إقبالاً جماهيرياً كبيراً في مدينة سوهاج مثل البقالة والقماش والحبوب والدخان والعطارة والأثاث والفواكه. كما تبين أن هناك ١٢ تاجراً منهم قد إنخرطوا في هذه المهنة في المرحلة من ٥٢–١٩٧٥، وأنه إلي جانب أن الكثيرين منهم يمارسون نشاطهم في السلع التقليدية المذكورة سلفاً، فإنه قد ظهر من بينهم بعض التجار الذين أصبحوا يمارسون نشاطهم في سلع تعد جديدة علي مدينة سوهاج كقطع غيار السيارات والزجاج والخردة... إلخ. كما أنه قد تبين أخيراً أن هناك تسعة منهم قد انخرطوا في هذه المهنة في الفترة من ٧٦–١٩٨٥، وأن هناك سبعة من هؤلاء الأخيرين قد أصبحوا يمارسون نشاطهم في سلع تعد جديدة علي مدينة سوهاج تماماً ومواكبة لسيطرة علاقات الانتاج الرأسمالية فيها وفي محيطها الريفي، وذلك مثل السيارات ولوازمها والآلآت الزراعية والأدوات الصحية وغيرها.

ومعظم هؤلاء التجار يجمعون في العمل بين النشاط الأساسي في التجارة وبين العمل في أنشطة فرعية أخري غير تجارية قاموا بتوظيف فوائضهم المالية فيها. من ذلك مثلاً أن أحدهم يجمع بين كونه صاحب شادر للفاكهة وبين كونه صاحب محل

صاحب للموبيليا في إحدي العمارات السكنية التي يملكها. وأن آخر يجمع بين كونه صاحب شركة كبيرة لتجارة الأقمشة والملابس وبين كونه صاحب محطة للبنزين وتشحيم السيارات. وأن ثالث يجمع بين كونه صاحب محل لبيع السيارات وبين امتلاكه وتشغيله لعدة سيارات لنقل الركاب بالأجرة داخل المدينة وخارجها.. وأن رابع يجمع بين كونه صاحب شادر للفاكهة وبين امتلاكه لحديقة فواكه تبلغ مساحتها أكثر من خمسين فداناً في قنا. وأن خامس يجمع بين كونه أكبر تاجر للزجاج في المدينة وبين كونه سمساراً للعقارات والأراضي الزراعية. وأن سادس يجمع بين كونه تاجراً كبيراً للعلف وبين كونه صاحب مكتب لنقل البضائع وسمساراً للسيارات. إضافة إلي ذلك، يقوم معظم هؤلاء التجار في هذه المدينة بإستثمار جزء كبير من فوائضهم المالية في بناء العمارات السكنية وغير السكنية حتي أنه لا يكاد يوجد بينهم تاجر واحد إلا ويملك علي الأقل عمارة كبيرة فيها.

(٣) أصحاب المصانع – تعد الرأسمالية الصناعية أضعف قسم بين أقسام الرأسمالية المعاصرة في مدينة سوهاج. حيث أنها تتألف فقط من حوالي ١٥ مؤسسة صناعية وشبه صناعية كبيرة (من تلك التي يعمل في كل منها رسمياً ٧ عمال فأكثر)، فضلاً عن أنه لا يوجد بينها سوي ستة مؤسسات صناعية فقط والباقي عبارة عن ورش كبيرة لصناعة البلاط وأفران لصناعة الخبز الأفرنجي والحلويات وأفران نصف آلية لصناعة الخبز البلدي والأفرنجي.

ولعل الضعف الذي تتميز به الرأسمالية في مدينة سوهاج يرجع إلي عدة عوامل منها ما هو تاريخي مثل عزوف كبار الملاك الزراعيين في هذه المدينة في السابق عن استثمار فوائضهم المالية في المجال الصناعي شأنهم في ذلك شأن كبار التجار وتفضيلهم استثمار تلك الفوائض في شراء الأراضي الزراعية وبناء المساكن. ومن هذه العوامل ما هو معاصر مثل افتقار أصحاب رؤوس الأموال في هذه المدينة – في العقود الأخيرة – للأمان والاستقرار السياسيين اللازمين لاقتحامهم هذا المجال بسبب كثرة التقلبات السياسية علي المستوي القومي – خاصة وأن حركة التأميمات التي تمت في

الستينات لازالت عالقة بالأذهان. ومنها ما هو جغرافي مثل بُعد هذه المدينة جغرافياً عن مواقع المواد الخام اللازمة للصناعة وعن شبكة المواصلات الرئيسية المحلية منها والعالمية علي السواء.

ولقد تبين أن المواطن الأصلية لأصحاب هذه المؤسسات الصناعية هو مدينة سوهاج ذاتها وأنهم ينحدرون من مختلف الشرائح والفئات الاجتماعية الصغيرة في تلك المدينة ومحيطها الريفي. كما قد تبين أن الكيفية التي نشأوا بها تكشف عن متغيرين هامين لعبا دوراً كبيراً في هذا الصدد وهما العصامية والوراثة المهنية. حيث اتضح أن هناك ستة من بين أصحاب هذه المؤسسات – أي بنسبة ٥٠٪ للجملة – قد بدأوا حياتهم بمشروعات صناعية صغيرة جداً ثم كبروا مع الأيام. وأن هناك خمسة منهم – بنسبة ٤١ر٧٪ للجملة – قد ورثوا هذه المؤسسات عن أبائهم أو أنهم يتولون إدارتها.

كما تبين أنه لا يوجد بين هؤلاء الأفراد سوي صاحب مؤسسة واحدة كان قد أنشأها بعد أن باع جزءاً من أملاكه الزراعية وأنشأ بثمنها تلك المؤسسة.

والرأسمالية الصناعية في مدينة سوهاج تمثل تراكماً ينتمي في تاريخ نشأته إلي ما قبل عام ١٩٥٢. حيث أن هناك مؤسستين من هذه المؤسسات قد انشئتا في هذه المدينة قبل عام ١٩٥٢، وثلاثة أنشئت في الفترة من ٥٢–١٩٦٠، ومثلها أنشئت في الفترة من ٦١–١٩٧٠، وأربعة انشئت في الفترة من ٧١–١٩٨٥.

وبسبب المنافسة الشديدة التي يلقاها أصحاب معظم هذه المؤسسات من المنتجات الصناعية المستوردة، فإنهم لم يتمكنوا بعد – بالمقارنة بنظرائهم الآخرين من التجار والمقاولين – من تحقيق تراكمات مالية أو أصول عقارية يعتد بها في تلك المدينة. ولا أدل علي ذلك من أن أكبر مؤسستين من هذه المؤسسات قد سحبتا حالياً أموالاً من البنوك علي المكشوف يبلغ مقدارها ٢ مليون جنية (لاحظ أن هذا الكلام ينتمي لعام ١٩٩١).



(٤) أصحاب شركات النقل – يحتل النقل أهمية خاصة في مدينة سوهاج. الأهمية الخاصة التي يحتلها النقل في هذه المدينة ترجع إلي عدة أسباب منها أن تلك المدينة تمثل عاصمة محافظة سوهاج، وتتوسط جغرافياً مدن وبلاد هذه المحافظة، وتبعد نسبياً عن طرق المواصلات البحرية – الإقليمية منها والعالمية – وتتصف بطابع تجاري أساساً، وتفتقر إلي القاعدة الصناعية القوية التي كان من الممكن أن تغني سكانها وسكان اقليمها عن نقل السلع الزراعية والصناعية منها و– إليها – إلي كافة الجهات.

ولقد تمخضت التحولات الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية التي شهدتها هذه المدينة في الفترة من ٧٤–١٩٨٥ عن حدوث نمو ملحوظ فى فئة أصحاب مكاتب وشركات النقل في هذه المدينة. وإذا كان عدد أصحاب هذه المكاتب والشركات المسجلة أسماؤهم بجمعية نقل البضائع في تلك المدينة يبلغ حوالي ١٤٠ فرداً عام ١٩٨٦/٨٥ – من بين عدد اجمالي قدره ٤٠١ فرداً علي مستوي المحافظة – فإن العدد الفعلي لهؤلاء الأفراد يفوق ذلك بكثير[٢٦]. وذلك لأن هذه الجمعية جمعية تطوعية ولا يشترك في عضويتها كثير من أصحاب هذه المكاتب أو الشركات في تلك المدينة.

وتدعو المادة الامبيريقية التي جُمعت حول نشأة وتكوين أصحاب هذه المكاتب والشركات – والبالغ قوامهم ١٤٠ فرداً – إلي تصنيفهم في خمس جماعات علي النحو التالي:

★ الجماعة الأولي – تشكل هذه الجماعة حوالي ٢٠٪ لاجمالي أصحاب سيارات النقل في مدينة سوهاج. وأفراد هذه الجماعة يتألفون من تجار الحديد والأسمنت والعلف والدواجن والخضار وغيرهم ممن يملكون سيارات خاصة لنقل بضاعتهم.

★ الجماعة الثانية – يشكل أفراد هذه الجماعة حوالي ١٠٪ لإجمالي عدد أصحاب هذه المكاتب والشركات. وهذه الجماعة تمثل الجماعة التقليدية التي تطورت تطوراً طبيعياً في تلك المدينة. بمعني أنها تتألف من الأفراد الذين كانوا في الستينات

يملكون عربات كارو ثم أعطتهم المحافظة في أواخرها سيارات للنقل بالتقسيط من ماركة «نصر» و «بدفورد»، وبذلك تحولوا من أصحاب عربات للنقل بالكارو إلي أصحاب مكاتب للنقل بالسيارات.

★ الجماعة الثالثة – يشكل أفراد هذه الجماعة حوالي ١٠٪ أيضاً لإجمالي عدد أصحاب مكاتب النقل في تلك المدينة. وهؤلاء الأفراد يتألفون أساساً من بعض الأفراد الذين كانوا يمارسون تجارة المواشي والخراف ويعتمدون في نقلها من سوهاج علي سيارات يؤجرونها من بعض المكاتب لبيعها في المدن الكبري وبخاصة في مدينة القاهرة. غير أنه وإزاء الإرتفاع المتواصل في أجرة نقل البضاعة من هذه المدينة إلي المدن المذكورة إضطروا لشراء سيارات للنقل بالتقسيط لحسابهم الخاص. ومع تزايد المكاسب التي أصبح هؤلاء الأفراد يحققونها من وراء تشغيل سياراتهم في سوق النقل بالمدينة ومحيطها الريفي تحولوا من تجارة الخراف والمواشي إلي العمل بنقل البضاعة وأصبحوا بذلك من أصحاب مكاتب وشركات فيها.

★ الجماعة الرابعة – يشكل أفراد هذه الجماعة حوالي ٢٠٪ لإجمالي عدد أصحاب مكاتب وشركات النقل في هذه المدينة. وتكشف الكيفية التي نشأ بها هؤلاء الأفراد في تلك المدينة عن التحول المهني الذي لحق ببعض فئاتها الاجتماعية في إطار سيطرة علاقات الانتاج الرأسمالية عليها. ذلك أن أفراد هذه الجماعة يتألفون أساساً من بعض الأفراد الذين كانوا في السبعينات يمارسون التجارة في الأسمنت والحديد وعلف الدواجن والمواشي في السوق السوداء، وإضطروا آنذاك – نتيجة للإرتفاع المتواصل في أجرة نقل البضاعة – الي شراء سيارات للنقل بالتقسيط. ومع بدء هدوء حركة البناء والتشييد في هذه المدينة ونواحيها في الثمانينات لم يجد هؤلاء التجار أمامهم من سبيل لمواصلة نشاطهم الرأسمالي سوي الانخراط بسياراتهم في مجال نقل البضائع.

★ الجماعة الخامسة – يشكل أفراد هذه الجماعة حوالي ٤٠٪ لإجمالي عدد أصحاب هذه المكاتب والشركات في مدينة سوهاج. وهؤلاء الأفراد يتألفون من بعض

الملاك الزراعيين الذين أجبرتهم ظروف التحول الرأسمالي في الفترة المعنية ٧٤-١٩٨٥ علي التحول من مجرد ملاك زراعيين إلي رأسماليين أصحاب مكاتب وشركات للنقل. وكان هؤلاء الأفراد قد تحولوا علي هذا النحو عندما حاصر النمو العمراني للمدينة أراضيهم الزراعية وإضطروا إلي بيع تلك الأراضي بأسعار خيالية وأسسوا بأثمانها تلك المكاتب والشركات.

ولقد دللت الدراسة الميدانية التي أجريت علي الأحد عشر فرداً الذين تم اختيارهم كعينة ممثلة للمائة وأربعين فرداً المذكورين قبلاً علي أن هؤلاء الأفراد يفتقرون إلي التجانس في الأصول الاجتماعية. ذلك أن المواطن الأصلية لتسعة منهم هي مدينة سوهاج ذاتها بينما أن المواطن الأصلية للإثنين الباقيين هي نواحي هذه المدينة ذاتها أيضاً. كما أنه قد تبين أن هناك اثنين فقط من هؤلاء الأفراد كان أباؤهما من ذوي الأملاك الزراعية، وواحد فقط كان والده تاجراً متوسطاً، وثلاثة كان أباؤهم تجاراً صغاراً، وإثنان كان آباؤهما من العمال الحرفيين، وواحد فقط كان والده عاملاً زراعياً وآخر كان والده صاحب عربات كارو وآخر أيضاً كان والده صاحب مكتب للنقل بالسيارات.

كما إتضح أن هؤلاء الأفراد يتصفون بالتعدد في النشاط الاقتصادي. – فإلي جانب أسطول النقل الضخم الذي يملكه أحدهم – والبالغ قوامه ثلاثة عشر سيارة كبيرة للنقل – فإنه يملك محطة البنزين، وإلي جانب مكتب النقل الذي يملكه آخر، فإنه يملك محلاً كبيراً ومساحة أخري كبيرة من الأراضي الزراعية. وإلي جانب مكتب النقل الذي يملكه ثالث فإنه يملك محلاً لاستيراد وبيع الجرارات الزراعية وغير الزراعية وعربات النصف نقل وقطع غيار السيارات. كما إلي جانب مكاتب النقل التي يملكها نظراؤهم الآخرون نجدهم يمارسون التجارة في الأسمنت والحديد المسلح العلف والكسبة والردة بطرق شتي وعلي نطاق واسع. وعلاوة علي ذلك فإن معظم أصحاب هذه المكاتب والشركات يقومون بتوظيف قسط كبير من فوائضهم المالية في إنشاء العقارات السكنية وغير السكنية، بحيث إنه لا يكاد يوجد بينهم فرد واحد إلا ويملك

علي الأقل عمارة سكنية كبيرة في تلك المدينة.

(٥) أصحاب محطات البنزين – إستطاع أصحاب هذه المحطات في مدينة سوهاج أن يحققوا أرباحاً مالية كبيرة فى الفترة من ٧٤–١٩٨٥ في ظل الإرتفاع المتواصل في أسعارالمنتجات البترولية وأسعار الخدمات المختلفة التي تقدمها محطاتهم للسيارات، فضلاً عن تزايد أعداد هذه الأخيرة في تلك المدينة في الآونة الأخيرة بشكل واضح.

والواقع أن المواطن الأصلية لأصحاب هذه المحطات – وعددهم أربعة – في مدينة سوهاج لا تختلف كثيراً عن المواطن الأصلية لبقية نظرائهم من أفراد الطبقة العليا. فلقد تبين أن المواطن الأصلية لثلاثة منهم هي مدينة سوهاج ذاتها بينما أن الموطن الأصلي لرابعهم هو مدينة أخميم المجاورة.

علي أن الأصول الاجتماعية لهؤلاء الأفراد ترجع إلي الفئات الاجتماعية التي كانت – مبكراً – تحمل علاقات الانتاج الرأسمالية في هذه المدينة، وذلك من ناحية أن آباؤهم كانوا إما من التجار وإما من الحرفيين. وأفراد هذه الفئة يميلون – شأنهم في ذلك شأن نظرائهم من بقية أفراد الطبقة العليا – إلي توظيف فوائضهم المالية في العقارات.

(٦) كبار الصاغة – في ظل احتلال الذهب لمكانة خاصة في نفوس أهالي الصعيد تبلورت في هذا الأخير فئة من الناس الذين تخصصوا في صناعة الذهب والتجارة فيه. وتعد صناعة الذهب والتجارة فيه من أهم الأنشطة الصناعية – التجارية التقليدية في مدينة سوهاج. ولقد راجت هذه التجارة في تلك المدينة طوال العقدين الماضيين. ولا أدل علي ذلك من ارتفاع سعر الذهب من حوالي ثلاثة جنيهات تقريباً للجرام عام ١٩٧٠ إلي حوالي خمسة جنيهات للجرام عام ١٩٧٥ ثم إلي ٢٢ جنيهاً عام ١٩٨٥. كما لا أدل علي ذلك أيضاً من ارتفاع عدد محلات الصاغة في هذه المدينة من حوالي ٨٠ محلاً عام ١٩٧٠ إلي حوالي ١١٠ محلاً عام ١٩٨٠ ثم إلي ١٢٠ محلاً عام ١٩٨٥[٣٧].

وعلي الرغم من ارتفاع عدد محلات الصاغة فى هذه المدينة في العقدين الماضيين، فإن السيطرة علي صناعة الذهب والتجارة فيها لازالت محصورة في يد عدد محدود من الأسر لا يتجاوز الخمسة عشرة أسرة. وإذا كان قد تم اختيار سبعة من أصحاب أكبر محلات الصاغة في هذه المدينة – بواقع ٤٦٫٧٪ للجملة – فإن الحديث عن هؤلاء الصاغة السبعة يمكن أن ينسحب علي غيرهم من كبار أصحاب هذه المحلات. حيث تبين أن هؤلاء الصاغة قد ورثوا هذه المهنة عن أجدادهم الذين كانوا قد هاجروا إلي تلك المدينة من بعض القري المجاورة وبخاصة من قرية إدفا.

وبسبب من عدة عوامل سياسية هامة منها ما هو قديم نسبياً مثل حركة التأميمات التي شهدتها البلاد في الستينات، ومنها ما هو حديث نسبياً مثل تنامي التيارات الدينية المتطرفة في هذه المدينة منذ منتصف السبعينات، أصبح كبار الصاغة – والذين يتألفون في الغالب من المسيحيين – يحجمون عن الدخول بفوائضهم المالية في مشروعات صناعية أو تجارية ويفضلون الدخول بها في إنشاء العمارات السكنية وتسكين أبنائهم وأقاربهم ومعارفهم فيها فقط أو تركها خالية حالما يحتاجون إليها، أو اكتناز تلك الفوائض علي هيئة سبائك ذهبية أو علي هيئة عملات أجنبية وخصوصاً بعد تزايد أسعار هذه وتلك في الأونة الأخيرة.

وإذا كان لنا من تعليق علي هذا التوجه الاستثماري لأفراد هذه الفئة في مدينة سوهاج فليس إلا القول بأن هذا التوجه يكشف عن الكيفية التي يفرز بها النظام في مصر مشكلاته الاقتصادية والاجتماعية ويفاقمها. ذلك أنه في الوقت الذي استعان فيه النظام في منتصف السبعينات بالتيار الديني لمواجهة خصومه من الناصريين والشيوعيين، فإن أصحاب هذا التيار – أي أصحاب التيار الديني – قد تناموا في ظل الأزمة الاقتصادية التي خلقها النظام وخرجوا عن الدور الذي رسمه لهم هذا الأخير. غير أنه لما كان أصحاب هذا التيار قد أصبحوا يواجهون بعدوان شديد من قبل النظام الذي خرجوا علي الدور الذي رسمه لهم، فإنهم لم يجدوا أمامهم من موضوع يزيحون عليه عدوانهم سوي المسيحيين والمرأة. حيث درج أصحاب هذا التيار – ضمن ما

درجوا – علي التحرش والاعتداء علي المواطنين المصريين المسيحيين الأمر الذي يدفع بالأخيرين إلي الخوف علي حياتهم وحياة أبنائهم وممتلكاتهم ومشروعاتهم فلجأوا إلي الاكتناز بدلاً من الاستثمار. وهكذا أصبحت صورة النظام في مصر هي أنه في الوقت الذي يمد فيه يده للخارج طالباً القروض والمساعدات والمنح، فإن الكثير من مواطنيه يكتنزون أموالاً طائلة بسبب خوفهم من مخاطر حقيقية يتعرضون لها علي يد جماعات خلقها هو في مرحلة ما لمواجهة خصومه السياسيين.

(٧) كبار الملاك العقاريين – كان من أبرز مظاهر التحول الرأسمالي الذي شهدته مدينة سوهاج في العقدين الماضيين – وهو التحول الذي اتخذ طابعاً عقارياً بشكل واضح – اتساع رقعة هذه المدينة علي حساب الأراضي الزراعية الواقعة في كردونها. حيث اتسعت هذه الرقعة من حوالي ٢٢٥ فداناً عام ١٩٤٧ إلي حوالي ١٢٩٢ فداناً عام ١٩٨٠[٢٨] – وتحول بعض كبار ومتوسطي وصغار ملاكها الزراعيين من مجرد ملاك لتلك الأراضي إلي ملاك للعقارات السكنية وغير السكنية وإلي رأسماليين تجاريين وغير تجاريين، أو تحولهم – علي الأقل – إلي رأسماليين بالقوة، أي إلي ملاك لأراضي البناء التي يمكن أن يطرحوها للبيع في أي وقت وينخرطوا بأثمانها في أي نشاط رأسمالي بتلك المدينة. كما كان من بين هذه المظاهر أيضاً تبلور فئة من تجار وسماسرة بيع وشراء هذه الأراضي في هذه المدينة ونواحيها.

ومن الممكن تقسيم فئة كبار الملاك العقاريين في مدينة سوهاج إلي فئتين فرعيتين علي النحو التالي:

كبار ملاك أراضي البناء: إذا كان سماسرة أراضي البناء في مدينة سوهاج قد اتفقوا علي أن سعر المتر من الأرض الفضاء في كردون هذه المدينة يبلغ حوالي ٣٠٠ جنية في منتصف الثمانينات، فإنه يمكن إدراج الفرد الذي يملك ٧٠٠ متر فأكثر من هذه الأراضي ضمن كبار الملاك العقاريين فيها. لأنه بذلك يكون في حكم المالك لثروة نقدية تقدر بحوالي ٢٠٠ ألف جنية ويستطيع أن ينخرط بها في أي مشروع رأسمالي.

وعلي هذا الأساس أمكن حصر كبار ملاك أراضي البناء – أو الأراضي الزراعية التي أصبحت في حكم ذلك – في مدينة سوهاج من دفاتر ملكية الأراضي الفضاء المودعة بمكتب الضرائب العقارية بتلك المدينة. ولقد تبين من هذا الحصر أن عدد هؤلاء الملاك يبلغ حوالي ١٥ مالكاً[٢٩].

ولقد أمكن تصنيف الأصول الاجتماعية لهؤلاء الملاك في مجموعتين، إضافة إلي مجموعة ثالثة تضم كبار التجار والسماسرة الذين اشتروا حديثاً مساحات محددة من تلك الأراضي. والمجموعة الأولي من هذه المجموعات هي مجموعة كبار ومتوسطي الملاك الزراعيين الذي كانت أراضيهم الزراعية – أو البعض منها – يقع بالقرب من كردون المدينة ثم تحولت هذه الأراضي إلي أراضي للبناء بحكم الامتداد العمراني لتلك المدينة. وهؤلاء الملاك يبلغ قوامهم خمسة ولا تقل ملكية الواحد منهم من هذه الأراضي عن ثلاثة الآف متر مربع، وهم ينتمون جميعاً إلي العائلات الكبيرة والقديمة في مدينة سوهاج، وذلك مثل عائلات مازن والعارف ومقلد. والمجموعة الثانية تتألف من متوسطى وصغار الملاك الزراعيين الذين تحولت أجزاء من أراضيهم الزراعية إلي أراضي للبناء بمقتضي النمو العمراني للمدينة. وعدد هؤلاء الملاك يبلغ خمسة وتتراوح ملكية الواحد منهم من هذه الأراضي من أربعة الآف إلي ألف وسبعمائة متر مربع. وهم ينتمون إلي أسر أو عائلات غير مشهورة في تلك المدينة. أما المجموعة الثالثة والأخيرة فتتألف من التجار والسماسرة العقاريين الذين قاموا في الآونة الأخيرة بشراء مساحات محددة من تلك الأراضي لاستخدامها في مشروعات متنوعة أو للتجارة والسمسرة فيها. وهذه المجموعة يبلغ قوامها خمسة أفراد وتتراوح ملكية الواحد منهم من ثلاثة الآف وخمسمائة إلي تسعمائة متر مربع. وهم ينتمون إلي فئة التجار والسماسرة الذين ظهروا مع الانفتاح الاقتصادي والذين بلا أصول اجتماعية محددة.

كبار ملاك المباني غير المخصصة للسكن – بلغ عدد أصحاب المباني الكبيرة غير المخصصة للسكن في مدينة سوهاج – والتي يبلغ الإيجار السنوي لكل



منها ٢٠٠٠ فأكثر – ١٢ فرداً في منتصف الثمانينات. ولقد تبين من الدراسة الميدانية أن هؤلاء الأفراد ينتمون إلي مختلف الأقسام المهنية التي تتألف منها الطبقة العليا في المدينة. حيث اتضح أن من بينهم المحامي الكبير والتاجر الكبير والمقاول الكبير والرأسمالي الكبير الذي يمارس أنشطة متنوعة. ولعل اتجاه هؤلاء الأفراد إلي استثمار فوائضهم المالية في المجال العقاري يدلل علي تنوع أنشطتهم الاقتصادية من ناحية، وعلي تفضيلهم – أو إضطرارهم – للنمو الأفقي علي حساب النمو الرأسي في تلك المدينة من ناحية أخري.

(٨) كبار أصحاب المهن الحرة – واكب تفاقم المشكلات القانونية والصحية التي نتجت عن التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدها المجتمع المصري منذ عام ١٩٧٤ انتعاش سوق فئة أصحاب المهن الحرة في مدينة سوهاج، ومن ثم انتعاش الوضع الاجتماعي والطبقي لأصحاب هذه الفئة. وكان أصحاب هذه المهن في تلك المدينة ينقسمون إلي الفئتين الفرعيتين التقليديتين التاليتين:

★ كبار المحامين – ارتفع العدد الإجمالي للمحامين العاملين في مدينة سوهاج من حوالي ٦٥ محامياً عام ١٩٧٢ إلي حوالي ٩٥ محامياً عام ١٩٨٥[٣٠]. وكان عدد المحامين الكبار أو المشهورين منهم يبلغ حوالي ١٤ محامياً في هذا العام الأخير. وبحكم منطق التطور وحرية انتقال المحامون من مدينة لأخري فقد كان هؤلاء المحامين في مدينة سوهاج يتألفون من محامين تختلف أسماؤهم عن أسماء سابقيهم الذين كانوا موجودين فيها فيما بين أواخر الستينات وأوائل السبعينات.

ولقد ظل المحيط الريفي لهذه المدينة هو المصدر الأساسي لهؤلاء المحامين. حيث تبين أنه لا يوجد بين المحامين العشرة الذين تم اختيارهم كعينة ممثلة لهذه الفئة غير ثلاثة فقط موطنهم الأصلي هو مدينة سوهاج ذاتها، بينما أن أربعة منهم موطنهم الأصلي هو المحيط الريفي لتلك المدينة، واثنان منهم موطنهم الأصلي مركز أخميم، وواحد فقط موطنه الأصلي من خارج محافظة سوهاج كلية.

كما مما يدلل علي ذلك أنه في الوقت الذي اتضح فيه أن هناك ستة من بين

هؤلاء المحامين كان أباؤهم من ذوي الأملاك الزراعية المتوسطة وفوق المتوسطة (١٠–٧٠ فدانا)، فإنه لم يكن بينهم سوي اثنين كان والدهما من متوسطي التجار، وواحد فقط كان والده محامياً، وواحد فقط كان والده موظفاً كبيراً. ومعظم هؤلاء المحامين يقومون بتوظيف فوائضهم المالية في نفس المجال الذي يقوم نظراؤهم من بقية أفراد الطبقة العليا بتوظيف فوائضهم المالية فيه، ألا وهو مجال العقارات.

★ كبار الأطباء – ارتفع العدد الإجمالي للأطباء العاملين في مدينة سوهاج من حوالي ٩٠ طبيباً عام ١٩٧٤ إلي حوالي ١٣٤ طبيباً عام ١٩٨٥[٣١]. وكان وراء إرتفاع عدد هؤلاء الأطباء في تلك المدينة في الفترة المذكورة وفيما قبلها بقليل، عدة عوامل من أهمها كثرة خريجي كليات الطب بعد إقرار مبدأ مجانية التعليم، وقيام الحكومة في الستينات بإنشاء المستشفيات العامة والتخصصية في هذه المدينة وتعيين الأطباء فيها، وكثرة إصابة سكان هذه المدينة وسكان محيطها الريفي بالأمراض المتوطنة بعد الاعتماد علي نظام الري الدائم الذي واكب بناء السد العالي.

وكان عدد الأطباء الكبار أو المشهورين في هذه المدينة يبلغ حوالي ٢١ طبيباً عام ١٩٨٥، ويمثلون مختلف التخصصات في الطب، ويتألفون من بعض الأطباء الذين واصلوا شهرتهم منذ أواخر الستينات ومن بعض الأطباء حديثي التخرج الذين اكتسبوا الخبرة ونالوا الشهرة بمرور الوقت في تلك المدينة، فضلاً عن بعض الأطباء الذين كانوا من خارج مدينة سوهاج ذاتها.

وتكشف المواطن الأصلية لهؤلاء الأطباء عن أن أبناء المحيط الريفي لهذه المدينة قد أصبحوا يسيطرون علي هذه المهنة، ومن ثم علي أحد قنوات الترقي الطبقي فيها. فلقد تبين أن المواطن الأصلية لتسعة من بين الأربعة عشر طبيباً الذين تم اختيارهم كعينة ممثلة لهذه الفئة هو المحيط الريفي لتلك المدينة.

وإذا كانت الأصول الاجتماعية لكبار الأطباء في مدينة سوهاج قد ظلت، وإلي أواخر الستينات، تعكس قدراً ملحوظاً من التجانس – وذلك من ناحية أن هؤلاء الأطباء كانوا يتألفون من أبناء الطبقة القادرة علي إلحاق أبنائهم بالتعليم العالي – فإن الأصول



الاجتماعية لمشاهير الأطباء فيها حالياً قد أصبحت تعكس – خلافاً للسابق – قدراً كبيراً من اللاتجانس بسبب مجانية التعليم التي أتاحتها الثورة أمام مختلف طبقات الشعب. فلقد تبين أن هناك أربعة من بين هؤلاء الأطباء الأربعة عشر كان آباؤهم من ذوي الأملاك الزراعية الكبيرة والمتوسطة (١٠–٥٠ فدانا)، وأربعة آخرين كان آباؤهم من كبار التجار، وثلاثة كان آباؤهم من متوسطي الموظفين بالحكومة، وثلاثة أيضاً كان آباؤهم يعملون في مهن صغيرة مساعدة لأصحاب مكاتب مهن حرة.

ومعظم هؤلاء الأطباء يقومون بإستثمار فوائضهم المالية في مجال العقارات في مدينة سوهاج وخارجها. حيث لا يكاد يوجد بينهم طبيب واحد إلا ويملك عمارة ضخمة في هذه المدينة. ومما يضاف هنا أيضاً أن معظم هؤلاء الأطباء يميلون إلي إرسال أبنائهم للتعليم في الجامعات الأجنبية، وبخاصة إلي الجامعات الأمريكية منها، مما يدعو إلي القول أنهم بذلك ينتمون إلي الطبقة التي تسعي – سواء بوعي أو بدون وعي – إلي تكريس تبعية مصر فكرياً وثقافياً وعلمياً للبلاد الأوروبية والأمريكية.

الخاتمة

هكذا يتضح أن الطبقة العليا المعاصرة في مدينة سوهاج طبقة تفتقر إلي التجانس في كافة النواحي:

فهي من ناحية التكوين يغلب عليها الطابع التجاري والعقاري. حيث أنها تتألف من خليط من كبار المقاولين وكبار التجار وكبار الملاك العقاريين وكبار أصحاب شركات النقل وأصحاب المصانع الكبيرة وكبار أصحاب المهن الحرة.

وهي من ناحية الأصول التاريخية والاجتماعية تنتمي إلي مختلف مراحل التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي التي مر بها المجتمع المصري منذ ما قبل قيام ثورة يوليو ١٩٥٢. كما أنها تنحدر من مختلف الطبقات والفئات الاجتماعية في هذه المدينة ومحيطها الريفي بوجه عام. حيث أنها تنحدر من ملاك كبار وصغار للأراضي الزراعية – بل ومن أفراد كانوا معدمين أساساً – ومن تجار كبار ومتوسطين وصغار ومن موظفين بالحكومة وحرفيين... الخ.

وهي من ناحية النشاط الاقتصادي تتصف بالتعدد أكثر مما تتصف بالوحدة، أو أنها تتصف بالنمو الأفقي أكثر مما تتصف بالنمو الرأسي. ذلك أن التاجر الكبير مثلاً لا يقوم بتوظيف فوائضه المالية في تطوير أسلوبه وأسلوب معاملاته بحيث يتأهل بمرور الوقت لتصنيع السلع التي يزاول فيها نشاطه ويمد نشاطه إلي خارج إقليم سوهاج بل وإلي خارج مصر، وإنما يكتفي بدلاً من ذلك بتوظيف تلك الأموال في أكثر المجالات أماناً وضماناً وهو مجال العقارات من خلال قيامه بإنشاء العمارات السكنية وغير السكنية وشراء أراضي البناء. وما ينطبق علي هذا التاجر الكبير ينطبق أيضاً علي المقاول الكبير والمحامي الكبير والطبيب الكبير... الخ. والواقع أن النمو الأفقي الذي تتصف به هذه الطبقة في مدينة سوهاج لا يعدو إلا أن يكون صورة مصغرة للنمو نفسه الذي تتصف به هذه الطبقة علي المستوي القومي ككل، كما أنه لا يعدو إلا أن يكون ترجمة بنيوية – تاريخية لمحدودية سقف النمو المتاح أمام

الرأسمالية المصرية المعاصرة في ظل تبعيتها للرأسمالية العالمية.

ومن ناحية السيطرة – والتي فضلنا أن تكون علي هيئة عمل آخر مستقل - فقد اتضح أن هذه الطبقة تسيطر اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وثقافياً علي مدينة سوهاج ومحيطها الريفي. كما أنها تسيطر علي مراكز صنع وتنفيذ القرار في هذه المدينة من خلال سيطرتها علي المقاعد المخصصة لها في مجلس الشعب وسيطرتها وإحتوائها للقيادات السياسية والأمنية والقضائية والجامعية العاملة بتلك المدينة.

الجداول

جدول رقم (١)

توزيع أفراد العينة وفقاً لفئات السن

فئات السن	العدد
١٦ – ١٩ سنة	–
٢٠ – ٢٩ سنة	٤
٣٠ – ٣٩ سنة	٥
٣٠ – ٣٩ سنة	٥
٤٠ – ٤٩ سنة	٥
٤٠ – ٤٩ سنة	٢٩
٥٠ – ٥٩ سنة	٣٢
٦٠ سنة فأكثر	٣٠
الاجمالي	١٠٠

جدول رقم (٢)

توزيع أفراد العينة وفقاً لمستوى التعليم

مستوى التعليم	العدد
أمي	٩
يقرأ ويكتب	٢٩
شهادة الابتدائية	٥
شهادة الاعدادية	٧
شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها	١٢
شهادة فوق متوسطة	٣
شهادة عليا	٢١
شهادة ماجستير	١٢
شهادة دكتوراة	٢
الاجمالي	١٠٠

جدول رقم (٣)

توزيع أفراد العينة وفقاً للديانة

الديانة	العدد
مسلم	٨١
مسيحي	١٩
الاجمالي	١٠٠

جدول رقم (٤)

توزيع أفراد العينة وفقاً للحالة الاجتماعية

الحالة الاجتماعية	العدد
متزوج	٩٦
مطلق	٠٠
أرمل	٠١
منفصل	٠٠
خاطب	٢
أعزب	١
الاجمالي	١٠٠

جدول رقم (٥)

توزيع أفراد العينة وفقاً لأفراد الأسرة

عدد أفراد الأسرة	العدد
فردان	١
ثلاثة أفراد	٢
أربعة أفراد	١٣
خمسة أفراد	١٧
ستة أفراد	٢٢
سبعة أفراد	٢٦
ثمانية أفراد فأكثر	٢٩
الاجمالي	١٠٠

جدول رقم (٦)

توزيع أفراد العينة وفقاً للمهنة الحالية (العدد ١٠٠)

المهنة	العدد
مقاول أعمال	١٠
تاجر كبير	٣٢
صاحب مصنع كبير	١٢
صاحب مكتب كبير للنقل	١١
صاحب بنزينة	٤
تاجر كبير للذهب (صائغ كبير)	٧
محام كبير	١٠
طبيب كبير	١٤
أخري تذكر	
الاجمالي	١٠٠

جدول رقم (٧)

توزيع أفراد العينة وفقاً للموطن الأصلى

الموطن الأصلى	العدد
من مدينة سوهاج ذاتها	٦٦
من أرياف مدينة سوهاج	١٩
من أخميم ونواحيها	٧
من محافظة سوهاج	٧
من خارج محافظة سوهاج	١
أخري تذكر	—
الجملة	١٠٠

جدول رقم (٨)

توزيع أفراد العينة وفقاً لمهنة الأب

مهنة الأب	العدد
من ذوي الأملاك الزراعية (١٠ أفدنة فأكثر)	٢١
تاجر كبير	١٠
صائغ كبير	٧
تاجر متوسط	١٤
تاجر صغير	١٠
موظف كبير في الحكومة	٣
موظف متوسط في الحكومة	٤
موظف صغير في الحكومة	١
عامل حرفي	٥
عامل زراعي	٢
صاحب محل حرفي	١
بدون مهنة محددة	٢
أخري تذكر	٢٠
	١٠٠

جدول رقم (٩)

توزيع أفراد العينة وفقاً لتواريخ افتتاح مشروعاتهم أو مزاولة مهنتهم

تاريخ تأسيس المشروع أو مزاولة المهنة	العدد
من قبل سنة ١٩٥٢	٢٧
من سنة ٥٢–١٩٥٥	٥
من سنة ٥٦–١٩٦٠	١٥
من سنة ٦١–١٩٦٥	١٠
من سن ٦٦–١٩٧٠	٥
من سنة ٧١–١٩٧٥	٨
من سنة ٧٦–١٩٨٠	١٨
من سنة ٨١–١٩٨٥	١٢
الاجمالي	١٠٠

جدول رقم (١٠)

توزيع أفراد العينة من أصحاب المشروعات والشركات والمهنيين وفقاً لمصادر تمويل مشروعاتهم أو مكاتبهم

مصدر تمويل المشروع أو الشركة أو المكتب	تكرارات	٪
ورثته عن والدي	٣١	٢٨ر٢
بدأت بداية صغيرة وكبر المشروع أو المكتب مع الأيام	٦٢	٥٦ر٤
بعت جزءاً من أملاكي واشتغلت به في السوق	٧	٦ر٤
اشتغلت في بلد عربي عدة سنوات ووضعت كل مدخراتي في المشروع	٦	٥ر٤
أخري تذكر	٤	٣ر٦
الاجمالي	١١٠	٪١٠٠

الملاحق

ملحق رقم (١)

كشف بأسماء العائلات والأفراد الذين يمتلكون أراضي زراعية في حدود ٥ أفدنة فأكثر

في بندر سوهاج

في الفترة من ١٨٩٩ ـ ١٩٠٥[1]

اسم المالك	حجم الملكية بالفدان	اسم العائلة التي ينتمي اليها
ورثة المرحوم الشيخ أحمد العارف	٣٩٠	العارف
ورثة المرحوم محمد أفندي العارف	٣٧٦	العارف
الشيخ ياسين محمد العارف وأشقاؤه	٢١٨	العارف
حضرة عدالة بك العارف وأشقاؤه	١٩٧	العارف
حضرة عبد اللاه بك العارف وأشقاؤه	١٦١	العارف
الجملة بالتقريب	١٣٤١	العارف
ورثة المرحوم سعادة أحمد باشا رشيد	٢٧٨	رشيد
سيد بك سليمان	١٥٣	سليمان
حسانين بك مازن	١١٤	مازن
ورثة الشيخ أبو النور مازن	١٠٧	مازن
مصطفي أفندي مازن	٢٥	مازن

(١) تم استخراج بيانات هذا الملحق وتصنيفها من «مكلفات أطيان وأملاك بندر سوهاج في بداية الفترة التي تمتد من ١٨٩٩–١٩٠٥»، دار المحفوظات بالقلعة، القاهرة، الدفاتر من ١–٢٨. ولقد بلغت مساحة الأراضي الواقعة في زمام هذا البندر في ذلك الوقت حوالي ٣٥٠٠ فداناً، وعدد الحيازات ١٢٧٥ حيازة. وهذا الملحق يشمل العائلات والأفراد الذين يملكون ٥ أفدنة فأكثر.

اسم المالك	حجم الملكية بالفدان	اسم العائلة التى ينتمى اليها
علي أحمد مازن	٢٤	مازن
همام واسماعيل وأولاد أبو طالب مازن وأخوتهم	٢٤	مازن
الجملة بالتقريب	٣٠٤	
علي مصطفي الخولي	٣٤	الخولي
تمام رضوان الخولي وأخيه رشوان	٢١	الخولي
درويش مصطفي الخولي	١١	الخولي
خليفة أيوب الخولي	٩	الخولي
خليل محمد مصطفي الخولي	٩	الخولي
عبد الموجود ومحمد أولاد عبد الرحيم مصطفي الخولي	٩	الخولي
الجملة	٩٥	الخولي
أحمد حنفي بديوي	١٢٠	بديوي
بديوي أحمد بديوي	١٢	بديوي
محمد مصطفي بديوي	٥	بديوي
الجملة بالتقريب	١٣٧	بديوي
محمود حنفي الشريف	٤٥	الشريف
عبد المجيد عثمان حنفي الشريف	١٢	الشريف
الجملة بالتقريب	٥٧	الشريف
موسي حسن صبحي	٤٦	

اسم المالك	حجم الملكية بالفدان	اسم العائلة التى ينتمى اليها
نيدا أحمد عويس	٣٢	عويس
أحمد محمد الكبش وأخوته	٢٨	الكبش
محمد علي سالم	٢٥	الكبش
عيسي أفندي شكري	٢٢	الكبش
ورثة مصطفي عبد القادر وأخوته	٢١	الكبش
حرمة حفيظة بلت بدوية	٢٠	الكبش
حنفي محمد البوني	١٩	الكبش
الخواجة بشاي اروفائيل	١٧	الكبش
محمد حسين الشادي	١٤	الكبش
منصور محمد درويش	١٣	الكبش
أبو ربيع علي دمشيشة	١٣	الكبش
عبد الرحيم عبد الرحمن علي	١٠	الكبش
قاسم الشافعي	٩	الكبش
مصطفي جعفر وأخوته	٩	الكبش
أحمد نصر	٩	الكبش
شيخون فرج	٩	الكبش
محمد محمد مناع	٨	الكبش
علي سليمان علي	٨	الكبش
علي أفندي عيسي	٨	الكبش
خليل شحاته	٨	الكبش
عوض خليفة شحاته	٧	الكبش
عوض حسانين مقلد	٧	الكبش
حضرة محمد بيك أحمد حمادي	٧	الكبش
عبد الرحمن شحاته	٥	الكبش

ملحق رقم (٢)

كشف بأسماء العائلات والأفراد المالكين للأراضى الزراعية التى تبدأ من ٣ أفدنة فأكثر فى بندر سوهاج عام ١٩٤٨(١)

اسم المالك	مساحة الملكية		اسم العائلة التى ينتمى اليها المالك
	قيراط	فدان	
وقف أحمد باشا رشيد		١٤٨	رشيد
ورثة الشيخ محمد أحمد العارف وأشاؤه	٧	٤٤	العارف
ورثة عبد اللاه بك العارف وأشقاؤه	–	١٥	العارف
يوسف أفندي حافظ أحمد العارف	–	١٢	العارف
أحمد أبو الوفا أفندي حسن بك أحمد العارف	٢٠	٧	العارف
حضرة أمين بك العارف وشقيقه	–	٥	العارف
نعمة حسن بك أحمد العارف	٢٢	٥	العارف
أولاد الشيخ صالح محمد العارف	٣	٤	العارف
عبد الكريم أحمد محجوب العارف		٤	العارف
الجملة بالتقريب	٢	٩٨	العارف
أولاد تمام رضوان الخولي	٦	١٣	الخولي
ورثة درويش مصطفي الخولي	٩	١٠	الخولي

(١) تم استخراج وتصنيف هذه البيانات من «مكلفات أطيان وأملاك بندر سوهاج، في آخر الفترة من ١٩٤٠–١٩٤٨. دار المحفوظات بالقلعة، القاهرة»، الدفاتر من ١–٢٤. وفي حين ظلت مساحة الأراضي الزراعية التابعة لزمام بندر سوهاج علي ما كانت عليه عام ١٩٠٥ تقريباً، فإن عدد هذه الحيازات قد ارتفع من حوالي ١٢٧٥ حيازة الي حوالي ٢٣٤٤ حيازة.

اسم المالك	مساحة الملكية		اسم العائلة التى ينتمى اليها
	قيراط	الفدان	
عبد الموجود وعبد العزيز محمد أولاد مصطفي الخولي	١٣	٩	الخولي
عبد الفتاح محمد عثمان الخولي	١	٩	الخولي
ورثة حسين أيوب الخولي	٩	٦	الخولي
خليفة أيوب الخولي	١٤	٥	الخولي
تمام رضوان الخولي وأخيه رشوان	٤	٥	الخولي
عباس رشوان رضوان الخولي	١١	٣	الخولي
الجملة بالتقريب	٢١	٦٢	الخولي
أمين مصطفي مازن	–	٢٢	مازن
محمد حسنين مازن	–	١٣	مازن
وقف حسنة كريمة الشيخ أحمد مازن	–	١١	مازن
وقف الشيخ أبو النور بن مازن سليمان	–	٩	مازن
ورثة المرحوم الشيخ أحمد أبو النور مازن	١٠	٦	مازن
همام وإسماعيل أولاد أبو طالب مازن وأخوتهم	–	٦	مازن
ورثة علي أحمد مازن	١٣	٥	مازن
وقف أهالي من الست كريمة المرحوم الشيخ أبو النور مازن	–	٥	مازن
ورثة مصطفي أفندي مازن	–	٣	مازن
الجملة بالتقريب	٢٣	٥٨	مازن
محمد فهمي أفندي سيد بك سليمان	–	٨	سليمان
اسماعيل أفندي محمود سليمان	–	٨	سليمان
مصطفي أفندي سيد بك سليمان	–	٨	سليمان
الجملة بالتقريب	–	٢٤	سليمان

اسم المالك	مساحة الملكية		اسم العائلة التى ينتمى اليها
	قيراط	فدان	
وقف أهلي محمد محمد القلاوي	–	٧	القلاوي
حسانين محمد القلاوي	٢٢	٤	القلاوي
عبد الرحمن أحمد علي القلاوي	٧	٤	القلاوي
عبد العال أحمد علي القلاوي	٦	٤	القلاوي
عبد العزيز أحمد علي القلاوي	٦	٤	القلاوي
الجملة	١٥	٢٤	القلاوي
السيد أمين عثمان حنفي الشريف	١٣	١٤	الشريف
عبد المجيد عثمان حنفي الشريف	١٧	٧	الشريف
أحمد حنفي الشريف	١١	٤	الشريف
الجملة بالتقريب	١	٢٧	الشريف
ورثة عثمان حنفي بديوي	٨	٥	بديوي
ورثة محمود مصطفي بديوي	–	٤	بديوي
ورثة أحمد حنفي بديوي	–	٤	بديوي
حفيظة بنت حنفي بديوي	٢	٣	بديوي
الجملة بالتقريب	٣	١٦	بديوي
حفيظة بنت حنفي محمد حجي	١٦	٧	حجي
ورثة حسن وسليمان ولدا بكر خجي	١٢	٧	حجي
هريدي موسي حسن حجي	–	٤	حجي
الجملة بالتقريب	٨	١٩	حجي

اسم المالك	مساحة الملكية		اسم العائلة التى ينتمى اليها
	قيراط		
ورثة أحمد محمد الكبش واخوته	٩	١٤	الكبش
عبد العال محمود الكبش	١١	٥	الكبش
الجملة بالتقريب	٢٠	١٩	الكبش
وقف أهلي ابراهيم محمد حسن عويس	–	٤	عويس
الشيخ محمد ابراهيم محمد حسن عويس	–	٣	عويس
الجملة بالتقريب	–	٧	عويس
وقف أهلي باسم الشيخ عبد الموجود حلفي	–	٣٢	
ورثة مصطفي عبد القادر واخوته	–	١١	
علي سليمان علي	١٣	٧	
أحمد عمر	٩	٧	
محمد علي السناري	–	٧	
فراج مسعود	٥	٦	
عبد الموجود عبد القادر وعبد المجيد وبحري	١١	٥	
أورغلي حسن أغا ابراهيم	١	٥	
علي ومحمد ولدي أحمد مرزوق	–	٥	
وقف أهلي باسم عوض خليل علي ضاحية	–	٥	
حنا عبد المسيح ميخائيل	٢١	٤	
جناب شارل مارجو ماري ادوارد	١٢	٤	
شنودة افندي تادرس	١١	٤	
شريفة بنت فرغلي ربيع	٨	٤	
ابراهيم افندي ياسين واخوته	٧	٤	
منصور محمد درويش	–	٤	
محمد خليفة بكار	–	٤	

اسم المالك	مساحة الملكية		اسم العائلة التي ينتمى اليها
	قيراط		
بدوي مسعود ابراهيم	٢٠	٣	
ورثة رفاعي محمد	٢٠	٣	
بدوي عبد الكريم عبد الرحمن	١٧	٣	
أحمد عثمان السيد رجب البنا	١٥	٣	
خليل ابراهيم خلى	٦	٣	
علي ورضوان أولاد محمد رضوان	٥	٣	
سيد غنيم ابراهيم وعوض هاشم ولدي أحمد غنيم ابراهيم	٣	٣	
عوض خليفة شحاته وأخوته	٣	٣	
ورثة حسانين حسن شعبان وأخيه	١	٣	
أبو العلا عليو موسي عليو	–	٣	

الهوامش

الفصل الأول

(١) حول فكرة تفرد وضع المدينة في أي بلد من بلاد العالم، أنظر- Conray, M.E., The challenge of An Economic Development, D.C., Heath and Company Lexington, London, 1975, p. 37.

(٢) حول فكرة تفرد الوضع الطبقي في أية مدينة، أنظر، ف.ف. كوستللو: علم الاجتماع الحضري – التمدين في الشرق الأوسط، ترجمة بابكر قادر، دار القلم، بيروت، ١٩٨٠، ص ١١٧، محمد الجوهري وعلياء شكري: علم الاجتماع الريفي والحضري، ط١، دار المعارف، ١٩٨٠، ص ٤٦٦، السيد الحسيني (إشراف): التدرج (المجلد الثالث): المسح الاجتماعي الشامل للمجتمع المصري ١٩٥٢–١٩٨٠، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ١٩٨٥، ص ٣٢٩.

(*) أنظر، محمود جاد: التركيب الطبقي للمدينة المصرية في العصر الحديث، الطبقة الأولي، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٩٤، ص ٧٧.

(٣) تجدر الاشارة إلي أن كل قرية أو مجموعة من القري المصرية في أواخر القرن الثامن عشر كانت تمثل وحدة إدارية ومالية مستقلة تسميها دفاتر الإلتزام بـ «المقاطعة»، وتسميها سجلات المحكمة الشرعية وسجلات إسقاط القري – وهي السجلات المتعلقة بعمليات التنازل عن حصص الإلتزام – وسجلات الديوان العالي والمصادرة المعاصرة بـ «الناحية». وعلي الرغم من أن سوهاج كانت تسمي بالـ «ناحية» قبل أن تتحول إدارياً من ناحية إلي بندر، فإننا سنطلق عليها قرية هنا لما ينطوي عليه هذا الاسم من دلالات من منظور علم الاجتماع تستقيم والخط العام الذي

تنتهجه الدراسة الحالية. لمزيد من التفصيلات حول مسميات «الولاية» و «الناحية» و «القرية» في أواخر عصر الالتزام، أنظر، عبد الرحيم عبد الرحمن: الريف المصري في أواخر القرن الثامن عشر، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٨٦، ٢٥.

(٤) أنظر، محمد رمزي: القاموس الجغرافي للبلاد المصرية من عهد قدماء المصريين إلي سنة ١٩٤٥، القسم الثاني – البلاد الحالية، الجزء الرابع – مديريات أسيوط وجرجا وقنا وأسوان ومصلحة الحدود، طبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٦٣، ص ١٢٨.

(٥) ياقوت الحموي: معجم البلدان، المجلد الخامس – من عشرة مجلدات، ط١، مطبعة السعادة، القاهرة، ١٣٢٤هـ – ١٩٠٦م، ص ١٧٩.

(٦) انظر محمد رمزي: القاموس الجغرافي للبلاد المصرية، القسم الثاني – الجزء الرابع، مصدر سابق، ص ١٢٨.

(٧) يشمل مجتمع وسط الصعيد حالياً النصف الجنوبي من محافظة أسيوط إضافة إلي كل محافظة سوهاج، راجع، جمال حمدان: شخصية مصر – دراسة في عبقرية المكان، جـ٢، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٨٤، ص ١٦٢.

(٨) تجمع المصادر التاريخية علي أن هذه القبيلة هي إحدي القبائل التي هاجرت من المغرب العربي إلي مصر واستقرت فيها في غرب الدلتا عدة سنوات. وأنه لما نشب الصراع بينها وبين قبيلة «زنارة» المجاورة أمر السلطان «برقوق» عام ٧٨٢هـ / ١٣٨٠م بنقل هذه القبيلة من هذه المنطقة إلي مديرية جرجا. وكان السلطان برقوق يهدف من وراء ذلك إلي إنهاء الصراع الدائر بين هذه القبيلة وبين قبيلة «زنارة» من ناحية، ومساعدة هذه القبيلة له في إرغام القبائل العربية في الصعيد علي دفع الخراج المفروض عليها للحكومة المركزية في القاهرة من ناحية أخري، انظر، ب، س. جيرار: الزراعة، الصناعات، الحرف والتجارة في علماء الحملة الفرنسية – وصف مصر: موسوعة الحياة الاقتصادية في مصر في القرن الثامن عشر، الجزء الأول، المجلد الأول، ترجمة زهير الشايب ط٢، مكتبة الخانجي بمصر، القاهرة، ١٩٧٩، ص ٣٥، ليلي عبد اللطيف أحمد: الصعيد في عهد شيخ العرب همام، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٧م ص ص ٣٢، ٧٧.

(٩) انظر، ليلي عبد اللطيف أحمد: الصعيد في عهد شيخ العرب همام، مرجع سابق، ملحق رقم ٤، ٨٥.

(١٠) المقصود بالقيراط (ط) هو ١/٢٤ من مساحة زمام أية قرية أو ناحية مهما كانت هذه المساحة. وكان النظام المالي والإداري لنظام الإلتزام يقضي بتقسيم أراضي القري والنواحي إلي ٢٤ قيراطاً، أنظر، لانكريه: النظام المالي والإداري في مصر العثمانية في علماء الحملة الفرنسية، وصف مصر – موسوعة الحياة الاقتصادية في مصر في القرن الثامن عشر، الجزء الثاني، مرجع سابق، ص ٢١.

(١١) انظر، ليلي عبد اللطيف أحمد: الصعيد في عهد شيخ العرب همام، مرجع سابق، ملحق رقم ٤، ص ص ١٦٤ – ١٦٥.

(١٢) أنظر، المرجع السابق، ص ١٠٨.

(١٣) تتبع فرشوط حالياً مركز نجع حمادي – محافظة قنا ويذكر محمد رمزي أنها ظلت قاعدة لقسم فرشوط الذي أنشيء فيها في عام ١٨٢٩م إلي أن تم نقله منها الي نجع حمادي عام ١٨٨٦م، أنظر القاموس الجغرافي للبلاد المصرية، القسم الثاني – الجزء الرابع، مصدر سابق، ص ١٩٨.

(١٤) أنظر، ب . س: جيرار: الزراعة، الصناعات، الحرف والتجارة، مصدر سابق، ص ٣٨، ليلي عبد اللطيف: الصعيد في عهد شيخ العرب همام، مرجع سابق، ص ص ١٠٨ - ١٠٩.

(١٥) أنظر، ليلي عبد اللطيف أحمد: الصعيد في عهد شيخ العرب همام، مرجع سابق، ص ١٠٢.

(١٦) عجائب الآثار في التراجم والأخبار، الجزء الثاني، تحقيق وشرح حسن جوهر وآخرون، لجنة البيان العربي، القاهرة، ١٩٦٤، ص ٣٥٠.

(١٧) أنظر، ب. س. جيرار: الزراعة، الصناعة، الحرف والتجارة، مصدر سابق، ص ٣٥.

(١٨) عجائب الآثار في التراجم والأخبار، الجزء الثاني، مصدر سابق، ص ٣٥١.

(١٩) المصدر السابق، ص ٣٥٠.

(٢٠) أنظر، ليلي عبد اللطيف أحمد: الصعيد في عهد شيخ العرب همام، مرجع سابق، ص ص ١٤٨ – ١٤٩.

(٢١) كانت الكاشفيات في مصر تتركز في الصعيد عموماً وفي المنطقة الممتدة إلي الجنوب من منفلوط خصوصاً. وكانت هذه الكاشفيات تتصف بعدم التناسق في التوزيع والقرب من بعضها البعض، فضلاً عن صغر المساحة. ولقد نجم عن هـذا أن صغار المدن أو كبار القري أصبحت مراكز إدارية لهذه الكاشفيات. وكان من أهم هذه الكاشفيات في الصعيد الجيزة والفيوم والبهنسا والأشمونين ومنفلوط وأسيوط وأبو تيج وطما وطهطا وأخميم والجزيرة وسوهاج والعسيرات وفرشوط وبهجورة وحوف وقنا والأقصر وأرمنت والاخصاص وإسنا وأسوان. وكان الهدف من وراء اقامة هذه الكاشفيات، علي ما يبدو، هو الحد من اضطرابات العربان في الصعيد وبخاصة اضطرابات عربان الهوارة منهم، أنظر، عبد الرحيم عبد الرحمن، الريف المصري في القرن الثامن عشر، مرجع سابق، ص ٣٣.

(٢٢) يذكر الشيخ «الشربيني» عن أصل كلمة «الكاشف» أن هذا الأخير سمي هكذا: «لأنه يكشف عن الإقليم المتولي عليه، ويزيل ما فيه من المفاسد والظلم ويمكن الجسور ويزيل اللصوص. وكان هذا عادة كل كاشف تولي في قديم الزمان يسير سيرة حسنة، ويمر علي البلاد، وإذا أقبل علي قرية يقرع الطبل فيخاف منه أهل البدع وأرباب المفاسد ويرتحلون خوفاً منه»، يوسف الشربيني: هز القحوف في شرح قصيدة أبي شادوف، الجزء الأول والثاني، إعداد ونشر محمد قنديل البلقي بعنوان «قريتنا المصرية قبل الثورة»، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٦٣، ص ١٩٤.

(٢٣) أنظر، عبد الرحيم عبد الرحمن: الريف المصري في القرن الثامن عشر، مرجع سابق، ص ٣٣.

(٢٤) انظر، علي مبارك: الخطط التوفيقية، الجزء الثاني عشر، ط١، المطبعة الكبري الأميرية ببولاق، ١٣٠٦هـ / ١٨٨٨م، ص ٦٦.

(٢٥) أنظر، هيلين آن ريفيلين: الاقتصاد المصري في مستهل القرن ١٩م، ترجمة أحمد عبد الرحيم مصطفي ومصطفي الحسيني، القاهرة، ١٩٦٧م، ص ٥١، لانكريه: النظام المالي والاداري في مصر العثمانية في علماء الحملة الفرنسية وصف مصر: موسوعة الحياة الاقتصادية في مصر في القرن الثامن عشر، الجزء الثاني، مصدر سابق، ص ٣٣، عبد الرحيم عبد الرحمن: الريف المصري في القرن الثامن عشر، مرجع سابق، ص ٥١.

(٢٦) كانت كل قرية من قري مصر في عهد الحملة الفرنسية تضم عدداً من المشايخ، وكان كل واحد من هؤلاء المشايخ يرأس عائلة أو عشيرة. ومع نهاية القرن الثامن عشر أصبح لكل قرية شيخاً واحداً يسمي بشيخ البلد. وكان ذلك من استحداث الحملة الفرنسية علي نحو ما أشار «الجبرتي»، إنظر، محمود عودة: القرية المصرية بين التاريخ وعلم الاجتماع، مكتبة سعيد رأفت، جامعة عين شمس، القاهرة، ١٩٧٥، ص ٢٠٤.

(٢٧) إنظر، المرجع السابق، ص ١٥٥.

(٢٨) أنظر عبد الرحيم عبد الرحمن: الريف المصري في القرن الثامن عشر، مرجع سابق، ص ص ٣٧ – ٣٨.

(٢٩) انظر، المرجع السابق، ص ص ٣٩ – ٤٠، محمود عودة: القرية المصرية...، مرجع سابق، ص ٢١٣.

(٣٠) أنظر، عبد الرحيم عبد الرحمن: الريف المصري في القرن الثامن عشر، مرجع سابق، ص ٤٣.

(٣١) أنظر، هيلين آن ريفيلين: الاقتصاد المصري في مستهل القرن ١٩م، مرجع سابق ص ٤٩.

(٣٢) أنظر، عبد الرحيم عبد الرحمن: الريف المصري في القرن الثامن عشر، مرجع سابق، ص ٤٢.

(٣٣) أنظر، المرجع السابق، ص ٤٢.

(٣٤) أنظر، المرجع السابق، ص ص ٤٣ – ٤٤.

(٣٥) هز القحوف في شرح قصيدة أبي شادوف، جـ٢، القاهرة، ١٨٩٠، ص ١١٧.

(٣٦) المصدر السابق، ص ١١٧.

(٣٧) أنظر، عبد الرحيم عبد الرحمن: الريف المصري في القرن الثامن عشر، مرجع سابق، ص ص ٤٧ – ٥٠.

(٣٨) أنظر، لانكريه: النظام المالي والإداري في مصر العثمانية، مصدر سابق، ص ٢٧، عبد الرحيم عبد الرحمن: الريف المصري في القرن الثامن عشر، مرجع سابق، ص ٥١.

(٣٩) أنظر، الجبرتي: عجائب الآثار في التراجم والأخبار، الجزء الرابع، تحقيق وشرح حسن جوهر وعمر الدسوقي، لجنة البيان العربي، القاهرة، ١٩٦٦، ص ٢٠٧.

(٤٠) أنظر، عبد الرحيم عبد الرحمن: الريف المصري في القرن الثامن عشر، مرجع سابق، ص ص ٥٢ – ٥٣.

(٤١) المرجع السابق، ص ص ٥٣ – ٥٤.

(٤٢) الجبرتي: عجائب الآثار في التراجم والأخبار، الجزء السابع، تحقيق وشرح حسن جوهر وآخران، ط١، لجنة البيان العربي، القاهرة، ١٩٦٧، ص ٢٣٣.

(٤٣) المصدر السابق، ص ٢٣٣.

(٤٤) الجبرتي: عجائب الآثار في التراجم والأخبار، الجزء السابع، مصدر سابق، ص ص ٢٣٤ – ٢٣٥.

(٤٥) المصدر السابق، ص ٢٣٣.

(٤٦) المصدر السابق، ص ٢٣٤.

(٤٧) المصدر السابق، ص ٢٣٥.

(٤٨) أنظر، محمود عودة: القرية المصرية بين التاريخ وعلم الاجتماع، مرجع سابق، ص ٢١٣.

(٤٩) أنظر، المرجع السابق، ص ص ٢٠٨ – ٢٠٩.

(٥٠) انظر، المرجع السابق، ص ٢١٤.

(٥١) أنظر، عطية الصيرفي: عمال التراحيل، ط١، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ١٩٧٥، ص ٤٨.

(٥٢) أنظر، ج. بير: دراسات في التاريخ الاجتماعي لمصر الحديثة، ترجمة عبد القادر لاشين وعبد الحميد فهمي الجمال، ط١، مكتبة الحرية الحديثة، جامعة عين شمس، ١٩٧٦، ص ١٤٠.

(٥٣) راجع، علي مبارك: الخطط التوفيقية، الجزء الثاني عشر، مصدر سابق، ص ٦٥.

(٥٤) أمين سامي باشا: تقويم النيل، المجلد الأول من الجزء الثالث (١٨٤٨ – ١٨٧٩م)، دار الكتب المصرية، ١٩٣٦.

(٥٥) الخطط التوفيقية، الجزء الثاني عشر، مصدر سابق، ص ص ٦٥ – ٦٦.

(٥٦) انظر المدينة المصرية. محمود جاد.

(٥٧) أنظر، الملحق رقم (١).

(٥٨) أنظر، تعداد سكان القطر المصري لسنة ١٩٠٧، نظارة المالية، المطبعة الأميرية بمصر ١٩٠٩، الجدول الحادي والعشرون، ص ص ٣٣٣ – ٣٤٥.

(٥٩) أنظر، المصدر السابق، المواضع نفسها.

(٦٠) أنظر، المصدر السابق، المواضع نفسها.

(٦١) انظر، المصدر السابق، ص ٣٣٤.

(٦٢) Population Census of Egypt, 1937, Ministry of Finance, Statistical and Census Departement, 1940, Table IX, P. 52.

(٦٣) بلغ اجمالي مساحة هذا الزمام في ذلك الوقت ٣٥٢٨ فداناً بالضبط، أنظر الملحق رقم ١ من الملحقين المرفقين.

(٦٤) أنظر، الملحق السابق.

(٦٥) أنظر، الملحق نفسه.

(٦٦) أنظر، الملحق السابق.

(٦٧) أنظر تعداد سكان القطر المصري لسنة ١٩٠٧، مصدر سابق، ص ص ٣٣٣ – ٣٤٥.

(٦٨) أنظر، المصدر السابق، المواضع نفسها.

(٦٩) أنظر، الملحق رقم ١.

(٧٠) أنظر، الملحق السابق.

(٧١) أنظر، تعداد سكان القطر المصري لسنة ١٩٠٧، مصدر سابق، ص ص ٣٣٢ – ٣٤٥.

(٧٢) أنظر، المصدر السابق، المواضع نفسها.

(٧٣) أنظر، المصدر السابق، ص ٣٤٥.

(٧٤) لعل من بين هذه الدراسات دراستين محددتين هما، أحمد مصطفي النحاس: مدينة سوهاج – دراسة في جغرافية المدن، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الأداب بسوهاج، ١٩٨٥، وأنتوني سوريال عبد السيد: مدينة سوهاج في الحياة السياسية المصرية – من يناير ١٩٢٤ إلي مايو ١٩٣٦، كلية الآداب بسوهاج، ١٩٨٦.

(٧٥) أنظر، تعداد سكان المملكة المصرية لسنة ١٩٤٧، الجزء الأول، الكراسة رقم ٣، مديرية جرجا، المطبعة الأميرية بالقاهرة، ١٩٥٢، الجدول الأول، ص ١.

(٧٦) أنظر، المصدر السابق، ص ١.

(٧٧) أنظر، تعداد سكان القطر المصري لسنة ١٩٠٧، مصدر سابق، الجدول الخامس، ص ٣٢.

(٧٨) أنظر، محمود جاد: التضخم الحضري وسكني المقابر، جدول رقم ٢٨.

(٧٩) أنظر، ج. بير: دراسات في التاريخ الاجتماعي لمصر الحديثة، مرجع سابق، ص ١٤٦.

(٨٠) تم استخراج هذه النسب من تعداد سكان القطر المصري لسنة ١٩١٧، الجزء الثاني، مصلحة عموم الإحصاء، ١٩٢٠، الجدول الثاني، ص ص ٢٧٧ – ٣٠٥.

(٨١) أنظر، تعداد سكان المملكة المصرية لسنة ١٩٤٧، الجزء الأول، الكراسة رقم ٣ – مديرية جرجا، مصدر سابق، ص ١.

(٨٢) أنظر، ج. بير: دراسات في التاريخ الاجتماعي لمصر الحديثة، مرجع سابق، ص ص ١١١ – ١١٢.

(٨٣) للتأكد من صحة ذلك قارن الأرقام والإحصاءات الواردة في تعداد المملكة المصرية لسنة ١٩٣٧، الكراسة رقم ٣ – مديرية جرجا، مصلحة عموم الإحصاء، ١٩٤٠، الجدول التاسع، ص ٦٩ بنظيراتها الواردة في كراسة تعداد مديرية جرجا لسنة ١٩٢٧، مصلحة عموم الإحصاء، ١٩٣٠، الجدول الخامس، ص ص ٣٢-٣٣، وكذلك مجمل البيانات الواردة في الجدول التاسع بهذا المصدر الأخير.

(٨٤) أنظر، تعداد سكان المملكة المصرية لسنة ١٩٤٧، الجزء الأول، الكراسة رقم ٣ – مديرية جرجا، مصدر سابق، الجدول الأول، ص ١.

(٨٥) قارن في هذا الصدد البيانات الواردة في تعداد المملكة المصرية لسنة ١٩٣٧، الكراسة رقم٣، مديرية جرجا، مصدر سابق، الجدول التاسع، ص ٩ بالبيانات الواردة في تعداد

سكان المملكة المصرية لسنة ١٩٤٧، الجزء الأول، الكراسة رقم ٣، مديرية جرجا، الجدول الرابع، ص ٦٧.

(٨٦) أنظر، تعداد سكان المملكة المصرية لسنة ١٩٤٧، الجزء الأول، الكراسة رقم ٣، مديرية جرجا، مصدر سابق، ص ١.

(٨٧) أنظر، أحمد النحاس: مدينة سوهاج – دراسة في جغرافية المدن، مرجع سابق، ص ٥١.

(٨٨) أنظر، الملحق رقم ١.

(٨٩) أنظر، تعداد سكان القطر المصري لسنة ١٩٤٧، الكراسة رقم ٣ – مديرية جرجا، مصدر سابق، ص ٦٦.

(٩٠) أنظر، المصدر السابق، الموضع نفسه.

(٩١) تم حساب الملكية الاجمالية لكل عائلة من هذه العائلات – وذلك في الفترة من ١٩٤٠/١٩٤٨ – علي أساس الفرد أو الأسرة التي ينتمي إليها هذا الفرد ويملك ثلاثة أفدنة فأكثر. للمزيد من التفصيلات، أنظر الملحق رقم ٢.

(٩٢) أنظر، الملحق رقم ٢.

(٩٣) أنظر، تعداد سكان المملكة المصرية لسنة ١٩٤٧، الجزء الأول، الكراسة رقم ٣ – مديرية جرجا، مصدر سابق، ص ١١١.

(٩٤) أنظر، تعداد مديرية جرجا لسنة ١٩٤٧، مصدر سابق، الجدول العاشر، ص ص ١٢٠ – ١٢١.

(٩٥) أنظر، المصدر السابق، الجدول العاشر، ص ص ١١٦ – ١١٧.

(٩٦) تم استخراج الأرقام المتعلقة بالعدد الاجمالي لأصحاب كل مهنة من هذه المهن الفرعية المذكورة من تعداد سكان المملكة المصرية لسنة ١٩٤٧، الجزء الأول، الكراسة رقم ٣ – مديرية جرجا، مصدر سابق، الجدول العاشر، ص ص ١١٦ – ١٢١.

(٩٧) أنظر، الملحق رقم ٢.

(٩٨) تم استخراج هذه الأرقام من تعداد سكان المملكة المصرية لسنة ١٩٤٧، الجزء الأول، الكراسة رقم ٣ – مديرية جرجا، مصدر سابق، الجدول العاشر، ص ص ١١٠ – ١١١.

(٩٩) أنظر، الملحق رقم ٢.

(١٠٠) أنظر، الإحصاء الصناعي والتجاري لسنة ١٩٤٧، مصدر سابق، ص ٢٨١. (١٠١) أنظر، تعداد سكان المملكة المصرية لسنة ١٩٤٧، الجزء الأول، الكراسة رقم ٣ – مديرية جرجا، مصدر سابق، ص ص ١١١ – ١١٢.

الفصل الثاني

(١) أنظر، الملحق رقم ٧.

(٢) أنظر، الكشف الخاص بأسماء تجار الجملة بالمكتب الفرعي التابع لجهاز التعبئة العامة والاحصاء بمدينة سوهاج في العام المذكور.

(٣) مما تجدر الإشارة إليه هنا هو أن إجمالي عدد أصحاب عربات النقل في مدينة سوهاج عام ١٩٨٥ كان يبلغ – وفقاً لبيانات جمعية نقل البضائع بهذه المدينة – ١٤٠ فرداً بينما أن عددهم الإجمالي علي مستوي المحافظة كان يبلغ ٤٠٠ فرد (لاحظ أنها جمعية تطوعية).

(٤) يذكر أن العدد الإجمالي لمحلات الصاغة يبلغ في ذلك العام – ووفقاً لبيانات مكتب الدمغة والموازين – ١٣٠ محلاً.

(٥) تقدير تقريبي بمساعدة الأستاذ الأمين أبو كريته نقيب المحامين بتلك المدينة.

(٦) مستخرج من الكشف الخاص بأسماء الأطباء المقيدين بمكتب الصحة بمدينة سوهاج عام ١٩٨٥.

(٧) بعض الباحثين يعتبرون هذه الأداة أسلوباً بحثياً وليس أداة ويستعينون بها علي هذا الأساس. ومن هؤلاء الباحثين المختار الهراسي: منهج السيرة الذاتية في السوسيولوجيا في جماعة من الباحثين الأكاديميين: اشكاليات المنهاج في الفكر العربي والعلوم الانسانية، ط٢، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب، ١٩٨٧، ص ٨٥، سليم نصر وكلود دوبار: الطبقات الاجتماعية في لبنان – مقاربة سوسيولوجية، ط١، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ١٩٨٢، ص ٣.

الفصل الثالث

(١) للتعرف علي هذه المراحل راجع كتابنا: التركيب الطبقي للمدينة المصرية في العصر الحديث، مرجع سابق، ص ٨٧.

(٢) أنظر التعداد العام للسكان ١٩٦٠، مصلحة الاحصاء والتعداد بالجمهورية العربية المتحدة، ١٩٦٢، محافظة سوهاج، الجدول الثالث، ص ١.

(٣) أنظر، المصدر السابق، الجدول الثالث، ص ٥.

(٤) أنظر، تعداد المملكة المصرية لسنة ١٩٤٧، الجزء الأول، الكراسة رقم ٣ – مديرية جرجا، مصدر سابق، الجدول الرابع، ص ٦٦، التعداد العام للسكان سنة ١٩٦٠، محافظة سوهاج، مصدر سابق، ص ٥.

(٥) أنظر، التعداد العام للسكان والاسكان، ١٩٦٠، الجزء الأول، محافظة سوهاج، مصدر سابق، ص (هـ).

(٦) أنظر، بيان الأراضي الزراعية وما في حكمها من الأراضي الأخري الواقعة في زمام مدينة سوهاج والتي تم الاستيلاء عليها من كبار الملاك الزراعيين في تلك المدينة وذلك بموجب أحكام القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١، نسخة رقم (٥)، مرجع رقم ٥٢٨ ت س/٧٤، الجزء الثاني، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، مايو ١٩٧٤، ص ٧٢.

(٧) أنظر، كشوف مكلفات الأطيان ببندر سوهاج في الفترة من ٦٦–١٩٧٧، مكتب الضرائب العقارية بمدينة سوهاج، كشف رقم ٤.

(٨) من معلومات مستقاة من مقابلة أجريت مع أحد كبار المسئولين الحكوميين العاملين بالمكتب الإقليمي لوزارة التموين بمدينة سوهاج.

(٩) أنظر، التعداد العام للسكان والإسكان ١٩٧٦، النتائج التفصيلية، محافظة سوهاج، الجزء الأول، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ١٩٧٨، ص ٣٤.

(١٠) كان عدد الوزارات في مصر في أواخر الستينات يبلغ حوالي ٢٠ وزارة.

(١١) الواقع أن هذا الحكم لا ينطبق علي شريحة كبار الملاك الزراعيين في هذه المدينة فقط، وإنما ينطبق أيضاً علي هذه الشريحة في بقية مدن وقري محافظة سوهاج. ولا أدل علي ذلك من أن جملة مساحة الأراضي الزراعية التي تم انتزاعها من كبار الملاك الزراعيين في هذه المحافظة – وذلك بموجب قوانين الإصلاح الزراعي المختلفة – قد بلغت ٩٧٧٩ فداناً فقط، أي بنسبة ٤ر١٪ لإجمالي ما تم إنتزاعه من الأراضي الزراعية علي مستوي الجمهورية. ومما يدلل علي ذلك أيضاً أنه لم يستفد من هذه الأراضي التي تم انتزاعها من كبار الملاك في تلك المحافظة سوي ٨٣٣٣ أسرة ريفية، أي بنسبة ٤ر٢٪ لإجمالي عدد الأسر التي استفادت من مثل تلك الأراضي علي مستوي الجمهورية، راجع: الكتاب الاحصائي السنوي لجمهورية مصر العربية ٥٢ – ١٩٨٥، مصدر سابق، ص ص ٧٧ – ٧٨.

(١٢) تم تحديد واستخراج أملاك هذه العائلات في الفترة من ٦٦–١٩٧٧ من كشوف مكلفات الأطيان الخاصة ببندر سوهاج والمودعة بمصلحة الضرائب العقارية بمدينة سوهاج، والبالغ عددها ٢٨ كشفاً.

(١٣) تجدر الإشارة إلي أنه تم انتزاع ما يقرب من ٣٢ فداناً وربع الفدان من الوقف الأهلي لهذا الشيخ بموجب صدور القرار رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٧ بغرض تنفيذ أحد المشروعات الحكومية عليها. وبالتالي فإنه لم يتبق من وقف هذا الشيخ سوي أقل قليلاً من فدانين، أنظر، الكشف رقم ٢٤ من الكشوف الخاصة بمكلفات الأطيان ببندر سوهاج في الفترة من ٦٦–١٩٧٧.

(١٤) بلغ عدد تجار الجملة في هذه المدينة ٤٤ تاجراً عام ١٩٧٤، أنظر، تعداد المنشآت لعام ١٩٧٢، النتائج التفصيلية، المجلد الأول، محافظة سوهاج، مرجع رقم ١/٦٦١٣م ت/٧٩، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، يوليو ١٩٧٩، الجدول الثاني، ص ٤٢.

(١٥) يعد هذا الرقم رقماً تقريبياً تم تحديده استناداً إلي معلومات مستقاه من مكتب نقيب المحامين بسوهاج.

(١٦) هذا العدد عدد تقريبي تم تحديده بعد مناقشات مستفيضة أجريت مع بعض كبار الأطباء العاملين بالمدينة بعد تعذر تحديد عددهم من خلال مكتب وزارة الصحة بها.

(١٧) قارن في هذا الصدد التعداد العام للسكان والاسكان ١٩٧٦، النتائج التفصيلية – الجزء الأول،



محافظة سوهاج، مصدر سابق، الجدول العاشر، ص ٤١٧ بالتعداد العام للسكان والإسكان ١٩٨٦، المجلد الثاني، النتائج النهائية، محافظة سوهاج، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ١٩٩٠، الجدول رقم ١٦، ص ص ٢٤٩ – ٢٥١.

(١٨) قارن المصدرين السابقين؛ المصدر الأول، الجدول الثامن عشر، ص ٤٩٨ والمصدر الثاني، الجدول رقم ٤، ص ٦٧.

(١٩) أنظر، أحمد النحاس: مدينة سوهاج، مصدر سابق ص ٥٧.

(٢٠) أنظر التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت، ١٩٨٦، النتائج الأولية، محافظة سوهاج، مصدر سابق، ص ١٠.

(٢١) أنظر، التعداد العام للسكان والإسكان ١٩٨٦، المجلد الثاني – النتائج النهائية، محافظة سوهاج، مصدر سابق، جدول رقم ١٤، ص ص ٢٤١ – ٢٤٣.

(٢٢) أنظر، سجل قيد المقاولين بمحافظة سوهاج للفترة من ١٩٧٠ إلي ١٩٧٥، مديرية الإسكان بتلك المحافظة.

(٢٣) أنظر، سجل قيد المقاولين بمحافظة سوهاج للأعوام ٨٠–١٩٨٥، مديرية الإسكان بمحافظة سوهاج.

(٢٤) أنظر، تعداد المنشآت لعام ١٩٧٢، النتائج التفصيلية – المجلد الأول، محافظة سوهاج، مصدر سابق، ص ٤٢.

(٢٥) هذا التقدير تقدير مبدئي وشفاهي من مدير الغرفة التجارية بسوهاج.

(٢٦) أنظر الكشف المقيد به أسماء أصحاب هذه المكاتب والشركات بجمعية نقل البضائع في مدينة سوهاج عام ١٩٨٦/٨٥.

(٢٧) معلومات مستقاه من مكتبة التمغة والموازين في مدينة سوهاج في الفترة من ٧٠–١٩٨٥.

(٢٨) أنظر، أحمد النحاس: مدينة سوهاج – دراسة في جغرافية المدن، مرجع سابق، ص ٥٧.

(٢٩) قام الباحث بهذا الحصر من واقع دفاتر ملكية الأراضي الفضاء في بندر سوهاج التي تغطي الفترة من ٨٧–١٩٩٠ والمودعة بمكتب الضرائب العقارية بتلك المدينة. وتجدر الإشارة إلي أن المسئولين في هذا المكتب لم يبدأوا في هذا الحصر إلا في عام ١٩٧٨ ثم توقفوا عنه في الفترة من ٨٤–١٩٨٧، ثم بدأوا فيه مرة أخري منذ هذا العام الأخير وحتي الآن.

(٣٠) هذه التقديرات تقديرات تقريبية وهي مستقاة من مكتب نقيب المحامين بسوهاج.

(٣١) التقدير المطروح لعدد هؤلاء الأطباء في مدينة سوهاج عام ١٩٧٤ تقدير وضعته لجنة مؤلفة من بعض كبار الأطباء العاملين بمكتب مديرية الصحة بتلك المدينة، أما تحديد عددهم فيها في عام ١٩٨٥ فهو مستخرج من الكشف المقيد به أسماء هؤلاء الأطباء في المكتب المذكور في العام نفسه.

الفهرست

هذا الكتاب

يشتمل هذا الكتاب على
محاولة للإطلال على حركة التطور
الطبقى النوعى لمجتمع وسط
الصعيد ككل، مع التركيز على
الطبقة العليا فى مدينة سوهاج،
وذلك فى إطار حركة التطور
الطبقى النوعى الشامل للمجتمع
المصرى فى العصر الحديث.

ونرجو أن يكون هذا
الكتاب بمثابة بداية لسلسلة من
الدراسات والأبحاث الجادة
والمتواصلة عن مجتمع الصعيد
الذى عانى الكثير من الإهمال
والحرمان حتى ينهض ويصبح
وجهاً مشرقاً لمصر.

الناشر

دار الفكر الحديث

١٥ شارع شريف باشا بالقاهرة

ت ، ٣٩٢٧١٢٧